جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون إداري

بعنوان:

دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

– بلدية المزرعة نموذجا –

إعداد الطلبة:
– بخوش صابر
– سعدي بثينة

تحت إشراف الدكتورة:
شنيخر هاجر

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نوال بوديار	أستاذ محاضر أ	رئيسا
هاجر شنيخر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
طارق قادري	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون إداري

بعنوان:

دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

– بلدية المزرعة نموذجا –

إعداد الطلبة:

– بخوش صابر

– سعدي بثينة

تحت إشراف الدكتورة:

شنيخر هاجر

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نوال بوديار	أستاذ محاضر أ	رئيسا
هاجر شنيخر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
طارق قادري	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



قال تعالى:

﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾

[القصص: الآية 77]



الشكر والعرفان

وفي بادىء الكلام لابد من أن نشكر الله عز وجل أولا الذي بفضله وفقنا للوصول إلى هذه المرحلة العلمية

كما أننا نتوجه بالشكر والامتنان للأستاذة المشرفة "هاجر شنيخر" التي وبكل صراحة كانت أفضل أستاذة درسنا عندها وكانت عونا لنا ليس فقط في المذكرة بل في كل مراحل الدراسة، ربما لا أجد الكلمات المناسبة لشكرها على ما قدمته، حفظها الله وجازها خيرا ورفعها درجات.

وكذلك نخص بالذكر الأستاذة "منسل كوثر" التي أعطتنا من وقتها وخبرتها في سبيل إثراء هذا العمل المتواضع، نسأل الله العزيز أن يجازيها خير جزاء

وإلى كل أساتذة الكلية الذين لم يدخروا أي جهد في إيصال المعلومة والحرص على إفادتنا بكل خبراتهم، جزاهم الله خيرا

كما أوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة "بوديال نوال" والأستاذ "قادري طارق" على قبولهم مناقشة مذكرتنا المتواضعة، حفظهم الله وزادهم علما



الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير،

فلقد كان له الفصل الأول في بلوغي التعليم العالي

والدي الحبيب أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرا أمي الغالية طيب الله ثراها.

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

(فوزي، سمير، علي)

إلى أصدقائي الذين دعموني وكانوا عونا لي في كل الأوقات

(سليمان، حيدر، صالح، محمد، العربي، عبد الحق) وكل بإسمه

صابر بخوش

إلى نور عيني وفوزي و فخري والدي حفظه الله

إلى من كانت الدعم الأول لتحقيق طموحي إلى ملجئي أمي أطال الله في عمرها

إلى إخوتي،إلى سندي عمي "جعفر"

إلى من اختارني لأشاركه هذا العمل "صابر بخوش"

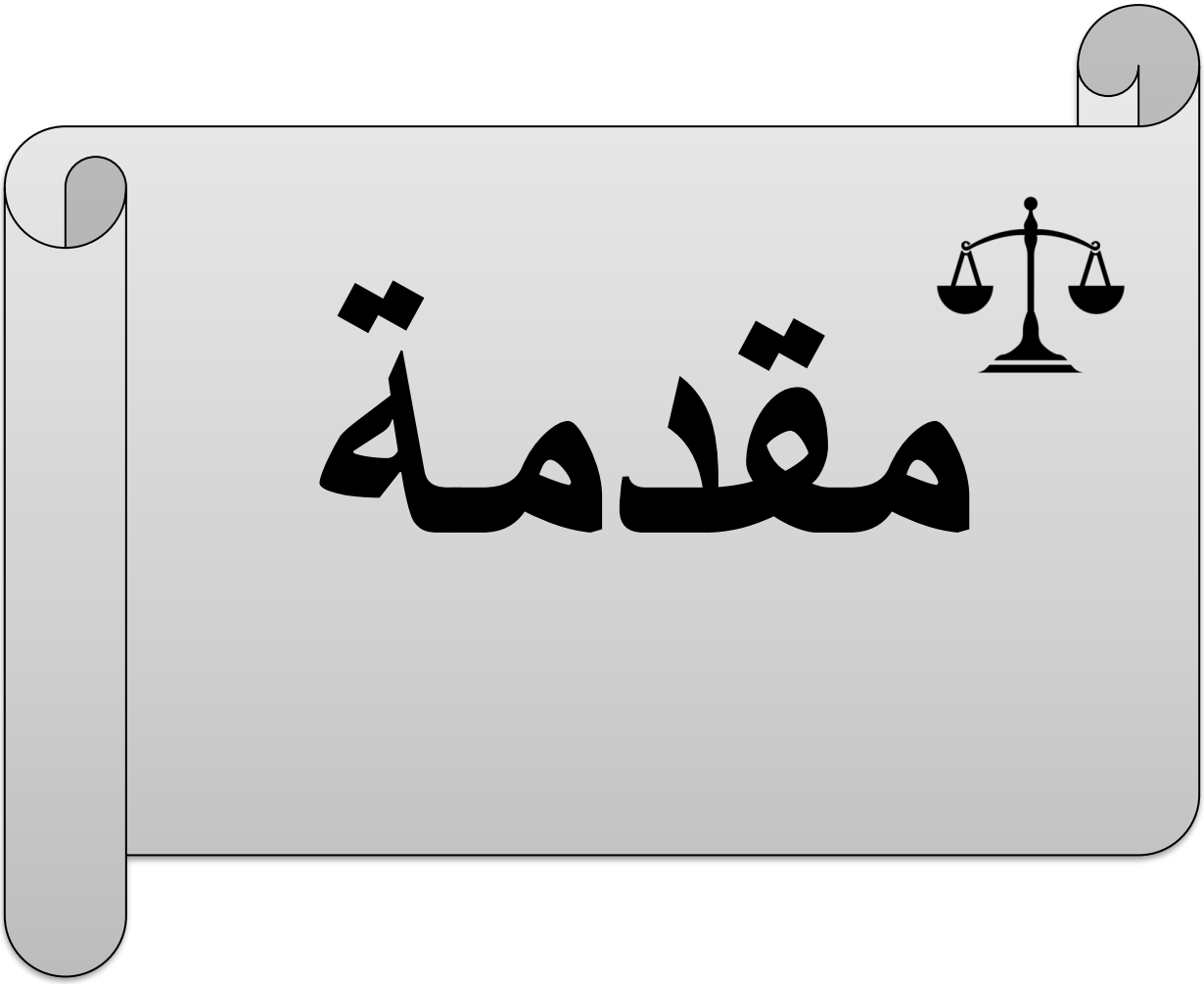
إلى كل صديقاتي اللواتي كان لهن أثر في هذا المشوار

إلى كل من أحبه قلبي ولم يكتبه قلمي

بثينة سعدي

قائمة المختصرات:

- ✓ **ج.ر.ج.ج:** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
- ✓ **ص:** صفحة
- ✓ **ط:** طبعة
- ✓ **د.ط:** دون طبعة
- ✓ **د.س.ن:** دون سنة النشر
- ✓ **د.د.ن:** دون دار النشر



مقدمة

مقدمة

شهد العالم في بدايات القرن الحالي إنتشارا هائلا للأنترنت على جميع مستوياته، الأمر الذي إنجر عنه إنفتاح العالم على بعضه البعض ليصبح كتلة واحدة، وقد أدى هذا الأخير إلى تزايد التطورات التكنولوجية بشكل كبير وسريع للغاية، مما جعل كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة تعول بشكل كبير على هذه الوسائل التكنولوجية المتطورة في كل المجالات سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو غيرها.

ذلك ما أدى إلى ضرورة إستعمال الدول كذلك لهذه التكنولوجيات الحديثة في كل مجالاتها خاصة منها التي تسعى فيها الدولة إلى تنميتها بطريقة حديثة ومواكبة للتطورات الحاصلة في العالم، لعل أهمها المجالين الإقتصادي والإداري، ومن هنا ظهرت بوادر إدخال هذه التكنولوجيات في كل الميادين، من أجل النهوض بها وتطويرها قدر الإمكان.

وخلال هذا السعي من قبل الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء إلى إدخال هذه التطورات إلى كافة مجالاتها خاصة التي إرتأت فيها نقص ومشاكل وجب عليها حلها بكل الوسائل، إنجر عنه دخول ثورة معلوماتية إلى المجال الإداري الذي يعد من أكثر المجالات حساسية بالإظافة إلى الأهمية البالغة التي يحظى بها، و الذي يعاني من العديد من المشاكل التي يمكن إجاد حلولا لها بالإستعانة بتكنولوجيات وتقنيات حديثة بغية تجاوزها.

أكبر المشاكل التي تعاني منها الإدارات بنوعيها خاصة منها المحلية كالبلدية التي تعد نواة الدولة و أساس من أسس تكوينها، والتي أفقدت ثقة مواطنيها بها وفقد سيطرتها على الرقي بالخدمات الإدارية والعمل على تطويرها، هو ما يعرف بالفساد الإداري،كون هذه الظاهرة تغلغلت في جذور الإدارة بشكل عام وخصوصا في البلديات على مستوى الوطن قد تؤدي إلى إنهيارها بشكل كلي، لذلك وجب السعي إلى إيجاد حلول حديثة لمكافحتها بشتى الوسائل.

وفي طريق البحث عن حلول تكنولوجية للحد من الفساد الإداري، ظهر لنا ما يسمى بالإدارة الإلكترونية التي تمتاز بإمكانيات وآليات وخصائص ذات فاعلية في مكافحة هذه

الظاهرة، إظافة إلى دورها في إعادة تعزيز مكانة الإدارة لدى المواطنين، وما لها من دور في إصلاح الجانب الإداري، الأمر الذي جعل من الإدارة الإلكترونية تعد الوسيلة المثلى لما تصبو إليه الدول من مكافحة الفساد الإداري والعمل على دفع عجلة التنمية في كل المجالات وخاصة منها الإدارية.

تتجلى **أهمية هذه الدراسة** والتي تبرز في **أهمية علمية** ونستعرضها في جملة النقاط التالي:

– التعرف على الإدارة الإلكترونية بشكل مفصل أكثر ومعرفة النهج الصحيح المتبع في التوجه نحوها وتفعيلها بطريقة سليمة.

– تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري التي تحمل نتائج وخيمة على المجتمع والدولة ككل.

وأيضا **أهمية عملية** والتي نلخصها في هذه النقاط:

– معرفة الوسائل والآليات التي يمكن للإدارة الإلكترونية أن تستخدمها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، وكذلك محاولة الربط بين فاعلية الإدارية الإلكترونية و ظاهرة الفساد الإداري.

– تعمل الإدارة الإلكترونية على تحسين جودة و كفاءة العمل الإداري,

– تسهم الإدارة الإلكترونية في تسهيل وتبسيط عملية الوصول إلى المعلومات و البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري.

وما دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع مجموعة من الأسباب نلخصها في **أسباب ذاتية:**

– الإهتمام بتسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري ومحاولة إيجاد السبل للحد منها.

– الإهتمام بكل المجالات القانونية، وكذلك الميول الشخصي للمجالات الإلكترونية، وهذا ما جعلنا نحاول إيجاد فرصة للربط بينها.

– الميول للجوانب القانونية التي تتصف بالحركية إظافة إلى الجوانب التطبيقية التي يمكن دراستها على أرض الواقع.

– حداثة الموضوع وقلة الباحثين فيه.

بالنسبة **للأسباب الموضوعية** فتتجلى في:

– الفساد الإداري مشكلة عالمية تؤثر على سياسات و إقتصادات الدول في جميع أنجاء العالم، لذا فهو دافع أساسي لدراسة دور الإدارة الإلكترونية في مكافحته .

– الوقوف على نتائج الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

– إبراز أهمية هذا الموضوع في الدراسات القانونية وتقديم إنطلاقة جديدة للدراسة اللاحقة.

ومن خلال هذا البحث **نهدف** إلى تحقيق **أهداف علمية** وتتمثل في:

– الوصول إلى نتائج قانونية مقتضاها معرفة الإدارة الإلكترونية وأساسياتها، وكيفية التحول السليم نحوها، وما تواجه من عوائق، والمرور على ظاهرة الفساد الإداري ومعرفة أسبابها وتأثيراتها.

– الوقوف عند مزايا الإدارة الإلكترونية كوسيلة فعالة في مكافحة الفساد الإداري.

– مدى فاعلية الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

– التركيز على سلبيات النهج التقليدي في الإدارة وتأثير الإدارة الإلكترونية في إصلاح المنظومة الإدارية ككل.

– دراسة هذا الموضوع توفر الفرصة لفهم مدى تأثير التكنولوجيات الحديثة و التحول الرقمي على مختلف المجالات.

وكذلك إلى **أهداف عملية** ونلخصها في هذه النقاط:

– إعتماد أنظمة إدارية إلكترونية من شأنها القيام بعمليات تتبع عالية الدقة والفعالية، مما يتيح فرصة التخلص من الفساد وفعالية الرقابة.

– يساهم تجسيد الإدارة الإلكترونية في مختلف قطاعات الدولة خاصة منها المحلية في الحد من الفساد الإداري، من خلال محاربة مختلف مظاهره السلبية التي تشكل حائلا دون تحسين و تطور النظم الإدارية.

وككل بحث أكاديمي فكل طالب أو باحث تواجهه **صعوبات** في طريقه إلى إتمام بحثه، بالنسبة لنا فالصعوبات التي واجهناها هي ضيق الوقت، وكذلك إتساع محتوى الدراسة الأمر الذي صعب علينا الإحاطة بكل جوانب الدراسة.

وقد سبقنا للبحث في هذا الموضوع عدد من الباحثين، حيث إقتصرت هذه الدراسة على جوانب الخدمات العمومية الإلكترونية فقط كأسلوب للحد من الفساد الإداري، إظافة إلى وجود دراسات تتحدث عن دور الحكومة الإلكترونية في محاربة الفساد بشكل عام، حيث تختلف عن دراستنا في أننا قمنا بدراسة الإدارة الإلكترونية وليس الحكومة وكذلك الفساد الإداري بالتحديد، وفي ذلك إستندنا على الجهود السابقة منها:

– مليكة قرباتي، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في الحقوق، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة غرداية، 2018/2017. وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خطة ثنائية، وأول هذين البابين يعتبر كمدخل ومتهيد للموضوع وتناول فيه الباحث مفاهيم أساسية حول الحكومة الإلكترونية والفساد، أما الباب الثاني فكان بعنوان مكافحة الفساد في ظل الحكومة الإلكترونية والذي تطرق فيه إلى آليات مكافحة الفساد في ظل الحكومة الإلكترونية، وقد تم التوصل البحث في هذه الدراسة إلى أن مشروع الحكومة الإلكترونية يوفر بيئة ملائمة لتطوير ظاهرة الفساد التي تتكيف

أساليبها مع كل جهود المكافحة مما ينجر عنه ظهور فساد جديد متكيف مع البيئة الرقمي يعرف بالفساد الإلكتروني الذي هو عبارة عن سلوكيات منحرفة صادرة عن موظف عام أو خاص تستغل فيها مختلف وسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وتنقسم جرائمه إلى نوعين جرائم فساد ذات طابع إلكتروني وجرائم فساد إلكتروني ذات طابع تقليدي.

– العيساوي كمال. رحالي عبد الرحيم، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر مهني في الحقوق، تخصص قانون الإعلام الآلي والأنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–، 2022/2021. وتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين يتمثل أولهم في ماهية الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري، وفي الفصل الثاني تم التعرض إلى أساليب الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، والذي تم التطرق فيه إلى أسولب الخدمة الخدمة الإلكترونية، وأسلوبي الرقابة والتوقيع الإلكترونيين، وقد تم التوصل في هذه الدراسة أنه من الضروري الإنتقال من الأشكال التقليدية للخدمات نحو العمل الافتراضي في عصر الثورة الرقمية، لتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة وتعزيز دورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع ارتأينا إلى طرح **الإشكالية** التالي:

ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في الدولة عامة وعلى مستوى البلدية خاصة؟

ويتفرع عن هذه الأشكالية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

– ما هي أساسية الإدارة الإلكترونية؟
– ما هو مفهوم ظاهرة الفساد الإداري؟
– فيما تتمثل الأساليب الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري؟
– ما هي الآليات الإلكترونية الفعالة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا **المنهج الوصفي** لأننا إحتجنا له في مختلف أجزاء البحث من تعاريف وغيرها، وكذلك لم يغب عنا **المنهج التحليلي** الذي تم إستعماله في تحليل الآليات والأساليب الإلكترونية التي تسعى لمكافحة الفساد الإداري.

وفي محاولتنا للإلمام بكل جوانب الموضوع **قسمناه** إلى فصلين:

- **الفصل الأول: الإطار العام للإدارة الإلكترونية وظاهرة الفساد الإداري**
- **الفصل الثاني: أثر تفعيل الإدارة الإلكترونية على الفساد الإداري**



الفصل الأول:

الإطار العام للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري

الفصل الأول: الإطار العام للإدارة الإلكترونية والفساد الإدارى

تماشيا والتطورات التكنولوجية التي مست جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، أصبحت كل دول العالم تسعى لتغيرات في كافة المجالات التي ترفع عجلة التنمية خصوصا منها ما تعلق بالدولة ككل سواء منها الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية وصولا إلى الجوانب الإدارية التي أصبح من الضروري إصلاحها وإعطاءها الصورة المناسبة لها، ولأن إصلاح وتحسين الجوانب الإدارية يساهم بشكل كبير في تحسين كافة الجوانب الأخرى، وهذا ما جعل كل حكومات العالم تحاول إدخال الثورة الرقمية في مجال الأعمال الإدارية من أجل مواكبة التطورات في كل أنحاء العالم خاصة التكنولوجية منها وذلك لحتقيق الأهداف المرجوة من الإدارات والمؤسسات العمومية.

وفي خضم هذه التطورات الهائلة برزت العديد من المصطلحات الإلكترونية التي تمس الجانب الإداري، ومن بين هذه المصطلحات الإدارة الإلكترونية والتي تعتبر من أكبر الدعائم للأفكار الإدارية المعاصرة والتي تهدف بالأساس إلى الحد من ظهارة الفساد الإداري بكل أنواعه وأشكاله من محسوبية وبيروقراطية ورشوة وغيرها من مظاهر الفساد التي تبطء عملية التنمية وكذلك تفقد العمل الإداري مصداقيته وشفافيته.

ومن هنا تم دراسة هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للإدارة الإلكترونية

المبحث الثاني: ظاهرة الفساد الإداري

المبحث الأول: الإطار العام للإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية هي نتاج تطورات الفكر الإداري والتكنولوجي ويعتبر مصطلح لا يزال قيد التطور رغم إنتهاج الكثير من الدول له خاصة المتقدمة منها وكذلك هو مصطلح لا يزال حديث النشأة بالنسبة للعمل الإداري ولا يزال يشوبه الغموض في العديد من جوانبه.

لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية
- المطلب الثاني: منهجية التحول إلى الإدارة الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

أدت الأفكار الإدارية الحديثة إلى البحث في الكثير من الجوانب للوصول إلى أساليب تسيير تتماشى والتطورات التكنولوجية في العالم ككل حتى تحقق الإدارة أهدافها المرجوة وتصل إلى تطلعات المجتمع وتقدم خدماتها بعيدا عن كل أشكال البيروقراطية والفساد الإداري والتي أدت إلى الوصول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية الذي يتعبر نتاج تطورات وسائل الإتصال وشبكات المعلومات والذي كان له دورا هاما في تحسين أداء العمل الإداري وكفاءته وفاعليته.

ومن خلال هذا المطلب تطرقنا إلى:

- الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية
- الفرع الثاني: نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية
- الفرع الثالث: تمييز مصطلح الإدرة الإلكترونية عن غيرها من المصطلحات
- الفرع الرابع: أهداف الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات الحديثة والمتطورة لذلك لم يتم إيجاد مفهوم جامع ومانع له، وقد تم تعريفه بواسطة عديد الباحثين من عدة جوانب وسنعرض بعض من هذه التعريفات، حيث قمنا بالتركيز على التعريفات التي تمس الجانب الإداري أكثر من الجانب التقني.

تعني الإدارة في اللغة "الإحاطة"، وإدار الرأي والأمر أي "أحاط بهما"، والإدارة الإلكترونية هي "إنجاز المهام والأعمال الإدارية من خلال وسائل الإتصال الإلكترونية والمعلوماتية لتطوير وميكنة هذه المهام وتلك الأعمال وتبسيط إجراءاتها وسرعة وإنجازها بكفاءة عالية، وتعرف الإدارة الإلكترونية أيضا بأنها "جهود إدارية تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب المتصلة بشبكة المعلومات الدولية مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة"[1].

الإدارة الإلكترونية تعني تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية (الإجراءات الطويلة باستخدام الأوراق) إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية، باستخدام تقنيات الإدارة وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق Paperless Management.

وهي الإدارة التي تقوم على استخدام الانترنت وشبكات الأعمال في إنجاز وظائف الإدارة من (تخطيط إلكتروني، تنظيم إلكتروني، قيادة إلكترونية، رقابة إلكترونية)[2].

وقد عرفها السالمي بأنها: "عملية ميكنة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل

[1]– صفاء فتوح جمعه، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الفكر الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2014، ص8.

[2] – مصطفى يوسف كافي. الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص54.

استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة لربطها مع الحكومة الإلكترونية لاحقا"[1].

وربط مركز المعلومات بديوان الخدمة المدنية بدولة الكويت بين الإدارة الإلكترونية والمميزات التي تقدمها فعرفها بأنها "كسر حاجز الزمان والمكان من الداخل والخارج للحصول على الخدمات وذلك بربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري، والتزام دائم من الإدارة بتطوير وميكنة كافة النشاطات وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة إنجاز المعاملات[2].

ويرى الغامدي: بأن الإدارة الإلكترونية هي منظومة حديثة تعتمد على التكنولوجيا الإلكترونية، وتهدف إلى تحويل الإدارة من العمل الروتيني التلقيدي إلى إدارة إلكترونية مواكبة للتطور تعتمد على استخدام الحاسوب وتطبيقاته[3].

وكذلك يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية تعريف إجرائيا بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة[4].

إن الإدارة الإلكترونية هي تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكات الإتصالات الإلكترونية[5].

---

[1] – جمعه إسماعيل العياط، الإدارة الإلكترونية E-management، د.ط، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص11، 12.

[2] – مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص60، 61.

[3] – محمد بن فوزي الغامدي، الإدارة الإلكترونية، د.ط، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الدمام، السعودية، 2022، ص15.

[4] – نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية (الإستراتيجية – الوظائف – المجالات)، د.ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمار، الأردن، 2017، ص120.

[5] – محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص43.

كما نستطيع تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونيا وعبر الشبكات. وإذا اقتبسنا التعريف الكلاسيكي للإدارة باعتبارها وظيفة إنجاز الأعمال من خلال الآخرين فإن بإمكاننا القول أن الإدارة الإلكترونية هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية.

ولذلك تعتبر وظيفة الإدارة الإلكترونية عملية ديناميكية مستمرة لتحسين إنجاز الأعمال من خلال استخدام شبكات الاتصالات وفي مقدمتها شبكة الانترنت. إن الصفة الديناميكية المتجددة للإدارة الإلكترونية تأتي من طبيعة تكنولوجيا المعلومات التي تتطور بدالة خطية مستمرة ووفق منطق دارويني لا يحد تطوره سوى القدرة على الابتكار والخلق للممارسين ممكن ستخدمون هذه التكنولوجيا الجديدة.

وتقوم الإدارة الإلكترونية بإنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرارات من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في داخل المنظمة من ناحية، كما تقوم بعمليات ربط المنظمة بفئة المؤثرين (من موردين، مشترين، عملاء، منافسين، أجهزة وهيئات حكومية) وذلك بهدف تطوير علاقات المنظمة مع بيئتها من ناحية أخرى[1].

ومن خلال التعريفات المذكورة أعلاه يمكن إستخلاص أهم خصائص الإدارة الإلكترونية والمتمثل في:

– **إدارة بلا أوراق:** حيث تتكون من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم المتابعة الإلكترونية.

[1] – سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د.س.ن ، ص12.

– **إدارة بلا مكان:** والتي تقوم على الاجتماعات والمؤتمرات الإلكترونية، واستخدام التليفون المحمول والعمل عن بعد والتعامل مع المؤسسات الافتراضية[1].

– **إدارة بلا زمان:** تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد فنحن ننام وشعوب أخرى تصحو لذلك لابد من العمل المتواصل لمدة 24 ساعة حتى نتمكن من الاتصال بهم وقضاء مصالحهم[2].

– **تقوم بالاعتماد على النظم المتطورة:** والبعد عن التنظيمات الجامدة، حيث المؤسسات الشبكية والذكية والتي تقوم على أساس المعلومات والمعرفة[3].

الفرع الثاني: نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية

إن التطور السريع لتكنولوجية الاتصالات والمعلومات أدى إلى ظهور أسلوب الإدارة الإلكترونية في الإدارة الحديثة وقد مر بالعديد من المراحل التي سيتم التعرف إليها في ما يلي:

أولا: مرحلة الظهور

تعتبر أولى بدايات الإدارة الإلكترونية منذ 1960 عندما ابتكرت الشركة الأمريكية (IBM) مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طابعتها الكهربائية، وكان سبب إطلاق هذا المصطلح هو لفت نظر الإدارة في المكاتب إلى إنتاج هذه الطابعات عند ربطها مع الحاسوب واستخدم معالج الكلمات، لبرهان مدى أهمية ما طرحته هذه الشركة ظهر عام 1964 عندما أنتجت هذه الشركة جهازا طرحته في الأسواق وأطلق عليه اسم الشريط الممغنط/ جهاز الطابعة المختار، حيث كانت هذه الطابعة MT/ST عند كتابة أي رسالة يتم تخزين الكلمات على الشريط الممغنط، حيث بالإمكان طباعة هذه الرسالة بعد استرجاعها من الشريط على الطابعة

[1] – محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص20، 21.

[2] – مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص62.

[3] – محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع نفسه، ص21.

بعد أن ندخل فقط اسم وعنوان الشخص المرسل إليه، وهذه العملة وفرت جهدا كبيرا وخاصة عندما يتطلب إرسال نفس الرسالة إلى عدد كبير من المرسل إليهم وتوالى ظهور العديد من التقنيات في المجال الإداري، لتطبيقها في المؤسسات على اختلافها وصولا إلى الأهداف المنشودة بأقل التكاليف وجود عالية في الأداء[1].

وقد تم استخدام مصطلح المكتب اللاورقي (paperless office) لأول مرة عام 1973 في الولايات المتحدة إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي وفي عام 1974 اخذت مؤسسة (زير وكس) تروج لهذا المفهوم الطموح باعتباره يمثل مكسب المستقبل[2].

ثانيا: مرحلة التصعيد

مع بداية انتشار نظم الحاسوب واستخدامها في المؤسسات العامة وتجلي أهميتها في اختزال الوقت وتوفير الجهد والموارد، انطلقت فكرة إنشاء مراكز وطنية للحواسيب في الدول الاسكندنافية أواسط الثمانينات من خلال بعث تجربة "مراكز الخدمة عن بعد" التي اطلقها الباحث Lars من جامعة Aodneiss بالدانمارك والمتمثلة في ربط القوى البعيدة بالمركز أطلق عليها وصف "القرى الإلكترونية: Electronic villages"، ولقد شجعت هذه التجربة المملكة المتحدة إلى الاستفادة منها أين تم بعث مشروع قرية مانشستر سنة 1989 لينطلق فعليا بحلول 1991م والذي يهدف إلى ترقية ومتابعة التطورات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية[3].

[1] – جلال فاروق أحمد الأسناوي. إبراهيم جابر السيد، الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق، مصر، 2020، ص32.

[2] – جلال فاروق أحمد الأسناوي. إبراهيم جابر السيد، المرجع نفسه، ص33.

[3] – كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في شعبة الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2023، ص20.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كانت بداية الانطلاق لشركة مايكروسوفت في هذا الميدان في عام 1996 من خلال استخدام الربط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسستها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير جدا[1].

ثالثا: مرحلة الذروة والتكامل

في نهاية تسعينات القرن الماضي أستخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية بشكل رسمي تزامنا مع انتشار شبكة الانترنت العالمية التي أدت إلى ظهور الثورة الرقمية وتغلغلها في مختلف المجالات الحياتية عبر عدة دول[2].

ففي سنة 1995 بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على إداراتها، وفي عام 2000 قدم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في إنجلترا إطارا استراتيجيا للحكومة الإلكترونية مزودا بالتقنية لإدارة ونقل المعلومات ووفقا لهذا الإطار فإن الإدارة البريطانية ستتحول إلى الحكومة الإلكترونية بصفة كاملة عام 2005 ثم أخذت دول أوروبية عديدة في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية مثل هولندا والسويد والنرويج والدمنرك وإيطاليا...

وعلى المستوى العربي بادرت حكومة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء منطقة حرة للتكنولوجيا سميت (مدينة دبي للإنترنت) وكان ذلك إعلان حكومة دبي عن التحول إلى الحكومة الإلكترونية التي انطلقت هناك نهاية عام 2001 وخططت حكومة إمارة دبي لنفسها فترة التحول إلى حكومة إلكترونية كاملة أو على الأقل نسبة 70% في غضون خمس سنوات منذ انطلاقها.

[1] – جمعه إسماعيل العياط، المرجع السابق، ص19.

[2] – كوثر منسل، المرجع السابق، ص20.

كما تم تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية منذ بداية القرن الحادي والعشرين ولو بصورة جزئية في الأردن وعدد من بلدات العالم العربي مثل: مصر، الكويت، السعودية، لبنان، اليمن، المغرب، تونس، عمان وغيرها على نحو يكاد يجعل من الحكومة الإلكترونية تطورا نوعيا في المنطلق السياسي والإداري لمفهوم الدولة والحكومة[1].

وفي الجزائر شكل مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013" أول وثيقة رسمية تحمل معال برنامج إدارة إلكترونية متكامل تم إطلاق هذه المبادرة شهر ديسمبر من عام 2008م من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، غير أن التجسيد الفعلي لهذا المشروع شهدا تعثر حال دون إتمامه في آجاله، وبحلول شهر جوان من عام 2022 تم إرساء الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في ثوبها الجديد والتي حملت في مضمونها عزم الجزائر على تدارك الوضع والمضي قدما في خوض غمار الرقمنة عبر الإستفادة من العثرات التي وقعت فيها في ظل الجائحة (كوفيد -19)[2].

الفرع الثالث: تمييز الإدارة الإلكترونية عن غيرها من المصطلحات

إن الكثير من المصلطحات التي تعتبر قريبة ولها علاقة بمصطلح الإدارة الإلكترونية والتي يجب تميزها عليها ولذلك في هذا الفرع قمنا بإختيار أقرب مصطلحين للإدارة الإلكترونية وقمنا بمحاولة والوصول إلى الفرق بينها وبين مصطلح الإدارة الإلكترونية.

<u>أولا: الفرق بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية</u>

إن التغيرات الاجتماعية والتطورات التقنية والتكنولوجيا فرضت ضرورة الإنتقال من المفقوم التقليدي للإدارة إلى ما يسمى الإدارة الإلكترونية وذلك لتحقيق الفعالية للمؤسسات

[1] – حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص22، 23.

[2] – كوثر منسل، المرجع السابق، ص22.

والكفاءة في الأداء، لتلبية الإحتيجات المجتمعية[1]. ونظرا للإختلاف بين الأسلوبين سنقوم بتمييز بينهما وقبل ذلك سنعطى مفهوم للإدارة التقليدية:

يراد بالإدارة بأنها "وسيلة الوصول إلى الهدف بأفضل الوسائل وبأقل التكاليف في الوقت المناسب وبالإستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة"، كما يمكن تعريفها بأنها "مجموعة نشاطات وأعمال منظمة تقوم بإدارتها قوى بشرية تعينها السلطات الرسمية وتوفر لها الإمكانات المادية اللازمة بهدف تنفيذ الأهداف العامة بأكبر كفاية إنتاجية وأقصر وقت وأقل تكلفة"[2].

ومن خلال التعريفات التي سبق ذكرها للإدارة الإلكترونية وهذه التعريفات المتعلقة بالإدارة التقليدية يمكن أن نوجز أهم الفروق بينهما في ما يأتي:

1- من حيث الوسائل المستخدمة في العمل:

فنظام الإدارة التقليدي يستخدم وسائل الاتصال المباشرة من خلال مهارات الاتصال الشخصي وإن إستخدمت وسائل ومعدات فلا تتعدى الوسائل التقليدية كالهاتف والفاكس وغيرها أما الإدارة الإلكترونية فتعتمد على الحاسوب المتصل بشكبة المعلومات (الانترنت)[3].

2- طبيعة العلاقة بين أطرف التعامل:

في الإدارة التقليدية مثلا هناك علاقة مباشرة بين أطراف التعامل بينما في الإدارة الإلكترونية إنتقاء وعدم وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل[4].

---

[1] – قويجيل رزقي، (الإدارة الإلكترونية بين تحديد المفهوم ومتطلبات التطبيق)، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2023، ص109.

[2] – صفاء فتوح جمعه، المرجع السابق، ص53.

[3] – ياسمينة بغريش، (الإدارة الإلكترونية بين الدوافع والأهداف)، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص386.

[4] – محمد محمود المكاوي، الإدارة الإلكترونية، د.ط، د.د.ن، مصر، 2011، ص79.

3- طبيعة التفاعل بين الطرفين:

تتسم وسائل الإدارة التقليدي بالبطء وضيق الحجم مع المتعاملين بها بينما الإدارة الإلكترونية تتسم بسعة حجمها وإنتشارها وتفاعلها مع العديد من الأشخاص غير المحددين[1].

4- من حيث نوعية الوثائق المستخدمة في العمل:

الإدارة التقليدية تعتمد بشكل أساسي على الوثائق الورقية في أداء العمل فيما تمتاز الإدارة الإلكترونية بعدم إستخدامها للوثائق والأوراق[2].

5- نطاق خدمة العملاء:

تكون خدمات الأفراد في مفهوم الإدارة التقليدية وفقا لمواعيد عمل المنظمات أو المؤسسات والتي هي مدة خمس أيام في الأسبوع، بينما في الإدارة الإلكترونية تكون الخدمات متوفرة على مدار الأسبوع[3].

6- مدى إمكانية تنفيذ كل مكونات المعلية:

في ظل مفهوم الإدارة التقليدية توجد صعوبة في تنفيذ كل مكونات العملية وذلك بسبب إستخدامها لوسائل الاتصال التقليدية، بينما في ظل مفهوم الإدارة الإلكترونية يمكن تحقيق ذلك حيث يمكن تسليم المنتجات غير المادة من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية، مثل إرسال صور طبق الأصل من التقارير المكتوبة[4].

[1] – صفاء فتوح جمعه، المرجع السابق، ص54.

[2] – جمعه إسماعيل العياط، المرجع السابق، ص16.

[3] – جمعه إسماعيل العياط، المرجع نفسه، ص16.

[4] – محمد محمود المكاوي، المرجع السابق، ص81.

7- مدى الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية:

يتم الإعتماد على الوسائل المادية والبشرية بشكل كبير في ظل الإدارة التقليدية حيث تعتمد على إستغلال الموارد المتاحة أفضل إستغلال للوصول إلى الأهداف المرجوة، لكن الإدارة الإلكترونية تعتمد بشكل أقل على الموارد البشرية والمادية، حيث تعتمد بشكل أكثر على تكنولوجيا الواقع الإفتراضي[1].

ثانيا: الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية ومصطلح الحكومة الإلكترونية من أكثر المصطلحات التي كثر النقاش حول إختلافهما أو التفرقة بينهما فهناك من يرى أنهم واحد ولا فرق بينهما وهناك من يرى بأنهم مصطلحين متلفين عن بعضهم البعض لذلك سنحول التمييز بينهما وإزالة هذا الغموض وقبل ذلك سنقوم بإعطاء تعريف للحكومة الإلكترونية:

في عام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها: "إستخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"[2].

كما عرف البنت الدولي الحكومة الإلكترونية سنة 2005 بأنها: "إستخدام القطاعات الحكومية لطرق جديدة في تقنية المعلومات مثل الشبكات العالمية والانترنت التي تسعى إلى تطوير العلاقة بين المواطنين والحكومات من أجل زيادة كفاءة وفاعلية المنظمات الحكومية والتقليل من الفساد الإداري وتفعيل الشفافية والمسائلة الحكومية وتقليل التكاليف الحكومية"[3].

[1] – محمد محمود المكاوي، المرجع السابق، ص81.

[2] – سلوب بنت عبد الله الحمودي. سرى بنت إبراهيم العايد، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإلكترونية ودورها في الحد من ممارسات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في منطقة الرياض (بحث ميداني)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، السعودية، 2018، ص31.

[3] – سلوب بنت عبد الله الحمودي. سرى بنت إبراهيم العايد، المرجع نفسه، ص32، 33.

ولذلك يرى الكثير من الباحثين أن الحكومة الإلكترونية هي وسيلة لتحديث بنية الحكومة وطريقة تنفيذ أعمالها، ولتعزيز دورها الإيجابي في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وبعد إعطاء تعريفات للحكومة الإلكترونية ينبين لنا أنهم يتداخلان في العديد من النقاط خاصة منها الوسائل والأهداف والخصائص لذلك سنقوم بمحاولة حل الإشكال المتعلق بعلاقة هذين المصطلحين ببعضهم ومحاولة التمييز بينهم من خلال تبيان أراء الباحثين في ذلك.

هناك فريق يرى أنهما مترادفان، وحجته في ذلك أن مصطلح الإدارة الإلكترونية مشتق بالأساس من المصطلح الإنجليزي E-Gouvernement والذي يعني الحكومة الإلكترونية[1].

لذلك يمكن إعتبار أن الحكومة الإلكترونية هي نموذج للإدارة الإلكترونية خاصة فيما يخص عملية استخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا لتطوير أداء الخدمات الإدارية الحكومية للأفراد فيدعو إلى الإكتفاء بإستخدام مصطلح الإدارة الإلكترونية، خاصة أن المقصود هو إدارة الأمور بطريقة إلكترونية وليس المقصود ممارسة سلطة الحكم بطريقة إلكترونية[2].

وهناك من يرى أن العلاقة بينهم هي علاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية تعني تحويل جميع عمليات الإدارة من ورقيا إلى إلكترونيا بإستخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، وهي تعمل فقط على تطوير البنية المعلوماتية وتطبيقها داخل المؤسسة.

أما الحكومة الإلكترونية فتمثل الكل، ويقصد بذلك أن العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المؤسسات التي تطبق الإدارة الإلكترونية وذلك عن طريق تكنولوجيا

[1] – بن عياش أسية، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2023، ص25، 26.

[2] – قوقة وداد، الحكومات الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها الاستراتيجية، أطروحة لنيل شهادة كتوراه علوم في القانون العام قسم المسسات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية جامعة قسنطينة -1- الأخوة منتوري، 2018/2017، ص23.

الحواسيب علية التقنيات وهذا يعني أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الإلكترونية[1].

وفريقا أخر يرى أن مفهوم الحكومة الإلكترونية أوسع وأشمل من مفهوم الإدارة الإلكترونية حيث إن المفهوم الأول أي الحكومة الإلكترونية يعني تكامل كل الإدارات الحكومية فيما بينها وتقديم الخدمات للمتعاملين معها بطريقة مباشرة إلكترونية وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهدف من ذلك الإستغلال الأمثل للموارد الحكومية لضمان توفير كافة الخدمات الحكومية للمتعاملين، وتوفير بيئة ملائمة لتطوير وسائل تقديم هذه الخدمات، وتقديم خدمات جديدة، أما الإدارة الإلكترونية فتعني إنجاز الأعمال إلكترونيا داخل الإدارات بالإعتماد على تكنولوجيا المعلومات بدءا بالمراسلات ووصولا إلى تكامل نظم المعلومات[2].

غير أننا نرى أن مفهوم الإدارة الإلكترونية أشمل وأعم من مفهوم الحكومة الإلكترونية، لأن الحكومة الإلكترونية تعتبر إحدى تطبيقات الإدارة الإلكترونية حيث تركز فقط في إستعمالها على نشاط القاطع الحكومي فحسب.

حيث أن الإدارة الإلكترونية تعتبر منظومة متكاملة تشمل الكل، عكس الحكومة الإلكترونية التي تدل فقط على أعمال المؤسسات والدوائر الحكومية فقط.

ونؤيد بذلك ما يراه الأستاذ حمدي القبيلات الذي يرى أن مصطلح الحكومة الإلكترونية غير دقيق، لأنه يعبر على البعد السياسي والسيادي ومرتبط بممارسة الحكم على الرغم أن الحكومة ليست كيانا سياسيا فقط بل أن لها أدوار أخرى ذات صبغة إدارية[3].

---

[1] – خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2010، ص148، 149.

[2] – مليكة قرباتي، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام إقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2018/2017، ص31.

[3] – كوثر منسل، المرجع السابق، ص26.

الفرع الرابع: أهداف الإدارة الإلكترونية

في إطار العمل على تطوير الإدارة والسعي إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل جيد تسعى الدول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق الإدارة الإلكترونية والتي لها العديد من الأهداف التي تساعد في تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء العمل الإداري ويمكن أن نلخص هذه الأهداف في العديد من النقاط والمتمثلة في:

- ✓ توصيل الخدمات للمستفيدين في مكان تواجدهم بالشكل والأسلوب المناسبين وبالسرعة والكفاءة المطلوبة.
- ✓ تحسين مستوى أداء الخدمات بما يحقق تفادي الأخطاء اليدوية التي قد تحدث عند تأدية الخدمة بالطرق التقليدية وبالتالي يؤكد على تدفق بيانات المعاملات بسهولة وتوفر مجالا آمنا لوجود شفافية لتتبع الأداء لكل معاملة وسهولة تتبعها في أي وقت مما يوفر للمسؤولين وأصحاب الشأن معرفة مسببات التأخير.
- ✓ العمل على التقليل من التعقيدات الإدارية في المؤسسة.
- ✓ الإستفادة من عملاء المؤسسة من خلال إتباع أسلوب موحد للتعامل مع جميع العاملين والعمل على تحقيق المساواة في تقديم الخدمة[1].
- ✓ إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- ✓ تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.
- ✓ توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين[2].
- ✓ الحد من إستخدام الأوراق في الأعمال الإدارية.

[1] – طارق عبد الرؤف عامر. إيهاب عيسى المصري، الإدارة الإلكترونية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص33.

[2] – فداء حامد، الإدارة الإلكترونية (الأسس النظرية والتطبيقية)، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2015، ص220، 221.

- ✓التوافق مع بقية دول العالم خاصة المتفوقة منها.
- ✓القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به.
- ✓إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التقليل منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقة الشخصية والنفوذ[1].
- ✓إختصار الوقت وسرعة إنجاز المعاملات، حيث أن التعامل الإلكتروني يتم بشكل أني دون إنتظار.
- ✓التوجه نحو شفافية العمل الإداري، وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء، المواطنين، الموردين...إلخ.
- ✓خفظ أعباء تكلفة الإجراءات والمعاملات على الإدارة والأفراد وترشيد النفقات[2].
- ✓الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع والإبتكار وكذا التقليل من مخاطر فقد المعلومات والحفاظ على سريتها تجسيدا لمبدأ الشفافية والإبتعاد عن المحسوبية.
- ✓خلق تنظيم وظروف حسنة لممارسة العمل الإداري[3].

المطلب الثاني: منهيجة التحول إلى الإدارة الإلكترونية

تسعى الإدارات إلى إنتهاج أسلوب إداري حديث لربط المواطنين بمختلف المؤسسات وتقليل الجهد والوقت وتوفير النفقات وكذلك الوصول إلى عمل إداري أكثر كفاءة، ولكن غالبا ما يكون التحول من أسلوب إداري إلى آخر يحتاج إلى منهجية مدروسة تجسد هذا التحول على أرض الواقع، وهذا ما ينطبق في التحول من الإدارة التقليدية إلى الإداري الإلكترونية

---

[1] – رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية – قطاع العدالة نموذجا –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018، ص38.

[2] – شهرزاد بولحية، الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية، رسالة لنيل شهادة الدتوراه في العلوم تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2018/2017، ص29، 30.

[3] – شعيب محمد توفيق، (واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، نوفمبر 2022، ص68.

ويعتبر هذا التحول مساعي كل الدول خاصة النامية والفقيرة منها، ولتطبيقه يجب مراعاة الدواعي التي تؤدي إليه وكذلك متطلباته والمراحل التي يمر بها هذا التحول دون نسيان العوائق التي تحول دون الوصول إلى هذا التحول.

وقمنا في هذا المطلب بالتطرق إلى:

- الفرع الأول: دواعي التحول نحول الإدارة الإلكترونية
- الفرع الثاني: متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية
- الفرع الثالث: مراحل التحول نحو الإدارة الإلكترونية
- الفرع الرابع: عوائق التحول نحو الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: دواعي التحول نحو الإدارة الإلكترونية

في ظل التطورات التكنولوجية من جهة وتطورات الفكر الإداري من جهة أصبح التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية وإن كانت الإدارة الإلكترونية تعتبر طريقة من طرق محاربة الفساد الإداري ويعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية لا يزال في مرحلة الطموحات وبداية الخطط الإستراتجية في إنجازه في معظم دول العالم خاصة النامية والفقيرة منها، إذ لا يمكن أن يتم هذا التحول دفعة واحدة بل لا بد من دواعي تدفع هذا التوجه الإلكتروني للظهور.

وهناك مجموعة من الدواعي للتحول إلى الإدارة الإلكترونية وتختلف هذه الدواعي بإختلاف وضع الدولة الاقتصادي والسياسي ونذكر من أهم هذه الدواعي ما يلي:

1- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به:

إن تسارع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي مع إنتشار الثقافة الإلكترونية، وتطور الحاسوب وتطبيقاته وتطور الاتصالات التي أدت إلى ترابط المجتمعات الإنسانية من خلال توجهات العولمة نحو القرية الكونية، الدواعي العاملية وتتضمن العديد من النقاط[1]:

- ضرورة الإستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة والتكيف معها.
- التحولات الديمقراطية وما رافقتها من متغيرات وتوقعات إجتماعية.
- تزايد شح الموارد والإتجاه نحو الخصخصة وأزمات القطاع العام.
- التحول إلى التقنية الجديدة المتجدرة والتحول إلى المعاملات الإلكترونية.
- ضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل المؤسسة التي تسعى للتنافس.

2- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية:

تعد الإدارة الإلكترونية كنتيجة حتمية لسيادة مجتمع المعلومات بإعتبارها أحد جوانب العولمة التقنية خاصة في ظل في إدارة المعرفة، وهو ما أدى لإنتشار الثقافة الإلكترونية بين الشباب المرتبط بالعالم الشبكي حيث أصبح هذا العالم مصدرا للخبر والمعلومات والخدمات أيضا، كما جعل العالم مرتبط فيما بينه إلى الحد الذي أصبح إستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والانترنت أحد مؤشرات التنمية البشرية والمستديمة وصار تقدم المجتمعات يتوقف أيضا على مدى إنخراطها في الحراك العالمي وبالتالي فرضت هذه المستجدات على الحكومات ضرورة مسايرة التطورات العالمية لاسيما في مجال التسيير الإداري.

ففي وقت أصبح فيه من يملك المعلومة يملك القوة، سيكون له عظيم الأثر في بناء وعي جديد يقوم على شعور المواطن بالمشاركة وتنمية شعوره بالمسؤولية ومواكبة الأحداث والقرارات،

[1] - عمر أحمد أبو هاشم الشريف. أسامة محمد عبد العليم. هشام محمد بيومي، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص75.

لذلك تعمل القيادة العليا على التأصيل لحاسة المواطنة، وتعميق الشعور بها في نفس المواطن الذي سيبقى لديه إعتزاز بمجتمعه الجديد، على إعتبار أنه مجتمع متميز يأخذ بأسباب التقدم، الأمر الذي سينعكس على أدائهم الوظيفي وإنتمائهم الوطني في مواقعهم الوظيفية والإجتماعية[1].

3- تزايد الضغط الشعبي على الحكومات:

مع ارتفاع درجة معرفة المواطن بما هو ممكن تحقيقه تكنولوجيا ومع زيادة الوعي العام بتكنولوجيا المعلومات، أصبحت تطلعات المجتمع تطمح لمستويات معيشية أفضل، وكذلك ضغطهم على الحكومات لتحسين وتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في حالة تستر الإدارة العامة على الفاسدين، وظهور اللامبالاة بالمصالح العامة وبرموز الدولة، لذا كان سعي الجهات الإدارية إلى تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية من باب نشر الثقافة التقنية، وتعميق الخبرة الاجتماعية بقدراتها بوصفها أداة تواصل إلى جانب أداة إنتاج.

وبالتالي فالتطوير والتجديد المستمرين من شأنهما تقديم مساهمة فعالة في تحسين مستوى الأداء، لغرض إرضاء المواطن وتحقيق التفوق، والأمر كله يصب في فائدة المواطن وبالتالي تعميم الفائدة على جميع الأطراف[2].

[1] – زينب قريوة، الإدارة الإلكترونية والفعالية التنظيمية "دراسة ميدانية بمديرية الضمان الاجتماعي لولاية سكيكدة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاحتماع تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–، 2016/2015، ص56.

[2] – بن عياش أسية، المرجع السابق، ص77، 78.

4- خاصة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي:

من خلال معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث[1]، حيث يصبح الموظفين الحكوميين لديهم حافز ودعم يجعلهم يقدمون أفضل ما لديهم في تأدية وظائفهم.

5- الكفاءة في تقديم الخدمات العامة:

الكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء، وتحسين الدخل وأيضا تخفيظ التكاليف والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الإجراءات، وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف وإعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم.

6- تقديم خدمات جديدة ومتطورة:

إن تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الإلكترونية، وتركز على تحسين خبرات الافراد في التعامل مع الحكومات عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على خدمات، ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة كما ذكرنا وتشديد المراقبة وإجراءات أفضل من خلال إستخدام التقنيات التي تحسن من نوعية الخدمة[2].

وكذلك محاولة كسب الجمهور من قبل رجال السياسة وخاصة في المجتمعات العربية عبر تقديم خدمات اسهل للفرد[3].

إضافة إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وما يصاحب هذه العمليات من تجهيزات آلية وقدرات بشرية لتشغيل نظام الإدارة الإلكترونية حيث تتميز معاملات الإدارة

[1] – رابح الوافي، المرجع السابق، ص48.

[2] – رابح الوافي، المرجع نفسه، ص48.

[3] – قوقة وداد، المرجع السابق، ص31.

الإلكترونية بعدم وجود أية وثائق ورقية مبادلة في إجراء المعاملات، إذ أن كافة الإجراءات والمراسلات تتم إلكترونيا دون استخدام أي أوراق مما يتفق من الغرض من الإدارة الإلكترونية وهو خلق مجتمع المعاملات اللاورقية[1].

7- زيادة مساهمة المواطن:

وهو الأمر الذي يمنح للمواطن شعورا بالمشاركة وتدعيم حس المواطنة من خلال المساهمة في إتخاذ القرارات.

8- الشفافية:

وهو مطلب كل مواطن في المعمورة وقد تتيح له هاته الآلية معرفة ما يدور حوله خاصة ما يتعلق بالإجراءات الروتينية المعقدة في إنجاز المعاملات الإدارية والرشاوي والمحسوبية مما يساهم في تعزيز ثقة المواطن بالإدارة[2].

9- إنتشار الثقافة الإلكترونية:

هناك فجوة بين الأجيال واضحة في مجال الثقافة الإلكترونية، ولم يعد الأمر يتطلب شهادة جامعية متخصصة في الحاسب الآلي لكي يمكن التعامل مع التقنية الرقمية، فلقد انتشرت وسائل التعليم عن بعد ووسائل الإعلام والقنوات الفضائية الإعلامية ومقاهي الانترنت وغيرها من سبل نقل الثقافة الإلكترونية، ولذلك فإن المواطنين في كثير من الدول النامية تزايد لديهم الوعي عالميا وأصبحوا أكثر تطلعا نحو خدمات أفضل وأسرع وأسهل وخصوصا بعد سهولة التنقل بيد دولة وأخرى، وسهولة معرفة ما يدور في العالم المتقدم من خلال وسائل الاتصال الفضائية المتقدمة.

[1] – قوقة وداد، المرجع السابق، ص27.

[2] – ياسمينة بغريش، المرجع السابق، ص386.

إنه من الواضح في وقتنا الحاضر، أن كل الحكومات تسعى لدعم أجهزتها الإدارية بوسائل الاتصالات الحديثة لإنجاز الأعمال بسرعة وتقديم الخدمات للجمهور بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة، وهذا مالا يتوفر في الإدارة التقليدية القائمة على الهرمية والتخطيط الطويل ووحدة الأمر مما يتطلب وقت أكبر وتكلفة أكبر، ومن خلال ما ذكرناه يتضح أن محدودية الإدارة التقليدية وبيروقراطيتها وبطئ تعاملها مع التغيرات المستمرة، والمفاجئة للبيئة ساهمت بشكل كبير في بروز وظهور الإدارة الإلكترونية والتي يرى الكثير من الباحثين والمفكرين أنها البديل الأمثل والأنسب للإدارة التقليدية أو على الأقل هي دعامة وأساس الفكر الإداري الحديث[1].

الفرع الثاني: متطلبات التحول إلى الإدارة الإلكترونية

تتمثل أهم متطلبات التي يجب توفرها حتى تسهل عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية في ما يأتي:

أولا: المتطلبات التقنية

تشتمل المتطلبات التقنية بالأساس على تحسين وتطوير شبكة الاتصالات على نحو يجعلها جاهزة لإستيعاب كم هائل من الاتصالات في آن واحد، إضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات حاسبات آلية، أجهزة ومعدات، أنظمة وقواعد بيانات وبرامج[2]، وتتمثل هذه المتطلبات التقنية في ما يلي:

[1] – رابح الوافي، المرجع السابق، ص48، 49.

[2] – كوثر منسل، المرجع السابق، ص29.

1- البنية التحتية:

وتشتمل على ما يآتي:

أ- **عتاد الحاسب الآلي (Hardware):** وهو يشكل الشق المادي والدعامة الأساسية في تكنولوجيا المعلومات وهذا بالنظر إلى جملة الوظائف التي يؤديها من خلال حفظ وتداول المعلومات، وعلى الرغم من أهمية هذا العتاد فإن المؤسسات والإدارات العمومية عادة ما تواجه تحديات ومعوقات كثيرة عند تحديد وتوفير نوع الأجهزة والمعدات التي يستوجبها عملها وذلك إنطلاقا من كونها عالية التكاليف مقارنة مع البرمجيات، الأمر الذي يفرض على الحكومة الحرص على وضع دراسة شاملة لإختيار نوع الحواسيب الأمر الذي من شأنه التأثير سلبا على نوعية الأداء.

ب- **البرمجيات (Software):** تعرف البرمجيات بأنها: "مجموعة من النماذج المشكلة من جملة من الأوامر والتعليمات المعدة في شكل برامج والتي تعمل على توجيه المكونات المادية للحاسوب بهدف أداء مهمة أو العمل بنسق معين وفقا لتعليمات دقيقة للوصول إلى نتائج مطلوبة وبشكل محدد". وهناك عدة أنواع للبرمجيات منها[1]:

- برمجيات النظام (برامج التشغيل System Software).
- برمجيات الطتبيق Application Software.

ت- **شبكات الحاسب الآلي المترابطة:** وتعتمد على التواصل بين عدد من الحواسيب التي يتم تبادل المعلومات فيما بينها والتي عن طريقها يتم الوصول إلى البيانات والمعلومات ومن أنوعها[2]:

- الشبكة الداخلية (Intranet): وهي التي تربط بين عدد من أجهزة الحاسب الآلي داخل المؤسسة الواحدة فيستخدمها موظفو تلك المؤسسة.

[1] - كوثر منسل، المرجع السابق، ص29، 30.

[2] - حمدي القبيلات، المرجع السابق، ص29.

– الشبكة الخارجية (Extranet): وهي شبكة مكونة من مجموعة من شبكات انترانت ترتبط مع بعضها البعض عن طريق الانترنت، فهي تقوم بربط مجموعة من المؤسسات التي تجمعها أعمال مشتركة وتؤمن لها تبادل المعلومات والمشاركة فيها والمحافظة على خصوصية الانترنت المحلية لكل مؤسسة.

– الشبكة العالمية (Internet): وهي وسيلة اتصال من الشبكات الحاسوبية تصل ما بين حواسيب حول العالم ببروتوكول موحد وهو بروتوكول انترنت، تربط الانترنت ما بين ملايين الشبكات الخاصة والعامة في المؤسسات الأكاديمية والحكومية ومؤسسات الأعمال وتتباين في نطاقها ما بين المحلي والعالمي وتتصل بتقنيات مختلفة[1].

2– توفير خدمات الانترنت وتأمينها لكافة أرجاء الدولة.

3– إنشاء موقع حكومي واحد على شبكة الانترنت يضم جميع المؤسسات الحكومية تسهل على المستفيدية من خلاله الوصول إلى موقع أي مؤسسة يريد الإستفادة من خدماتها[2].

ثانيا: المتطلبات الإدارية

إن من المتطلبات الإدارية التي يجب توفرها عند تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية تتمثل في عدة عناصر أهمها: الرؤيا الواضحة لدى صناع القرار، وكذلك القيادة، ووضع إستراتيجيات وخطط التأسيس، وكذلك الهيكل التنظيمي.

1– الرؤيا الواضحة لدى صناع القرار:

إن لتطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب وضوح الرؤيا الإستراتيجية للمسؤولين والإستيعاب الشامل لمفهوم الإدارة الإلكترونية من تخطيط وتنفيذ وإنتاج وتشغيل وتطوير، كما يتطلب أن

[1] – حمدي قبيلات، المرجع السابق، ص29.

[2] – جرمولي مليكة، (دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري)، مجلة الحوار الفكري، العدد 15، جوان 2018، ص643.

يتوفر لدى صناع القرار السياسي في الدولة وعلى أعلى المستويات رؤيا واضحة على صعيد التأسيس في الشكل والمضمون، وتسلسل الأولويات على صعيد التطبيق، من أجل بلوغ إدارة إلكترونية فعالة، ذلك أن النموذج الذي يناسب دولة ما قد لا يناسب دولة أخرى لإختلاف سلم الأولويات لديهما، وتبعا لدرجة تقدمهما الاقتصادي ومستواهما الثقافي والإجتماعي الذي يعبر عن الدقة التكنولوجيا للمجتمع ومدى تقبله لإستخدام النظم الإلكترونية في أداء العمل[1].

بناءا على ما سبق يقتضي الأمر تحليل نظام الحكم وكيفية توزيع القوى السياسية داخل الدولة والأطراف الفاعلة للقرار السياسي ودرجة المشاكة والجدية التي يتمتع بها المواطنون والديمقراطية السياسية، بالإضافة إلى تحليل البناء المؤسسي للدولة بأشكالها المختلفة سواء القانونية أو الإدارية أو الاجتماعية وطبيعة العلاقات التي تربطها وطبيعة الدور الذي يمكن أن تسهم به في نجاح الإدارة الإلكترونية[2].

2- القيادة:

إن التوجه نحو أسلوب أو فكر إداري جديد في عصر المعلوماتية هو قرار لا يستهان به، يتطلب قيادة ملهمة قادرة على إتخاذ القرار بإرادة صلبة متفهمة، وبإصرار لازم لتقبل التحديات الإدارية والمالية والقانونية وغيرها، وكذلك تكون هذه القيادة متوقعة للنكسات والمعارضة والتحدي الكبير لهذا المشروع الشامل، ممن لم يتفهموا أهدافه وحتميته، قيادة متحلية بالفهم والدراية والإصرار بما يكفي لتجاوز المحن والصعاب، كل ذلك من أجل الإرتقاء بتقديم الخدمات والمعلومات بأسلوب عصري متطور[3].

[1] – خلاف وردة، مطبوعة في مقياس قانون الإدارة الإلكترونية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2022/2021، ص36.

[2] – خلاف وردة، مطبوعة في مقياس قانون الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص37.

[3] – خلاف وردة، مطبوعة في مقياس قانون الإدارة الإلكترونية، المرجع نفسه، ص38.

3- وضع إستراتيجية وخطط التأسيس:

من خلال تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة تنفيذ ووضع الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية والإستعانة بالجهات الإستشارية والبحثية لدراسة ووضع المواصفات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية، والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة.

وهذه مسؤولية الهيئات العليا للبلاد ثم القيادات الإدارية في كل مؤسسة حيث عليها السهر على تطبيق هذه الخطط وإشتراك كل الفاعلين في تحقيقها[1].

4- الهيكل التنظيمي:

ينبغي تهيئة عناصر الإدارة المتنوعة والمتكاملة لتحقيق متطلبات الإدارة الإلكترونية من خلال خلق تغيرات في الثقافة التنظيمية لإستيعاب مفردات العمل الإلكتروني، لتصبح العمليات الإلكترونية أحد مكونات ثقافة الإدارة، بالإضافة إلى ضرورة إحداث التغييرات المناسبة في الهيكل التنظيمي وما يتعلق به من عناصر أخرى طرق الاتصال وتبادل المعلومات، وكيفيات توزيع المهام والصلاحيات[2].

ثالثا: المتطلبات المالية (الاقتصادية)

يعتبر التمويل المطلب المهم لبناء المشروع ولإدامة التطوير ورفع الكفاءة ومواكبة التطورات وتوفير الكوادر البشرية والفنية اللازمة، كما تتطلب هذه المشاريع أن تتسم بالنجاعة، والقيام بدراسة شاملة للتكاليف الحقيقة للخدمات المزعم تقديمها، وهذا بغية تعظيم فرص نجاعها من جهة، وإستمراريتها من جهة أخرى[3].

[1] – زينب قريوة، المرجع السابق، ص61.

[2] – كوثر منسل، المرجع السابق، ص34.

[3] – بن عياش أسية، المرجع السابق، ص83.

ومنه فلا يمكن الحديث عن إقامة مشروع الإدارة الإلكترونية بدون الحديث عن حجم الأغلفة المالية المخصصة للمشروع وتوافر مستوى مناسب من التمويل طيلة مراحل تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية والتي تعتبر من العناصر الجوهرية لنجاحه، حيث أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في بادئ الأمر يحتاج اموالا طائلة إلا أن الغرض النهائي منه هو التوفير في النفقات وعلى المدى البعيد، ويؤدي بالتأكيد إلى تعزيز النمو المالي وتحسين الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جيدة[1].

رابعا: المتطلبات التشريعية

حتى يتم التحول إلى الإدارة الإلكترونية يجب إصدار التشريعات الضرورية اللازمة لهذا التحول قبل وأثناء وبعد تطبيقها فقبل تطبيقها يتم التشريع لتحيد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني، وأثناء التطبيق من أجل تكملة النقص والفراغ القانوني، وبعد التطبيق لوضع القواعد القانونية التي تضمن أمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة التمورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية[2].

ومن خلال هذا فإن أهم النقاط التي يجب توفرها في المتطلبات التشريعية يمكن ذكرها في ما يلي:

- وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقا للمستجدات، أي إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الإدارة الإلكترونية.
- تحديث القوانين والتشريعات، بما يتلائم وطبيعة أعمال الإدارة الإلكترونية.
- المحافظة على أمن وخصوصية المعلومات والسرية في التعامل[3].

[1] – بن عياش أسية، المرجع السابق، ص85.

[2] – خلاف وردة، مطبوعة في مقياس قانون الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص43.

[3] – راكز الزعارير. غسان الطالب، الإدارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة، الطبعة العربية، سمير منصور للطباعة، عمان، الأردن، 2019، ص224.

وفي هذا الإطار فإن الدول التي إعتمدت تطبيقات الإدارة الإلكترونية لم تصدر تشريعات عامة تلزم بمقتضاها الإدارات والمؤسسات العمومية بأداء جميع معاملاتها الإداري مع المواطنين عن بعد بإستخدام الوسائل الإلكترونية إلى جانب الوسائل التقليدية، بل أن مضمون التشريعات الحديثة في الكثير من الدول الغربية يتراوح بين إقرار المبدأ أي الإعلان عن حق المواطن في الحصول على المعاملات الإدارية والخدمات العامة بوسائل معلوماتية، بإستثناء ما يشترط القانون صراحة وجوب حضور المعني بالأمر شخصيا إلى المراكز الإدارية لإتمامه (جواز السفر البيومتري فيما يخص الصورة والتوقيع)، وبين إلزام الإدارات العمومية على تقديم بعض الخدمات الإلكترونية في مجالات أو قطاعات معينة، مثل مجال نشر القوانين، والقرارات الإدارية والمعلومات الإدارية، ومجال وضع نماذج المعاملات الإدارية عبر شبكة الانترنت[1].

وفي الجزائر وإستاجبة لإرهاصات الحول الإلكتروني ورغبة من المشرع في التأسيس لبناء مجمتع المعرفة صدرت العديد من القوانين نذكر منها:

– القانون رقم 03/2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية[2].

– القانون رقم 10/05 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، والذي انتقل بموجبه المشرع الجزائري من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، من خلال المادة 44 منه التي تنص على أن يتمم الأمر رقم 58/75 بالمادتين 323 مكرر و323 مكرر 1، وتحرر المادة 323 مكرر 1 كما يلي: "**يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكترونية كالإثبات بالكتابة**

[1] – خلاف وردة، مطبوعة في مقياس قانون الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص43، 44.

[2] – القانون رقم 03/2000، المؤرخ في 5 أوت 2000، المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر.ج.ج، العدد 48، الصادرة في 6 أوت 2000.

على الورق، وبشرط إمكانية التأمد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها"[1].

كما اعتمد المشرع الجزائري بموجب هذا القانون التوقيع الإلكتروني، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 327 على أن: "**ويعتد بالوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1 أعلاه**"[2].

– القانون رقم 04/15 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، والذي عرف التوقيع الإلكتروني[3].

– الأمر رقم 11/03 يتعلق بالنقد والقرض، الذي أقر المشرع بموجب وسائل الدفع الإلكتروني من خلال المادة 69 منه التي نصت على: "**تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل**"[4].

– القانون رقم 04/09 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها[5].

وفي إطار القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية التي تدعم الإدارة الإلكترونية تم إصدار العديد من القوانين والتنظيمات نذكر منها:

---

[1] – المادة 323 مكرر 1 من القانون رقم 10/05، المؤرخ في 20 جوان 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، العدد 44، الصادرة في 26 جوان 2005.

[2] – المادة 327 من القانون رقم 10/05، سالف الذكر.

[3] – القانون رقم 04/15، المؤرخ في 1 فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج.ج، العدد 06، الصادرة في 10 فيفري 2015.

[4] – المادة 69 من الأمر رقم 11/03، المؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

[5] – القانون رقم 04/09، المؤرخ في 05 أوت 2009، المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر.ج.ج، العدد 47، الصادرة في 16 أوت 2009.

– المرسوم التنفيذي رقم 315/15 الذي بدأت تتضح معالم رقمنة الإدارة من خلاله والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة إلكترونية[1].

– المرسوم التنفيذي رقم 190/16 الذي يوجب على المجلس الشعبي البلدي إستعمال وتطوير الدعائم الرقمية الملائمة قصد ضمان نشر وتبليغ قرارات البلدية، ولذلك في إطار تقريب الإدارة من المواطن وجعل المواطن بدراية حول ما يقرر في بلديته[2].

– المرسوم الرئاسي رقم 03/16 الذي يتعلق بإنشاء المرصد الوطني للمرفق العام الذي يمثل هيئة إستشارية ومن مهامه حسب ما جاء في المادة 5 منه أنه يحفز تطوير الإدارة الإلكترونية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال الإعلام والاتصال وتعميمها[3].

– المرسوم الرئاسي رقم 314/23 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، يتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، وحسب ما نصت عليها المادة 04 من المرسوم فإن المحافظة السامية للرقمنة تكلف بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، بالتشاور مع القطاعات المعنية والمؤسسات والقطاع الاقتصادي والمجتمع المدني، وتكلف أيضا بضمان متابعة الاستراتيجية الوطنية للرقمنة وتنفيذها وكذلك تلكف بعدة مهام في مجال الرقمنة حسب ما جاء في المرسوم[4].

---

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 315/15، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج.ر.ج.ج، العدد 68، الصادرة في 27 ديسمبر 2015.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 190/16، المؤرخ في 30 جويلية 2016، الذي يحدد كيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدية وقرارات البلدية، ج.ر.ج.ج، العدد 41، الصادرة في 12 جويلية 2016.

[3] – أنظر المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 03/16، المؤرخ في 7 جانفي 2016، المتعلق بإنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، ج.ر.ج.ج، العدد 02، الصادرة في 13 جانفي 2016.

[4] – المرسوم الرئاسي رقم 314/23، المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، يتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، العدد 59، الصادرة في 10 سبتمبر 2023.

خامسا: المتطلبات البشرية

يعد العنصر البشري من أهم العناصر في المؤسسات، إذ هذا العنصر لن تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها حتى وإن إمتلكت أضخم الإمكانيات المادية، لذا لابد من تأهيل العنصر البشري تأهيلا جيدا وعلى مستوى عالي من الكفاءة.

حيث من الضروري إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الإرتباط بالبيئة المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والتي تساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية[1].

وفي الجزائر تمت إستضافت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية الدولية والمحلية والتي تدخل ضمن إطار الإدارة الإلكترونية، كما تم إطلاق برنامج تكويني واسع لترقية الثقافة الرقمية وتحسين إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال داخل المؤسسات في إطار برنامج الجزائر الإلكترونية، ويشمل هذا البرنامج الذي يدوم ثلاث سنوات في مرحلة أولى 3600 مكون تابعين لقطاعات التربية والتكوين المهني والعمل والشباب والرياضة، ولضمان نجاح العملية لجأت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى خبرة ومهارة مؤسسات مختصة وذات خبرة عالمية[2].

[1] – جمعه إسماعيل العياط، المرجع السابق، ص52.

[2] – خلاف وردة، مطبوعة في مقياس قانون الإدارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص42.

سادسا: المطتلبات الأمنية

ومن أهم المتطلبات للتحول نحو الإدارة الإلكترونية هي تأمين وحماية المعلومات في الإدارة الإلكترونية، لأن مصدر الخطورة يكمن في تحصين وحماية الجانب الأمني للإدارة الإلكترونية.

ويقصد بأمن المعلومات حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات بحيث تؤمن المؤسسة والهيئة نفسها والعاملين بها وأجهزة الحاسبات المستخدمة فيها ووسائط المعلومات التي تحتوي على بيانات المؤسسة.

وفي ضوء ذلك تعتبر مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات العمل إلكترونيا بمعنى أن المعاملات الوثائقية التي يجري خفظها وتطبيق إجراءات المعالجة عليها إلكترونيا لتنفيذ متطلبات العمل ويعتبر ضعف الأمن في مجال العمل الإلكتروني ضعفا للثقة مما يتطلب توفيرها ضمن الأنظمة الإلكترونية ومستخدميها والبيئة الحاضنة[1].

سابعا: المتطلبات السياسية

وهي وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الإلكتروني ومساندة لمشاريع الإدارة الإلكترونية عن طريق تقديم العون المادي والمعنوي المساعد على إجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الإلكتروني والإدارة الإلكترونية[2].

[1] – طارق عبد الرؤف عامر، إيهاب عيسى المصري، المرجع السابق، ص115، 116.

[2] – شهرزاد بولحية، المرجع السابق، ص46.

توفر الإرادة السياسية بحيث يكون هناك مسؤول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل وتتولى الإشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ[1].

الفرع الثالث: مراحل التحول نحو الإدارة الإلكترونية

إن تحقيق التحول الكامل والسليم من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية لابد من المرور بعدة مراحل مهمة لحدوث هذا التحول وتتمثل هذه المراحل في:

المرحلة التمهيدية (الإصلاح الإداري): تتعلق هذه المرحلة بنظام الإدارة التقليدي الذي تعمل الحكومة من خلاله، والذي أصبح من مخلفات الماضي، غير قادر على مواكبة التطور، ودخول عصر المعلوماتية، لذلك لا بد من إجراء تمهيدي للولوج في الإجراءات والمراحل التنفيذية للإدارة الإلكترونية، بإدخال إصلاحات معينة على هذاا النظام الإداري، تتمثل في التقليل من الروتين والبيروقراطية في العمل، ومحاولة تقليص الإجراءات وتفعيل صور الرقابة الإدارية على مصدر القرار ومنفذه على حد سواء، ذلك أن الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن ينجح إذا لم يتم إصلاح النظام الإداري التقليدي أولا، لاسيما وأن هذا أساس الإدارة الإلكترونية، خصوصا في مراحل تطبيقها الأولية، وعلى الفترة الزمنية القريبة، تمهيدا لإيجاد بيئة إدارية صالحة للبدء بتطبيقات الإدارة الإلكترونية[2].

المرحلة الأولى (نشر المعلومات Trans Mission): تتضمن هذه المرحلة جعل المعلومات متاحة رقميا للمستفيدين، وتأخذ المعلومات مسار حركة خطية تبدأ من الموقع وتنتهي بالمستفيذين.

---

[1] – مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص68.

[2] – رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوقو والعلوم السياسية جامعة باتنة –01–، 2018/2017، ص63.

المرحلة الثانية (التفاعل Interactive): تتضمن هذه المرحلة إنشاء شبكات معلومات متطورة تتميز بالفاعلية والسرية وقدرات بحثية عالية ويكون مسار الحركة الخطية للمعلومات بإتجاهين، إذ تستفيد المؤسسة من التغذية العكسية الراجعة من المستفيدين والزائرين من خلال أساليب مختلفة.

المرحلة الثالثة (التعامل "التنفيذ" Transaction): تتضمن هذه المرحلة عرض الخدمات وتقديمها إلكترونيا للمستفيدين منها من خلال المواقع الإلكترونية المصاحبة للتسهيلات الإلكترونية المختلفة كالبحث والاستفسار وغيرها.

المرحلة الرابعة (التكامل Intergration): يتحقق التكامل في هذه المرحلة ما بين العمليات الداخلية في المنظمة مع عملياتها الخارجية وتحول الأنشطة التقليدية جميعها إلى أنشطة إلكترونية[1].

في حالة التخطيط وتنفيذ هذه المراحل بطريقة سليمة ومتكاملة يمكن التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية وتطبيقها في الإدارات ومؤسسات الدولة وتحقيق الكفاءة والفاعلية في العمل الإداري وكذلك تحقيق كل أهداف الإدارة الإلكترونية المذكورة سابقا وكذلك كل أهداف المؤسسات التي تم تفعيل الإدارة الإلكترونية فيها.

الفرع الرابع: معوقات التحول نحو الإدارة الإلكترونية

رغم الجهود المبذولة والخطط المدروسة للتحول السليم نحو الإدارة الإلكترونية إلا أن هذا التحول قد يواجه الكثير من العوائق التي تختلف بإختلاف البيئة التي توظف فيها وتتمثل أغلب هذه العوائق فيما يلي:

[1] – رانية هدار، المرجع السابق، ص63.

أولا: المعوقات التقنية

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تقدما واضحا في العديد من الدول المتقدمة وكان لها دور إيجابي على شعوبها، فعن طريق هذه التقنية وتطبيقاتها يمكن وضع المنظمات في موقع تنافسي عن طريق توظيفها في إدارتها ومؤسساتها، وبالمقابل يلاحظ على الدول النامية أنها لم تستطيع الإستفادة من إمكانيات التقنية، وذلك بسبب وجود معوقات تقنية تقف عائقا في سبيل أي تقدم في المجال المعلوماتي ومن أهمها ضعف مستوى البنية التحتية للإتصالات والمعلومات[1].

فعملية التحول الإلكتروني تأخذ بعدين أساسيين، الأول يتعلق بنقل الأنشطة والعمليات الداخلية للمنظمة إلى أنشطة وعمليات تنفيذها إلكترونيا وعبر وسائل إلكترونية، والبعد الثاني يتضمن إدارة تدفقات العمل إلكترونيا مع الزبائن والمستفيدين.

ومن بين المعوقات التقنية يذكر ضعف البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، إضافة لعدم مواكبة أجهزة وتقنيات العمل للتطورات التقنية التي من شأنها أن تسهل من تطبيق هذا الأسلوب، فضلا عن ضعف فاعلية قاعدة المعلومات لتقديم الخدمات الرقمية بكفاءة عالية وكذا الصعوبة في تحويل الوثائق والملفات الورقية إلى وثائق إلكترونية.

وإجمالا يمكن القول أنه من بين أهم المعوقات التقنية ضعف البنية التحتية لشبكات الانترنت وكذا ضعف التدفق سواء على مستوى الإدارات أو المتعاملين بشكل خاصة والمواطنين بشكل عام، فضلا عن التذبذب في تزويد المواطنين بهذه الخدمة التي أصبحت ضرورية جدا، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في نطاق عدم الثقة بين المواطنين والدولة، بالنظر إلى كون أن هذه الخدمة لم تصبح من الكماليات، بل أصبحت تشكل جزء من حياة المواطنين

[1] – تبون عبد الكريم، (التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية: المبررات والمعوقات)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجل 04، العدد 03، 2021، ص78.

ووسيلة عمل لدى عديد الأشخاص، فضلا عن كونها تتدخل في نطاقات حيوية لعل أهمها في هذا المقام الإدارة الإلكترونية وكذا التجارة الإلكترونية[1].

ثانيا: المعوقات الإدارية

يشير إلى أن بعض الدول وخاصة الدول النامية تتخذ بعض الأساليب الإدارية التقليدية كالأسلوب البيروقراطي نموذجا للعمل بها، وهذه الأساليب لا تتناسب مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.

وكما أظهرت نتائج بعض الدراسات على وجود معوقات جديدة قد تعرقل التحول نحو الحكومات الإلكترونية ومن أهمها: ضعف الوعي الاجتماعي، ونقص التمويل والكفاءات البشرية، المعلومات، التكنولوجيا، وتخلف التشريعات، ويرى أن إدراك مثل هذه المعوقات يساعد على تشخيصها وتقويمها وتحديد سبل مواجهتها وعلاجها، ومن أبرز المعوقات الإدارية ما يلي[2]:

– **الرؤية والهدف:** إن معرفة الرؤية مهمة خصوصا عندما تكون المنظمة في حالة إنتقالية، فالعاملين بحاجة إلى معرفة الأهداف الرئيسية للمنظمة خصوصا رسالتها ورؤيتها، لأن لهذه الرسالة والرؤية تأثيرها على المنظمة حاضرا ومستقبلا.

وأن تغيير ثقافة المنظمة للأفضل يمثل تحديا حقيقيا، وعلى الإدارة الفاعلة مسؤولية التواصل والاتصال مع بيئاتها الداخلية والخارجية.

– **التخطيط:** يعد التخطيط من العمليات الإدارية المهمة، فالتخطيط يساعد المنظمات على إتخاذ القرارات الإستراتيجية في الإدارة وبالتالي إعطاء صورة واضحة للمستقبل والإعداد الجيد

[1] – تبون عبد الكريم، المرجع السابق، ص78، 79.

[2] – بوعنينية وهيبة. سعد قرمش زهرة. سلامة وفاء، (متطلبات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها)، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2021، ص115.

له، مما يساعدها على إحداث التغيرات الإيجابية وذلك عن طريق تحديد الأهداف المراد تحقيقها بكل دقة والعمل في ضوئها، فالتخطيط يعد أساس نجاح كل عمل، فالعمل المخطط له يفوق العمل العشوائي ويستطيع أن يقود المنظمات إلى التميز والنجاح ومسايرة كل جديد دون تردد أو خوف.

وبالرغم من أهمية التخطيط وما يحققه من مزايا للمنظمات، إلا أن معظم المنظمات تعاني من العشوائية في التخطيط وعدم الاعتماد على خطط وإستراتيجيات محكمة تساعدها على مواجهة التحديات والتغيرات المتسارعة في جميع المجالات وإستيعاب التكنولوجية الحديثة.

– **معوقات تتعلق بالإجراءات والأساليب الإدارية:** تشكل البيروقراطية والإجراءات الروتينية لدى عدد كبير من المنظمات عائقا رئيسيا عند تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية، والتي تقوم بإعتبارها منهج إداري حديث على تبسيط الإجراءات وكافة المعاملات الإدارية، والعمل على أساس من الشفافية والمساواة.

ثالثا: المعوقات المالية

وتتمثل أهم المعوقات المالية التي تعيق التحول نحو الإدارة الإلكترونية فيما يلي[1]:

– قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة والبرامج.

– ضعف قدرة بعض الأفراد لشراء الأجهزة الإلكترونية لضعف الجانب المادي الذي يعانون منه.

– التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الإلكترونية.

[1] – بوزكري جيلالي. مكيد علي، (معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية – دراسة حالة المركز الجامعي بتيسمسيلت –)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، العدد 02/19، أوت 2014، ص228.

– قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية.

– عدم دعم مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية ماليا (عدم توفر الأجهزة والمعدات اللازمة لذلك).

– الحاجة الكبيرة إلى الإمكانية المادية لتوفير تقنية المعلومات خاصة على مستوى الدولة ككل.

رابعا: المعوقات التشريعية

تحول بعض المعوقات التشريعية دون تعميم التقنية الحديثة على الدوائر الإدارية وهي معوقات عامة تحتاج إلى تدخل على مستوى الدول، وإن كان بعضها داخليا يخص الإدارات سواء الخاصة أو العمومية ومن تلك المعوقات التشريعية ما يلي[1]:

– قصور التشريعات والقوانين مثل قواعد الإثبات والحجية والمصداقية، مما يجعل الخوف كبيرا داخل المقدمين على خوض التعاملات الإلكترونية في ظل غياب ما يثبت حقوقهم من الوثائق وعدم الاعتراف بحجية الوثائق الإلكترونية الإعتراف بمصداقيتها.

– عدم صلاحية الأنظمة واللوائح التقليدية المعمول بها لتطبيقها على الإدارة والمعاملات الإلكترونية، مما يجعل هذا البديل لا يفي بالحاجة في ظل غياب الأنظمة واللوائح التي تضبط علاقات العمل والتعاون داخل الإدارات الإلكترونية.

– غياب التشريعات التي تجرم مخترق شبكات الإدارة الإلكترونية وتضع العقوبات الرادعة لمرتكبي تلك الجرائم، يجعل المتعاملين مع هذه الدوائر لا يشعرون بالأمان إلى درجة الابتعاد عن المعاملات الإلكترونية قدر الإمكان.

[1] – قادة دليلة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص100.

خامسا: المعوقات البشرية

تعد العناصر البشرية من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتها إلى تحقيق التقدم والرقي في مختلف المجالات إلا أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم في البيئة الرقمية أصبح أمر تعاني منه أغلب الدول وبالأخص الدول النامية، ومن أبرز تلك المعوقات البشرية ما يلي[1]:

- **الأمية المعلوماتية:** تعرف الأمية التكنولوجية عبارة عن "جهل عدد غير قليل من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم معرفتهم التعامل معها واستخدامها"

- **العائق اللغوي:** يشير إلى أن من القيود التي تحد حاليا من إنتشار إستخدام الشبكة في العالم العربي هو قيد اللغة فلابد لمن يستخدم الشبكة أن يتقن اللغة الإنجليزية ولا يمكن أن يستغني المستخدم العربي تماما عن معرفة اللغة الإنجليزية حيث أنه حتى الآن ما يزيد عن 95% من المعلومات المنشورة هي معلومات باللغة الإنجليزية.

- **مقاومة التغيير والخوف منه:** تعد مقاومة التغيير والتجديد من أهم المعوقات التي تواجه معظم المنظمات وذلك عندما يجهل الأفراد الهدف من التغيير وطبيعته وكذلك الخوف من فقدان مراكزهم ووظائفهم الحالية مما يجعلهم يقاومون كل تغيير داخل منظماتهم.

وكذلك هناك عدة معوقات بشرية أخرى وتتمثل في غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة في ظل التحول للإدارة الإلكترونية، إنخفاض الدخل الفردي والفقر، أدت إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية، إضافة إلى إشكالية البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية وحلول الآلة محل الإنسان، الذي يرفض ويقاوم التغيير والتحول الإلكتروني خوفا على إمتيازاته ومنصبه[2].

---

[1] – بوعنينية وهيبة. سعد قرمش زهرة. سلامة وفاء، المرجع السابق، ص116، 117.

[2] – بوزورين فيروز، (متطلبات ومعوقات التحول إلى الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في الجزائر)، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات –، المجلد 09، العدد 01، 2022،ص 406.

سادسا: المعوقات الأمنية

وتتمثل في[1]:

– مخاوف كبيرة لدى المتعاملين مع الإدارات من نجاح إحدى محاولات الإختراق للإدارة التي يتعاملون معها وأن يمس ذلك الإختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير أو إستغلالها في أعمال غير مشروعة.

– عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الإختراقات المتعمدة.

– تشمل تحديات أمن المعلومات نطاقا واسعا من العناصر، بعضها فني تقني يرتبط بالأنظمة التقنية والبرامج والأجهزة المستخدمة وبعضها الأخر يرتبط بالأفراد والهيئات الإدارية والقائمة على الإدارات الإلكترونية حول العالم.

سابعا: المعوقات السياسية

وتتمثل في غياب الإرادة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية وغياب الهيئات على المستويات العليا من الأجهزة الحكومية للتشاور والتحاور والنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني وذلك لإتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته[2]، وغياب الرؤيا الإستراتيجية الواضحة بشأن إستخدام التكنولوجيا، وكذلك غياب التشاور مع الأطراف الفاعلة في الواقع[3].

---

[1] – أقران سهام، (مداخلة حول: متطلبات ومعوقات وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2024، ص21.

[2] – بوزورين فيروز، المرجع السابق، ص406.

[3] – خرشي إلهام، محاضرات في مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، ألقيت على طلبة السنة ثالثة ليسانس شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة إلكترونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف –2–، 2021/2020، ص21.

المبحث الثاني: ظاهرة الفساد الإداري

يشمل الفساد الإداري مجموعة واسعة من العمليات أو السلوكيات غير الأخلاقية المعتمدة من قبل مختلف النظم أو المؤسسات الإدارية، مما يشكل تهديدا للإستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، في سبيل تحقيق مكاسب شخصية أو مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة، تعود أسبابه إلى عدة عوامل لعل أهمها العامل الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، والسياسي ومما لا شك فيه أن لكل ظاهرة أثر تخلفه وبالتالي فإن هذا الأخير ينصب على الكثير من المجالات.

وكل ما تم ذكره سيتم التطرق إليه بشكل مفصل في المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري
- المطلب الثاني: أسباب وآثار الفساد الإداري

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري من ضمن أكثر الظواهر تفشيا حول العالم، على كافة الأصعدة، ونظرا لذلك ولكونه من التهديدات التي يشهدها العالم عامة والإدارات والهياكل الإدارية خاصة أصبح من الحتمي التعرف عليه عن قرب من خلال التطرق لتعريفه وأنواعه، بغية معرفة السبل لمكافحته والحد منه.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما كالتالي:

- الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري وأنواعه
- الفرع الثاني: مظاهر الفساد الإداري

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري وأنواعه

إن الفساد الإداري مرتبط بشكل خاص بالإنتهاكات والمخالفات المرتكبة في الإدارات والصادرة من قبل المكلف بالخدمة وذلك بهدف الحصول على مكاسب شخصية أو الإخلال بالمصالح العامة وفيما يلي سيتم التفصيل أكثر في مفهوم الفساد الإداري من تعريف وأنواع.

أولا: تعريف الفساد الإداري

سنتطرق إلى تعريف الفساد الإداري فقها وقانونا وكذلك الوقوف على موقف المشرع الجزائري فيه والتي نبينها فيما يلي:

1- التعريف الفقهي:

لم يتفق الباحثون على إعطاء تعريف واحد للفساد نظرا لإتساع مجاله وتعدد أشكاله، فحسب كوبر (Kuper)، الفساد الإداري هو سوء إستخدام الوظيفة العامة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية، كما عرفه الدكتور عاصم الأرجي بأنه القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الإلتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة، وعرف الدكتور مرتضى نوري محمود الفساد بأنه: "مجموع النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلا إلى إنحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كانت بصفة متجددة أم مستمرة وسواء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منتظم"[1].

ونجد المفكر صامويل هانتجنتون (Samuel Huntingtion) يعرف الفساد الإداري بأنه إنحراف سلوك للموظف العام عن المعايير المتفق عليها والإصرار على عدم الإمتثال لمبدأ

[1] – دوداح رضوان، (الفساد الإداري: مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية– ، العدد 01/19، جانفي 2017، ص157، 158.

الإبتعاد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات الذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي ألا يكون لها دور في مختلف القرارات التي يتخذها المنشغلون بالاقتصاد من القطاع العام أو الخاص أو المسؤولين الحكوميين، بالإضافة إلى تعريف المفكر جورج بنسن (George Benson) الذي يقضي بأن الفساد عبارة عن: كل إستعمال غير مشروع وغير أخلاقي للسلطة الحكومية بغية تحقيق منافع شخصية مادية وسياسية[1].

في حين يذهب J.Ney إلى وصف الفساد بأنه "السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للموظف العمومي لأسباب خاصة ترتبط بمحاباته لأقربائه أو أصدقائه لتحقيق مكاسب مالية أو انتهاك القواعد القانونية لابتزاز المواطنين وإجبارهم على دفع مقابل مادي، ويرى K.Gibbans بأن الفساد يشمل عدة تصرفات كالبيروقراطية التي تتضمن توزيع امتيازات لأطراف معينة دون عدل أو قيام الموظف العمومي بإبتزاز المواطنين مقابل قضاء حاجاتهم[2].

كما يشير فيتو تانزي إلى أن الفساد هو "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ 'الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف' بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي الصلة"[3].

---

[1] – بركنو قوسا، (الفساد الإداري في الجماعات المحلية وتداعياته السلبية على تحقيق التنمية المحلية)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جانفي 2012، ص240.

[2] – خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، 2012/2011، ص04.

[3] – هاشم الشمري. إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والإجتماعية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص24.

2- تعريف منظمة الشفافية الدولة:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري على أنه إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة، وهذا التعريف يشمل المكاسب المالية والمادية لتعزيز السلطة الإدارية[1].

3- تعريف البنك الدولي:

إساءة إستعمال الوظيفة للكسب الخاص فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتمويل عقد أو إجراء لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للإستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين أو تحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو إستغلال أموال الدولة مباشرة[2].

4- تعريف الورقة المرجعية لوزارة التنمية الإدارية:

"هو كل عمل يتضمن استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته"، عمل يقوم به موظف عام أو خاص، أو مواطن يتم من خلاله خرق القواعد والأنظمة والإجراءات والمبادئ المعمول بها، أو الإنحراف عنها والتي تحكم الإنجاز للواجبات الوظيفية بقصد الحصول أو توقيع الحصول على عائد، أو ربح شخصي، أو جماعي[3].

[1] – هاشم الشمري. إيثار الفتلي، المرجع السابق، ص24.

[2] – الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأرد، 2017، ص39.

[3] – محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، ط1، دار الشفافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص73، 74.

5- تعريف الفساد في ضوء قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني:

عرف قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني في المادة 05 منه الفساد كما يلي:

يعتبر فسادا لغايات هذا القانون ما يلي:

أ- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

ب- الجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

ت- الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعدلايته.

ث- كل فعل، أو امتناع يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

ج- إساءة استعمال السلطة خلافا لأحكام القانون.

ح- قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقا أو تحق باطلا.

خ- جميع الأفعال الواردة في الإتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحتها الفساد وإنضمت إليها المملكة[1].

6- موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد:

إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006، كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه يعد تصديق الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة لمحافكة الفسادة سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004، كان إلتزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلائم وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من

[1] – كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي مفهوم آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، د.ط، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص26، 27.

الفساد ومكافحتة رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم، والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره وبالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري إنتهج نفس منهج إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إذ أنه إختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا بأن إنصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره، وهذا ما تؤكده الفقرة "أ" من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أعلاه: "**هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون**"[1] وبالرجوع إلى الباب الرابع من نفس القانون أعلاه فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد التي أربعة أنواع هي: إختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد[2].

ثانيا: أنواع الفساد الإداري

للفساد الإداري مجموعة من الأنواع يجب التعرف عليها حتى نتمكن من معرفة كل جوانب الفساد الإداري والتي يمكن أن نخلصها فيما يلي:

1- الفساد الإداري الأخلاقي:

هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الإنحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك إنتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للآداب[3].

[1] – المادة 02 من القانون رقم 01/06، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، العدد 14، الصادرة في 08 مارس 2006.

[2] – حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص25.

[3] – حاجة عبد العالي، المرجع نفسه، ص28.

2- الفساد الثقافي:

هو الذي يجنح الانسان عن طريق الحق والسمو والرقي، ومن صوره: إستغلال كل وسائل الإعلام المتاحة لتكريس الإنحطاط التقافي والأخلاقي، إدمان التكنولوجيا إذ تساهم وبشكل خطير في ابتعاد الأفراد عن الحياة الاجتماعية وابتعاد الطلاب عن الدراسة والثقافة[1].

ويقصد به أيضا خروج الأفراد أو الجماعات عن الثوابت العامة لدى مجتمعاتها مما يسبب في تفكيك هويتها وموروثاتها، وهو من أخطر أنواع الفساد لأنه على عكس أنواع الفساد الأخرى يصعب الإجماع على إدانته أو سن التشريعات التي تجرمه وذلك لتمتعه بنوع من الحصانة وهي حرية الرآي والفكر والإبداع وهناك عدة صور منه، إحلال بعض القيم الأجنبية الغريبة عن المجتمع محل قيم أخرى أرستها التعاليم الدينية خاصة في مجال المعاملات التجارية والمؤسسات المصرفية ووسائل الإعلام والمنتوجات الفكرية والأدبية[2].

3- الفساد الاجتماعي:

ويتمثل في ندرة وجود أو إنعدام معاني الوطنية والولاء والإخلاص وحب العمل والتفاني في أدائه، وتفشي روح اللامبالاة وإنعدام الأخلاق الوظيفية كعدم المحافظة على سرية المكاتبات والقرارات وعدم احترام المرؤوسين للرئيس وعدم الإنصياع للأوامر والتعليمات المكتبية والإهمال في تقديم وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين والذي ينعكس على الظروف الصحية فتسوء، وعلى تدني المستوى الغذائي، وعلى ضعف درجة التعليمة وما إلى ذلك[3].

---

[1] – ليلى علي أحمد الشهري، (الفساد مكافحته والوقاية منه "رؤية شرعية")، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد 08، العدد 33، ديسمبر 2017، ص 289.

[2] – محمد جمعه عبدو، الفساد أسبابه ... ظواهره ... آثاره الوقاية منه، د.ط، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2019، ص15.

[3] – صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، د.ط، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1994، ص47، 48.

4- الفساد القضائي:

وهو الإنحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوي، وشهادة الزور والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة[1].

5- الفساد السياسي:

وهو إساءة إستخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة[2]. كما يشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنخبة والسلطة السياسية، فهو إساءة إستخدام سلطة مؤمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو من تفضيل معين، بالإضافة إلى أنه يؤثر مباشرة على العملية السياسية ويعرض نظام الحكم للخطر، فالمسؤولين السياسيين الذين يسيطرون على السلطة في الدولة يمكنهم إستغلال هذه السلطة بصورة غير مشروعة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وذلك عن طريق تبادل الرشى والنفوذ أو تمرير قوانين أو مراسيم تخدم مصالحهم الشخصية ويؤثر الفساد على المجتمعات بطرق عدة ويشكل تهديدا للديمقراطية وسيادة القانون حيث ينتج عنه تداعيات كارثية إقتصادية وإجتماعية وثقافية[3].

---

[1] – صليحة بوجادي، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2018/2017، ص136.

[2] – عبد الله حسين محمد الأصدل، (الفساد السياسي "نظرة تحليلية")، مجلة الجامعة الوطنية، العدد 09، سبتمبر 2019، ص304.

[3] – عواطف علي خرسيان، (الفساد السياسي والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية)، مجلة آداب المستنصرية، العدد 47، المجلد 47، سبتمبر 2023، ص532.

6- الفساد الاقتصادي:

يرى أحد الباحثين بأن الفساد الاقتصادي يعني: "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموما لتحقيق منفعة خاصة"، ويرى أخر أن الفساد الاقتصادي هو "جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان المعاصر دون مراعاة القيود الشرعية التي تنظم أحكام المال أو الإلتفاف للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية"[1].

7- الفساد المالي:

عرفه البعض بأنه سوء إستخدام او تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة، أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين. كما يمكن تعريفه بأنه: مخالفة القانون بانتهاج طرق ملتوية غير مشروعة، أو إنفاقها في طرق غير مشروعة أو إنفاقها بطرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة، ويتمثل أيضا في الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية المنظمة لسير العمل الإداري والمالي بالدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص لفحص مراقبة حسابات وأموال الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والشركات[2].

ويقصد بالفساد المالي كذلك بأنه: "ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام أو أعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح، وبالتالي يمكن تعريف الفساد المالي على أنه: جريمة أخلاقية وقانونية واقتصادية، تنشأ ضمن بيئة تتصف بالضعف القانوني والردع الميداني، قد يكون الدافع إليها سياسيا أو إجتماعيا أو اقتصاديا في غياب الضمير الأخلاقي،

[1] – هشام مصطفى محمد سالم الجمل، (الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، الجزء الثاني، العدد 30، 2014، ص535.

[2] – مسعود راضية، الفساد المالي في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي – تبسة–، 2022/2021، ص15.

والنزاهة الوظيفية، فتؤدي آثاره إلى تدمير الطاقات الوطنية وهدر الثروات المحلية وتعطيل برامج التنمية، ومنه ترسيخ التخلف في جميع المجالات خاصة الاقتصادية[1].

8- الفساد الإداري:

هو إساءة إستعمال القوة العمومية للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الإبتزاز أو سلطة إستغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس ورغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العامون فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص، بل أن القطاع الخاص يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة إستعمال المال أو إلتماس خدمات للمكسب الشخصي، أو إساءة إستعمال السلطة الرسمية أو النفوذ بمقابل أو الخدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة لإكتساب إمتيازات شخصية خاصة[2].

كذلك الفساد الإدري هو جميع المحاولات التي يقوم بها المدراء والعاملون، يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة متجاوزين القيم التي تعهدوا بإحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها وفي هذا الإطار فإن هذه الممارسات الفاسدة والمخلة بالمصلحة العامة أو مصلحة المؤسسة يمكن أن تبقى عرضة للإختلاف بسبب عدم الاتفاق عليها، أيضا الفساد الإداري يمثل تصرفا مقبول ومرغوب من قبل طرفين أو أكثر تعجز الطرق الرسمية والأساليب التقليدية عن تحقيق مصالحهما أو الوصول إلى أهدافهما الشخصية[3].

---

[1] – بوقصة إيمان، (الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي)، الجملة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 03، مارس 2018، ص281.

[2] – حمزة حسن خضر الطائي. مازن ليلو راضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص16.

[3] – عز الدين بن تركي، (مداخلة حول: منصف شرقي، الفساد الإداري، آثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول–)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر – بسكرة–، المتلقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06–07 ماي 2012، ص02.

إضافة إلى أن الفساد الإداري هو الحالة التي تحدث نتيجة الإنحراف عن تأدية الواجبات الرسمية بفعل تأثير أو إستجابة لمحفزات مادية كالأطماع المالية أو غير المادية، تحقق مكاسب ذاتية وإجتماعية أي بمعنى آخر هو إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية[1].

الفرع الثاني: مظاهر الفساد الإداري

يتأتى الفساد الإداري في مظاهر وصور متعددة تختلف بإختلاف المحيط الذي يتواجد فيه، والتي تؤثر بشكل سلبي على المؤسسات والمجتمعات بشكل عام، وبالتالي فإن فهم هذه المظاهر أمر لابد منه وذلك لمعرفة الحلول والطرق والسبيل لمكافحته، وتتسجد أهمها وأكثرها إنتشارا في ما يلي:

أولا: الرشوة

هي قيام الشخص بدفع أموال نقدية أو عينية إلى شخص آخر بقصد قيام الشخص الثاني بتفضيل الأول على آخرين، أو قيامه بالتجاوز على الأنظمة أو القوانين بهدف إنجاز ما يريد الأول ومن أهم الدوافع وراء دفع الرشوة هي ضمان المواطن إنجاز معاملة بأقصر وقت ممكن وبأقل جهد، إنجاز معاملة لا تتوفر فيها الشروط القانونية وضمن السياق ذاته نرى أن أسباب بروزها وإتساع نطاق تداولها يعود إلى جملة من العوامل من أهمها:

- تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء إستخدام الروتين.
- التطبيق غير العملي وغير المنطقي للتعليمات واللوائح.
- طول الذيل الإداري لبعض الأجهزة الإدارية.
- غياب الأدلة التنظيمية التي ترشد المواطن إلى خطوات إنجاز المعاملة.

[1] – منصف شرفي، (تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري)، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 49، جوان 2018، ص171.

إن جملة الأسباب المذكورة أعلاه تجعل المواطن أمام خيار دفع الرشوة ضمانا لسرعة الإنجاز وتقليل الوقت والجهد والمصروف[1].

رشوة الموظف العام في القانون تعني إتجار الموظف العام بأعمال الوظيفة التي تعهد إليه بالقيام بها للصالح العام، وذلك لتحقيق مصلحة خاصة له، وعلى ذلك تتمثل الرشوة في إنحراف الموظف في أدائه لأعمال وظيفته عن الغرض المستهدف من هذا الأداء، وهو المصلحة من أجل تحقيق مصلحة شخصية له، هي الكسب غير المشروع من الوظيفة[2]. وقد تضمنت المادة 02/25 من قانون مكافحة الفساد الجزائري هذا المعنى حينا عرفت الموظف المرتشي بنصها على أن: "**كل موظف عمومي طلب أو قبل، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة لأداء عمل أو لإمتناع عن أدء عمل من واجباته**"[3].

ولقد تضمن القانون رقم 01/06 المتعلق بالفساد ومكافحته، العقوبات المقررة لجريمة الرشوة في الباب الرابع منه، وقد أخرج المشرع الجزائري هذه الجريمة من مدونة قانون العقوبات، وخصص لها قانونا مستقلا، والملاحظ أن بالنسبة للعقوبات المقررة لجريمة الرشوة بمختلف أشكالها هي تجنيح هذه الجريمة، بينما قانون العقوبات كان يضفي وصف الجناية على رشوة الموظف العمومي إذا كان الجانب كاتب ضبط بجهة قضائية أو قاضي، وتطبق على جريمة الرشوة بمختلف أشكالها العقوبات المقررة ضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بالنسبة للشخص الطبيعي وبالنسبة للشخص المعنوي[4].

---

[1] – علاء فرحان طالب. علي الحسين حميدي الغامدي، إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي، مدخل تكاملي، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأرد، 2014، ص47.

[2] – قايدي سامية، (جريمة الرشوة في الوظيفة العامة ومكافحتها في القانون الجزائري)، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، جامعة تيزي وزو، العدد 03، جوان 2015، ص66.

[3] – المادة 25 من القانون رقم 01/06، سالف الذكر.

[4] – هنان مليكة، جرائم الفساد الرشوة والإختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقة الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنة ببعض التشريعات العربية، د.ط، دار الجامعة الجديدة د.ب.ن، الأزاريطية، 2010، ص21، 22.

ثانيا: إستغلال المنصب العام

يعد إستغلال المنصب العام أو بمعنى أخر إستغلال النفوذ الوظيفي من أهم مظاهر الفساد الإداري، "وكلمة إستغلال من إستغل"، وإستغل فلان أي إنتفع منه بغير حق لجاهه ونفوذه، أما كلمة النفوذ فتعني السلطان والقوة، ويعرف الفقه إستغلال النفوذ الوظيفي بأنه: هو أن يكون للشخص من مركزه الاجتماعي أو الوظيفي أو من صلاته وزن يجعل لتدخله ثقلا للضغط على الموظفين في أجهزة الدولة أو على بعضهم لتنفيذ مشيئته، فهو ممارسة غير قانونية يقوم بها أحد موظفي الحكومة، أو شخص له علاقة مع أصحاب السلطة، مستغلا نفوذه الوظيفي الحقيقي أو المزعوم، للحصول على مميزات معينة غير مشروعة سواء لنفسه أو لغيره وذلك بمقابل مادي أو معنوي[1].

الواقع أن هذه الجريمة كثيرة الشبه بجريمة الرشوة السلبية فكلاهما تطبق على من يطلب أو يتلقى عطية أو وعدا أو يطلب أو يتلقى هيبة أو هدية أو أية منافع أخرى، وتختلف جريمة استغلال النفوذ عن جريمة الرشوة السلبية من حيث الصفة، إذ لا يشترط في الجريمة الأولى أن يكون للجاني صفة معينة وتتفق في هذا المجال مع جريمة الرشوة الإيجابية، كما تختلف عنها في وجهين أخريين وهما: الغرض من الإتجار بالنفوذ والتعسف في النفوذ، وقد لخصت المحكمة العليا ما يميز إستغلال النفوذ عن الرشوة بوجه عام في قرارها الصادر في 11 جوان 1981 حيث قضت بأن جريمة الرشوة تتحقق متى طلب الموظف أو من في حكمه أو إستجاب لطلب يكون الغرض منه الإرتشاء مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته أو من شأن وظيفته أن تسهل له أداءه في حيث أن جريمة إستغلال النفوذ تستلزم لتحقيقها أن يستغل الشخص

[1] – مجدوب عبد الرحمان، (ظاهرة إستغلال النفوذ الوظيفي في الجزار وسبل مكافحتها)، مجلة الفقه القانوني والسياسي، المجلد 03، العدد 02، أكتوبر 2022، ص65.

نفوذه لدى إحدى المصالح العمومية لتمكين الغير من الحصول على فائدة أو إمتياز مقابل وعد أو عطاء أو هيبة أو هدية[1].

وهذه الجريمة وإن كانت قليل ما يحال منها إلى القضاء، حسب الواقع الفعلي، إلا أن هذا لا يعني عدم وقوعها في المجتمع ولكن نظرا لإرتباط هذه الجريمة في الغالب بأصحاب النفوذ والمراكز العليا، فإن القبض على مرتكبيها وجمع الأدلة عنها يكون فيه شيء من الصعوبة[2].

ثالثا: الإختلاس

تم تعريف الإختلاس من قبل الفقيه جارسون بأنه: "أخذ المال أو نزعه من صاحبه دون رضاه، أو نقله من مكانه، أو هو إغتصاب بالحيازة في معناها الحقيقي بعنصريها المادي والمعنوي، حيث يتمثل العنصر المادي للحيازة بالأفعال المادية التي يقوم بها الحائز للشيء، مثل الإحتفاظ به أو الإنتفاع به وذلك بالتصرف به، أم العنصر المعنوي للحيازة فإنه يتمثل بإنصراف نية الحائز للشيء إلى الظهور عليه بمظهر المالك والإستثمار به والتصرف فيه لحسابه الخاص"، تتمثل خصوصية هذا التعريف في أنه تم تبيين عناصر الإختلاس المادية والمعنوية دون بيان صفة الجاني، أما المشرع الجزائري فقد إستخدم مصطلح الإختلاس في مواضع عدة من التشريع الجنائي بصفته تعبيرا عن الركن المادي في بعض جرائم الإعتداء على الأموال، وفي الحقيقة فإن مصطلح الإختلاس يستعمل للدلالة على معنيين معنى عام ومعنى خاص.

---

[1] – أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، جرائم الموظفين جرائم الأعمال جرائم التزوير، ج2، د.ط، دار هومة، الجزائر، د.س.ن، ص54، 55.

[2] – عصام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الإداري دراسة قانونية تحليلية مقارنة في ضوء الإتفاقيات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد في الدول العربية والأجنبية، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطية، الإسكندرية، 2015، ص219.

فالمعنى العام: ينصرف إلى إنتزاع الحيازة المادية للشيء من يد صاحبه إلى يد الجاني، والإختلاس في هذا المفهوم هو الذي عناه المشرع بوصفه سلوكا إجراميا مكونا للركن المادي في جريمة السرقة.

أما المعنى الخاص: هو الذي يفترض وجود حيازة الجاني سابقة أو معاصرة للحظة إرتكاب السلوك الإجرامي، هذه الحيازة تكون ناقصة حيث يكون للحائز العنصر المادي دون المعنوي، بمعى أن المال تحت يد الجاني إلا أن ليس له أية سلطة يباشرها عليه إلا ضمن شروط حيازته له، ويتحقق هذا المفهوم في جريمة خيانة الأمانة والإختلاس[1].

رابعا: المحسوبية

وتتمثل في إستغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية وإجتماعية سلبية، مثل التوزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق شعور بالظلم والقهر الاجتماعي[2].

المحسوبية أيضا عبارة عن تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... إلخ، دون أن يكونوا مستحقين لها[3].

كما يترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين، مما يؤثر على إنخفاظ كماءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج[4].

---

[1] – الحاج علي بدر الدين، المرجع السابق، ص236، 237.

[2] – بن عزوز محمد، (الفساد الإداري والاقتصادي: آثاره وآليات مكافحته – حالة الجزائر–)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص203.

[3] – نسيمة بومعراف، (مظاهر الفساد الإداري)، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 22، مارس 2017، ص135.

[4] – إيناس عباس يونس الفتلاوي، (مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته – دراسة نظرية–)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 10، 2017، ص193.

ويمكن تعريف المحسوبية أيضا بأنها الدعم غير المستحق الممنوح لشخص أو مجموعة ولاسيما من قبل شخص لديه سلطة ما ويجسد الوضع النموذجي لتنازع المصالح، رغم أشكاله المختلفة، لمنح الموظف الأسبقية للمصلحة الشخصية قبل واجب الحياد في ممارسة مهامه في الوظيفة العمومية، ومن شأن هذا السلوك أن يؤدي إلى عدة ممارسات من بينها المحسوبية والتي تعد شكلا من أشكال المحاباة يستخدم فيه الموظف العمومي سلطته أو منصبه لمنح فرد من عائلته ميزة غير مستحقة (التوظيف، الإنتداب، خدمة، معاملة تفضيلية...)[1].

المطلب الثاني: أسباب وآثار الفساد الإداري

سيتم التعرض من خلال هذا المطلب لأهم الأسباب المساهمة في توسع وإنتشار دائرة الفساد الإداري الذي بدوره يعكس ضعف ورداءة نوعية الكثير من المنظومات المختلفة في الكثير من المجالات، إضافة إلى التطرق لجملة الآثار التي يخلفها الفساد والتي بدورها تختلف بإختلاف نواحيها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية.

ومن خلال هذا قمنا بتقسيم المطلب الثاني إلى فرعين وهما:

- الفرع الأول: أسباب الفساد الإداري
- الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري

الفرع الأول: أسباب الفساد الإداري

لكل ظاهرة سبب دافع لوقوعها، ومعرفة أسباب الفساد الإداري من الأمور التي يستلزم الاهتمام بها فهي الوسيلة المثلى والعكسية للقضاء عليه، وتتمثل أسبابه كما يلي:

[1] – ويلماد يليسين فان تونجرلو، {محاربة المحسوبية لدى السلطات المحلية والإقليمية}، مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا، مجلس أوروبا، جويلية 2019، ص14.

أولا: الأسباب السياسية

يصيب المناخ السياسي الفساد الإداري من زوايا عديدة نذكر من بينها:

1- ضعف مؤسسات الدولة:

تعاني أغلب البلدان من ضعف مؤسساتها وعادة ما يرجع هذا الضعف إلى تنمية الفساد، ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة مؤسسات الدولة من خلال معرفة ما يلي:

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.
- مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.
- مدى قصور أو فاعلية الرقابة على أنشطة الدولة.

2- عدم إهتمام القيادة السياسية بمكافحة الفساد الإداري:

إذا كانت الغاية من وجود أي نظام سياسي هو المحافظة على الاستقرار في المجتمع من خلال غرس قيم الصلاح ومحاربة شرور الفساد، مع ضمان وحماية حقوق المواطنين فإن واقع الدولة النامية خاصة يؤكد مشاركة مسؤولي الدول في أعمال الفساد من خلال نهب المال العام وتوظيف الأقارب.

3- ضعف النظام القانوني:

يتناسب الفساد الإداري وغياب التشريعات، فإذا كانت القوانين واضحة وصارمة فإن من السهولة إكتشاف التورط في الفساد، ويتوقف تطبيق القانون على مدى مصداقية الأجهزة القضائية والرقابة ومدى قدرتها على مكافحة الفساد، غير أن العبرة ليست في دقة صياغة

القوانين، وإنما العبرة في التنفيذ الفعال، ولذلك تحول القانون إلى مجرد حبر على ورق خاصة إذا علم المفسد أن عواقب الإمساك به منخفضة إذا ما قارنها مع المنافع التي يكتسبها[1].

4- طبيعة النظام السياسي في الدولة:

يلعب النظام السياسي في الدولة دورا كبيرا في إنتشار الفساد وفي الحد من الفساد أيضا، فمن بين الأسباب المؤدية لإنتشار الفساد في أي دولة طبيعة نظام الحكم في الدولة ومدى سيادة مبادئ الديمقراطية فيه، لذلك نجد الأنظمة الدكتاتورية هي أكثر الأنظمة فسادا في العالم، بل حتى الأنظمة الديمقراطية يكون فيها الفساد لكن بدرجة متفاوته وذلك لعدة عوامل من أهمها عدم إحترام مبدأ الفصل بين السلطات وطغيان السلطة التنفيذية وتأثيرها على باقي السلطات، مما يؤدي إلى الإخلال بالرقابة المتبادلة وكثرة المراحل الإنتقالية والتحولات السياسية والإقتصادية التي شهدتها هذه الدول مما ساهم بشكل كبير في ظهور بيئة مناسبة لإنتشار الفساد في ظل عدم إكتمال البناء المؤسساتي لها[2].

ثانيا: الأسباب الاجتماعية والثقافية

تلعب المنظومة القيمية والموروثات الاجتماعية والثقافية بما تتضمنه من معتقدات مشتركة بين أفرد المجتمع دورا كبيرا في بناء العلاقات الاجتماعية وتنظيمها على أسس صحيحة، فالولاء العائلي والقبلي أو الحزبي، وإرتفاع مستويات الجهل وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني كل هذه العوامل تؤدي إلى إنتشار هذه الظاهرة خصوصا إذا تحولت هذه العلاقات إلى علاقات ذات إرتباطات طائفية فيلجأ المسؤولين الحكوميين لتفضيل أقاربهم

[1] – خذيري حنان. ياسين قوتال، (آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، جانفي 2016، ص254، 255.

[2] – لمعاري وليد، (أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص08، 09.

وأصدقائهم ومجاملهم إذ تعطى مثلا لأقارب المسؤولين الكبار الوظائف العامة التي يستطعيون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة غير المشروعة على حساب المصلحة العامة[1].

ومن بين أكثر الأسباب الثقافية المتسببة في إنتشار الفساد الإداري القيم المشوهة السائدة في المجتمع حيث التبرير المزدوج والمشوه لكثير من المظاهر الفاسدة بدون وعي أو بوعي قاصر، إن أصل هذه القيم هو الموروث الشعبي من الأمثال والحكايات التي يتم تداولها كمسلمات بدون فحص ومناقشة لمضامينها وخطورة اعتمادها في إتخذا قرارات هامة أحيانا بالإضافة إلى فقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير والتحجر وعدم قبول التغيير وضيق الأفق والإنعزال وقلة حركة الأفراد بالسفر والإطلاع على أساليب حياة المجتمعات الأخرى كما أن دور الصحافة والإعلام والمؤسسات التربوية والتعليمية تلعبان دورا حيويا في بناء قيم ثقافية أو هدمها إضافة إلى دور المؤسسة الدينية التي ينظر إليها على أنها حالة من العدالة والنزاهة والقدوسية فإذا مارس أعضاؤها سلوكا غير مقبول أو يبرظ بطرق وأساليب شتى فإنه يفتح آفاق لممارسات فاسدة في إطار التقليد والقدرة على التبرير[2].

ثالثا: الأسباب الاقتصادية

تتضمن البيئة الاقتصادية مجموعة من العلاقات والأنماط والطرق والأساليب والأدوات التي تحكم أداء النظام الاقتصادي للمجتمع الذي يختاره لإدارة موارده المتاحة والمحدودة بكفاءة وفعالية وفي إطار سياسات اقتصادية معينة، تضمن حسن إستخدامها بما تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، وحل مشكلاته الاقتصادية التي يعاني منها كما يمكن أن

[1] – قاسم علوان سعيد. سهاد عادل أحمد، (الفساد الإداري والمالي – المفقوم – الأسباب– الآثار – وسائل المكافحة)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 18، المجلد 06، جانفي 2014، ص07.

[2] – سامية حمريش، (الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره، وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته)، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 15، العدد 15، 2018، ص283، 284.

تكون البيئة الاقتصادية سببا في إرتكاب الأفراد من الموظفين العموميين لممارسات تغلب عليها شبهة الفساد الإداري لتحقيق أهدافهم الاقتصادية، وذلك من حيث:

– تخلف البنية الاقتصادية، تدني مستويات الإنتاج والتصنيع ومن ثم إنخفاض مستوى المعيشة لعموم أفراد المجتمع مما يدفعهم للبحث عن طرق وأساليب أخرى غير قانونية وخارج نطاق النظام لتحسين مستوى المعيشة وتلبية حاجاتهم الحياتية من خلال مختلف أشكال الفساد الإرتشاء والإختلاس والإحتيال.

– إنخفاظ الرواتب والأجور لعموم الموظفين في الوظيفة العامة وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور والمرتبات في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، حيث يحاول بعض أصحاب الأجور والمرتبات المنخفضة تحسين دخلهم بإستغلال وظائفهم الحكومية[1].

– ارتفاع المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بالتضخم، وإنخفاض القوة الشرائية للموظف العام إلى الحد الذي لا يقوى فيه على سد احتياجاته من السلع والخدمات المختلفة، بسبب عدم قدرته على ملاحقة الإرتفاع المستمر في أسعارها مما يدفعه إلى ضرورة مجارات تلك الأسعار من خلال إستغلال وظيفته بشتئ الوسائل[2].

– بالإضافة إلى أن الفقر المدقع وإتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والمترفهة والطبقة الفقيرة والمعدومة من العوامل الاقتصادية الأخرى التي تساهم في إيجاد بيئة خصبة لنمو الفساد وتجذره[3].

---

[1] – آمال حفناوي، (العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسة عالميا)، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص119، 120.

[2] – آمال حفناوي، المرجع نفسه، ص120.

[3] – مازن عودة مطرود. علياء حسين عبد على وآخر، (الفساد الإداري والمالي – مفهومه، أشكاله، أسبابه وسبل مكافحته – دراسة تحليلية في جماعة كربلاء)، مجلة الباحث، العدد 39، د.س.ن، ص14.

الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري

على قدر ما يقدمه الفساد الإداري من مكاسب ومنافع مؤقتة لمستخدميه على قدر الآثار المدمرة التي قد يتسبب بها على جميع المستويات فمن بينها التالي:

أولا: الآثار السياسية

يرى البعض أن آثار الفساد الإداري تأتي على النحو العام كالآتي:

– التأثير على مستوى الديمقراطية التي يتمتع بها النظام وعلى قدرته على التعامل بعدم تحيز لكافة مواطنيه وعدم توفير حقوق المساواة وكفاية الفرص بشفافية وإنفتاح.

– ضعف المشاركة السياسية وسوء سمعة النظام الحاكم وضعف علاقاته الخارجية ممن قد يدعمه من الدول الشقيقة والمجاورة (التأثير على مستوى الديمقراطية التي يتمتع بها النظام).

– تضخم النزاعات وتزايد الصراعات خاصة إذا ما تعارضت المصالح بين فريقين مختلفين في عالم السياسة.

ويرى البعض الآخر أن آثار الفساد الإداري يأتي على النحو الخاص كالآتي:

– الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها الإدارية وإضعاف قواعد العمل بها دون تحقيق أهدافها الرسمية التي أنشئت لأجلها مما ينتج عنه ضعف ثقة مرتاديها وإبتعاد جمهور متعامليها عنها.

– إعاقة عملية النمو الاقتصادي التي تقوم عليه عملية التنمية

– ظهور طبقة يهمها إنتشار الفساد الإداري لتحقيق مآربها الخاصة عاملة على إفقاد الأجهزة الإدارية السليمة كياناتها لصالح الأخرى الفاسدة.

– تدني مستويات ما يقدم من خدمات وهي نتيجة حتمية من نتائج الفساد الإداري[1].

ثانيا: الآثار الاقتصادية

من أهم الآثار الاقتصادية للفساد الإداري التالي:

– تخفيض معدلات الإستثمار: تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد الإداري تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الإستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوي المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستمثرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الإستثمار في هكذا بيئة، ومن تم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تحفيض معدل النمو الاقتصادي.

– ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها: يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة لأنه سيؤدي إلى منح عقود قادرة على رفع الرشاوي فيقلل بذلك من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات والنمو الاقتصادي الناجم عنها.

– تسوية الأسواق وسوء التخصيص في الموارد: يحدث ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والأسواق المالية... إلخ، مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية.

– زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل: يحدث ذلك من خلال إستغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والنظام السياسي، مما يتيح لهم الإستثمار بالجانب الأكبر من

[1] – الصديق مفتاح محمد البكوش. سافيناز صالح، (الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناتجة عنه – دراسة تطبيقية على دولة ليبيا –)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 02، العدد 10، جويلية 2018، ص130.

المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، فضلا عن قدرتهم على مزاحمة الأصول بصورة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع[1].

ثالثا: الآثار الاجتماعية

لعل من أبرز الآثار الاجتماعية المترتبة عن الفساد إضعاف القيم الأخلاقية والإحباط الذي يسيطر على المواطنين فضلا عن إنتشار السلبية واللامبالاة بين أفراد المجتمع، وإنشار الجريمة كرد فعل لإنهيار الفيم وعدم تكافؤ الفرص، إذ يصاب معظم المواطنين بحالة من اليأس نظرا لإتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء والمتسببة عن إنتشار الفساد الإداري والمالي، ولعل من أبشع صور أضرار الفساد الإدري والمالي هو القضاء على هيبة وسيادة القانون التي من الطبيعي أن يترتب عليها إنهيار البيئة الاجتماعية والثقافية وإنحراف أساليب التعامل، والحياة بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع بالأضافة إلى أن الفساد يساهم في خلق حالة من التوتر الاجتماعي التي تهدد استقرار المجتمع لكونه يخلق فجوة بين الطبقات ويزيد من سلطة الأغنياء وبالتالي تصبح الفئة الفقيرة في المجتمع الأكثر تهميشا سياسيا وإجتماعيا واقتصاديا[2].

رابعا: الآثار الإدارية

ينعكس الفساد على الجهاز الإداري بشكل كبير منتجا إدارات فاسدة ومؤسسا لمنهجية إدارية قوامها الإجتهادات والمزاجية في إصدار قرارات غير مدروسة لا تصب في تحقيق المصلحة التي أسس لأجلها المرفق الإداري، وبطبيعة الحال تكون تبعات تلك القرارات طعون

[1] – إبتهال محمد رضا داود، (الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد)، مجلة دراسات دولية، العدد 48، أفريل 2021، ص73، 74، 75.

[2] – سمر أحمد محمد الدمنهوري، جرائم الفساد وسبل مكافحتها وآثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائي للدولة، أطروحة تستكمل متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017، ص51.

وتظلمات ومطالبات بالتعويضات المالية عما أصاب الغير من ضرر نتيجة تلك القرارات كما أن منظومة الفساد عندما تنخر المرفق العام تكون عن طريق عدم وضع الأشخاص الكفوئين في الأماكن المخصصة مما ينتج عدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة، والخروج عن العمل الجماعي ومن صور الآثار الإدارية للفساد إلحاق الأضرار الفادحة بمنهجية الإصلاح الإداري والمالي نتيجة عدم المساواة بين الموظفين، وإستمرار تقعص الإجراءات الإدارية والقضائية، وضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي، فضلا عن غياب مفهوم المسائلة، مما يؤدي إلى تأصيل فكرة انعدام دور القانون في ردع الفاسدين وهذا الأمر يأخذ بيدنا إلى أن نرى أثر آخر من الآثار الإدارية للفساد مفاده تحويل عملية التخطيط الإداري إلى عملية صورية فمن خلال التخطيط تحدد أهداف المسؤولية الإدارية والوسائل التي تحقق بفضلها تلك الأهداف إذ لن يكون لها أي جدوى إذا ما كانت تلك الجهود صورية مما يضعف دور المؤسسة في تحقيق التنمية الإدارية، ويجعل المسؤولين في الأجهزة المركزية غير متحمسين لإعداد هذه الخطط التنموية سواء من حيث الدراسات المرجوة لهذا الأمر أو فيما يخص طرح الأفكار الإبداعية لتطوير الإدارة ومواجهة مشكلات سوق العمل[1].

[1] – ندى جواد كاطع. عراس عبد المنعم عبد الله، (جرائم الفساد الإداري، الأسباب والإنعكاسات)، مجلة جامعة الإمام جعفر الصادر لدراسات القانونية، العدد 05، جوان 2023، ص359.

خلاصة الفصل الأول:

ونخلص إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح تواجدها ذا أهمية بالغة في كل من المؤسسات والإدارات، وذلك بغية تجسيد إدارة إلكترونية لتسيير محكم ومجهود أقل وبجودة وكفاءة عالية، بعيدا عن فشل أسلوب الإدارة التقليدية في تقديم الخدمات وتسيير المرافق لإنفتاح المجتمعات على التطورات الحديثة الحاصلة في مختلف المجالات.

بالإظافة إلى عجز الأساليب الإدارية القديمة على السيطرة وأو الحد من الفساد الإداري الذي يكاد يطيح بالمنظومات الإدارية والتي تمثل الركيزة والدعامة وأساس من أسس الدولة، وتوسع دائرته يتطلب مكافحته وذلك باعتماد آليات حديثة، حيث لوحظ بأن أسلوب الإدارة الإلكترونية في حالة تطبيقه بالطرق السليمة يكون أهم سلاح تتم به مكافحة هذه الظاهرة الخبيثة التي تكاد أن تؤدي إلى إنهيار المؤسسات والمرافق ما لم نقم بمجابهتها بأفضل الوسائل.



الفصل الثاني:

أثر تفعيل الإدارة الإلكترونية على الفساد الإداري

الفصل الثاني: أثر تفعيل الإدارة الإلكترونية على الفساد الإداري

الفساد الإداري هو ظاهرة خطيرة تواجه العديد من الدول، حيث يؤثر سلبًا على التنمية في مختلف المجالات. ويعتبر الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد لأنه يصيب الجهاز الإداري في الدولة بالشلل التام، مما يجعله غير قادر على النهوض بالمهام المنوطة به، وفي هذا السياق، تأتي الإدارة الإلكترونية كأداة فعالة لمكافحة الفساد الإداري. حيث تسعى الإدارة الإلكترونية إلى استخدام التقنيات الحديثة في سبيل الحد من الفساد، خاصة في الجانب الإداري الذي يعتبر العنصر الأساسي المتحكم في ما قد يحدث من تغييرات إيجابية أو سلبية.

وتعتبر الإدارات المحلية، وخاصة البلديات، من أهم الجهات الحكومية المسؤولة عن إدارة شؤون المجتمع على المستوى المحلي، وهذا ما يبينه التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 حيث نصت المادة 17 منه على: "**الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية.**

البلدية هي الجماعة القاعدية.

بغرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي للبلديات محدودة التنمية، وتكفل أفضل باحتياجات سكانها، يمكن أن يخص القانون بغض البلديات، الأقل تنمية، بتدابير خاصة"[1]. وهي ركيزة من ركائز الدولة، فإن فسدت فسدت الدولة بأكملها. حيث تعمل البلديات على تحسين جودة الحياة للمواطنين وتوفير بيئة حضرية مستدامة ومريحة. كما تقوم بتمثيل المجتمع المحلي وتلبية احتياجاته ومطالبه عبر استشارات وتفاعلات مستمرة مع السكان. وبالتالي، فإن استخدام الإدارة الإلكترونية في البلديات والإدارات المحلية يعد مفتاحًا لمكافحة الفساد الإداري وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: الخدمة العمومية الإلكترونية كآلية وقائية**
- **المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية كآلية رقابية**

[1] – المادة 17 من التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

المبحث الأول: الخدمة العمومية الإلكترونية كآلية وقائية

يعتبر عنصر الخدمة العمومية الإلكترونية مهما بقدر حداثته، حيث إقترن ظهوره بالتطورات الراهنة في مجال التكنولوجيا الحديثة، فالخدمة العامة الإلكترونية تلعب دورا محوريا في تطور الإدارة العامة وتحقيق درجة أعلى من النضج الإداري، إضافة إلى الدور الذي تلعبه كأداة حماية ووقاية تستخدم التكنولوجيا لتعزيز كفاءة الخدمات العامة وجودتها، وهي تنطوي على الإستخدام الإستراتيجي للتكنولوجيا لجعل الخدمات العامة أكثر شفافية ومصداقية ومنع مختلف قضايا الفساد، مما يتيح بناء مجتمعات يسودها الاستقرار والتنمية والعدالة، وسيتم من خلال هذا المبحث دراسة مطلبين على النحو التالي:

- المطلب الأول: مظاهر تقديم الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية
- المطلب الثاني: أساليب تقديم الخدمة العمومية على مستوى البلدية

المطلب الأول: مظاهر تقديم الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية

إن تطبيق الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية قفزة نوعية نحو تحسين صورة الإدارة لدى المواطنين وتمكينهم من الحصول على خدمة عمومية ذات جودة ونوعية، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء على الموظفين، والأهم هو محاربة الفساد بمختلف أشكاله، إذن فدورها بين عنصري تعزيز الأمن وكفاءة الخدمة العامة بالإستعانة بالتكنولوجيات الآمنة ويشمل ذلك فرض الرقابة على الإدارات التي تقدم هذه الخدمات، كما أن التطبيق الفعلي للخدمة العمومية الإلكترونية في البلدية يعتمد على مظاهر ممثلة فيما يلي:

- الفرع الأول: في مجال الحالة المدنية
- الفرع الثاني: في مجال الشؤون الاجتماعية
- الفرع الثالث: في مجال الوثائق البيومترية

الفرع الأول: في مجال الحالة المدنية

في إطار تجسيد برنامج عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلق بتخفيف الإجراءات الإدارية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وعصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية، ونظرا لما يعانيه المواطنون من المشاكل وأعباء التنقل إلى مكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية التي تخصهم على أساس السجلات، فإنه تبين من الضروري إنشاء السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية وقد اعتمدت هذه العملية كإحدى أهم الأولويات المعنية بالعصرنة، لأنها ترمي إلى تجسيد عدة مهام أساسية، منها[1]:

– التحسين الأكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.

– ضمان تقريب الإدارة من المواطنين عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية بالبلديات وربطها بواسطة الألياف البصرية مع مقر البلديات المركزية.

– إنشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.

– المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة إجبارهم على التنقل إلى أماكن ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد التي تخصهم على أساس سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى مقر البلديات وما يترتب عن ذلك من نتائج سلبية مالية ومادية.

لتحقيق هذه الأهداف قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتنفيذ الإجراءات التالية:

وفي هذا الإطار تضمن القانون رقم 08/14 المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل لقانون الحالة المدنية استحداث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية،

[1] – رانية هدار، المرجع السابق، ص213.

ويرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، كما يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل[1]، وهو ما نصت عليه المادة 25 مكرر من هذا القانون 08/14 والتي جاء فيها: "**يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية**"[2].

وطبقا للمادة 25 مكرر من القانون رقم 08/14 فإن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يحتوي بواسطة وسيلة رقمية على الوثائق التالية: عقود الميلاد، عقود الزواج وعقود الوفيات، وكذا التعديلات والإغفالات والسجلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها، مع الإشارة إلى أن وثيقة الحالة المدنية المرسلة بالطريقة الإلكترونية تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية، متى أعدت وفق قواعد السلامة والأمن المنصوص عليها في التشريع المعمول به[3].

وتبعا لدخول حيز النفاذ السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والذي يجسد خطوة أساسية في إطار مشروع البلدية الإلكترونية تم إعفاء المواطنين من تقديم الوثائق المتوفرة في السجل، حيث يتعين على الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل وضمن الإجراءات الإدارية التي تدرسها ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية الي يمكنها الإطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني، وهو ما جاء في المادة 02 من المرسوم التنفيذي 204/15 حيث نصت على ما يلي: "**يتعين على الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية في**

---

[1] – تبينة حكيم، (تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر – قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية –)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 03، سبتمبر 2020، ص540.

[2] – المادة 25 من القانون رقم 08/14 المؤرخ في 09 أوت 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 19 فيفري 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، ج.ر.ج.ج، العدد 49، الصادرة في 20 أوت 2014.

[3] – تبينة حكيم، المرجع نفسه، ص540.

إطار الإجراءات الإدارية التي تدرسها، ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الإطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني"[1].

كما ترتب على استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يحتوي على مختلف عقود الحالة المدنية والتغييرات التي تطرأ عليها إدراج عدة أحكام ضمن تعديل قانون الحالة المدنية، نذكر منها:

- تمديد أجل صلاحية عقد الميلاد بعشر (10) سنوات متى تم إصداره إلكترونيا.
- عدم تحديد أجل صلاحية عقد الوفاة متى تم إصداره إلكترونيا.

إن قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلدية والمصالح القنصلية وتلك المستعملة ما بين المصالح المختصة تم تقليصها من 28 إلى 14 وثيقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 75/14 المؤرخ في 17 فيفري 2014 الذي يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية[2]، لاسيما وأن العديد منها أصبح متوفرا من خلال المعطيات الرقمية في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، والذي يرتبط بمختلف المؤسسات والهيئات العمومية بما يساهم في تخفيف العبء على المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية[3].

إن من أهم أسس الإدارة الإلكترونية تتمثل في العمل على الحد من الوثائق الورقية وتقليص عددها، فالطتبيق الشامل للرقمنة جعل المواطن يستغني عن كافة الوثائق الإدارية ويستبدلها ببطاقة واحدة يستعملها في كافة معاملاته الإدارية، والذي يندرج في إطار توجه وزارة

---

[1] – المادة 02 من المرسوم التنفيذي 204/15، المؤرخ في 27 جويلية 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ج.ر.ج.ج، العدد 41، الصادرة في 29 جويلية 2015.

[2] – أنظر المرسوم التنفيذي رقم 75/14، المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج.ر.ج.ج، العدد 11، الصادرة في 26 فيفري 2014.

[3] – عزوز سعيدة. نسيمة مقبل، (عصرنة المرافق العمومية في الجزائر... الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، ديسمبر 2018، ص158.

الداخلية والجماعات المحلية في تخفيف الإجراءات الإدارية على المواطن ضمن مشروع البلدية الإلكترونية لاسيما فيما يتعلق بمطبوعات الحالة المدنية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن نظام السجل الآلي للحالة المدنية يسهم بشكل كبير في ترشيد النفقات العمومية منذ إستحداثه، وهو ما تؤكده وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من خلال حصيلة نشاطاتها لسنة 2020 والمنشورة بتاريخ 28 فبرار 2021، حيث كشفت أن نظام السجل الآلي للحالة المدنية ساهم في إقتصاد أكبر من 130 ألف مستخرج للحالة المدنية يوميا، ما يمثل أكثر من 26 مليون ورقة تتم طباعتها سنويا وإقتصاد غلاف مالي لميزانيات البلديات يتجاوز 110 مليون دج سنويا[2].

وفي إطار زيارتنا لبلدية المزرعة "نموذج الدراسة" وخلال ذلك قمنا بالإطلاع على مصلحة الحالة المدنية التي تحتوي على تطبيقتين إلكترونيتين متعلقتين بالحالة المدنية واللتان بدأ العمل بهما على مستوى البلدية سنة 2016 وتتمثل هذه التطبيقتين في:

التطبيقة الأولى: والتي تسمى السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية الشباك الموحد ويتم إستخراج وثائق الحالة المدنية منها مثل (شهادة الميلاد، عقد الزواج، شهادة الوفاة، عدم الزواج...)، **والتطبيقة الثانية:** وهي تسمى منصة الإقامة والتي يتم من خلالها إستخراج شهادة الإقامة أو بطاقة الإقامة حسب السبب الذي تتم إستخراجها لأجله، وتعتبر هذه التطبيقات من أهم التطبيقات على مستوى البلدية تخص شؤون المواطنين بشكل عام وتوفر عليهم عناء التنقل لأنها تحتوي على قاعدة بيانات يتم من خلالها إستخراج جميع الوثائق المذكورة سابقا لأي مواطن جزائري، وكذلك تسهل على الموظفين العمل الإداري وتعمل على الحد من كل مظاهر البيروقراطية والتعسف الإداري.

[1] – تبينة حكيم، المرجع السابق، ص541

[2] – كوثر منسل، المرجع السابق، ص76، 77.

الفرع الثاني: في مجال الشؤون الاجتماعية

تساهم الخدمة العمومية الإلكترونية في مجال الشؤون الاجتماعية في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز العدالة الاجتماعية وسنفصل في ذلك من خلال التالي:

أولا: التسجيل الإلكتروني للحج

إنطلقت عملية التسجيل الإلكتروني للحج سنة 2016 عبر كافة بلديات الوطن، عن طريق ملئ إستمارة المعلومات الشخصية الموضوعة في متناول كل مواطن يبلغ 19 سنة أو أكثر، ويأتي هذا الإجراء في إطار تحسين عملية التسجيل للحج، حيث ساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق والانتظار لدى شباك البلدية[1].

وقد أشرفت على هذه العملية وزارة الداخلية من خلال فتح موقع التسجيلات وإبقاء التسجيلات مفتوحة على مدار الساعة وخلال كل أيام الأسبوع، كما أنه يمكن التسجيل أيضا ببلدية الأقامة أو على مستوى أي بلدية أخرى بعنوان بلدية الإقامة.

وقد اعتمدت وزارة الداخلية على تطبيقة وطنية لتسجيلات الحج موسم 2021/2020 أي لسنتين متتاليتين تتضمن هذه التطبيقة العدد الإجمالي للمسجلين، المسجلين على مستوى البلدية رجالا ونساء والحظوظ عن طريق الانترنت، وخانة خاصة بالطباعة بعدد الحظوظ بعد إنتهاء العملية وفتح الشبكة لهذا الغرض.

[1] – بشير عبد الحميد. صورية بوطرفة، (مداخلة حول: الحكومة الإلكترونية في الجزائر – الواقع والمأمول والتحديات – في ظل التحول الرقمي)، الملتقى الوطني الافتراضي حول: الإدارة الإلكترونية في الجزائر الواقع وإشكالية التطبيق، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، يومي 22 و23 مارس 2021، ص11.

ويمكن لأي مواطن أن يسجل بأية بلدية بشرط أن يقوم الموظف الذي يقوم بعملية التسجيل بتحديد بلدية الإقامة الفعلية والولاية محل الإقامة التي يسجل المواطن بعنوانها، على أن يحوز المعني جواز سفر بيومتري[1].

وبعد الانتهاء من موعد عملية التسجيل الإلكتروني تجرى عملية القرعة على مستوى البلديات بحضور ممثل عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ويتم الإعلان في نفس اليوم عن قوائم الفائزين على مستوى مقرات البلديات، كما تم إنهاء صورة الطوابير نهائيا بالنسبة لإيداع ملفات تأشيرة الحج، وهذا ما يضمن نزاهة وشفافية القرعة[2].

ثانيا: التسجيل بعملية التضامن الخاصة بشهر رمضان

سخرت وزارة الداخلية منذ 2020 تطبيقة خاصة متعلقة بعملية التضامن خلال شهر رمضان الفضيل لصب إعانة مالية لفائدة فئات محددة قانونا، يتم من خلال هذه التطبيقة حجز أسماء المستفيدين من الإعانة المالية، فبمجرد كتابة اسم الشخص نجد معلوماته كاملة، وذلك بسبب ربطها بالشبكة الوطنية للحالة المدنية، ويتم إضافة فقط رقم الحساب البريدي، وعدد الأشخاص المتكفل بهم، كما أن هذه التطبيقة تتضمن المعلومات الخاصة بالغلاف المالي المخصص للعملية، كما يمكن أيضا تعديل كل المعلومات المرتبطة بالمستفيدين حتى بعد عملية التثبيت والحفظ، فهذه الخدمة تحدد وتضبط المستفيدين بشكل أدق لاسيما إكتشاف الاستفادات المتكررة، وتفادي الاستفادات من خارج إقليم البلدية، وبهذا أصبح المواطن في

[1] – نوال بلحربي، (دور البلدية الإلكتروني في ترقية الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر (2022/2010): بلدية ترعي باينان بولاية ميلة أنموذجا)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص258.

[2] – بن عياش أسية، المرجع السابق، ص104.

غنى عن استخراج الوثائق المتوفرة إلكترونيا على مستوى مكتب الحالة المدنية وتجنب العديد من العراقيل البيروقراطية[1].

ثالثا: خدمة تسجيل العقود

يتم تسجيل مختلف العقود (عقود الزواج، الميلاد، الوفاة) بطريقة تقليدية، ثم تخضع للمسح الضوئي ويتم إدراجها في التطبيقة الإلكترونية الخاصة بها، وهكذا يتم استغلال هذه العقود على مستوى تطبيقات الحالة المدنية بعد تحويلها إلكترونيا، ويمكن للمواطن بعدها استخراج هذه الوثائق من أي بلدية غير بلدية إقامته بسرعة وفي أي وقت شاء[2].

تعمل الخدمات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية المذكورة أعلاه بنفس الطريق وبنفس التطبيقات الإلكترونية على مستوى الوطن وكذلك تم تفعيلها في نفس الوقت في كل إقليم البلاد، فمن خلال الإطلاع على هذه الخدمات على مستوى بلدية المزرعة وجدنا أن هذه الخدمات تعمل بنفس الأسلوب على مستوى الوطن وذلك لأنها تتعلق بقاعدة بيانات وطنية وليست محلية وذلك مما يدل على أهمية هذه الخدمات بالنسبة للدولة وكذلك يبين أهمية مرفق البلدية، حيث تعمل هذه الخدمات الإلكترونية على ترقية الشؤون الاجتماعية وإصالها لتطلعات المواطنين ومحاولة إبعادها على كل مظاهر الفساد الإداري، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إستفادة المواطنين الذين لهم الأولوية في هذه الخدمات.

[1] – رزيقة مخناش، (الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر)، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020، ص229.

[2] – رزيقة مخناش، المرجع نفسه، ص229.

الفرع الثالث: في مجال الوثائق البيومترية

يشكل التحول نحو إستخدام الوثائق البيومترية خطوة جد مهمة في سبيل تحسين الخدمة العامة، خاصة في إطار الخدمة العمومية الإلكترونية، وسنقوم بالتفصيل في ما تقدمه البلدية في مجال الوثائق البيومترية في ما يلي:

أولا: بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية، أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عدة قرارات:

- قرار مؤرخ في 17 أكتوبر 2010 يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيومتري معدل ومتمم[1].
- قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011 يحدد تاريخ 05 جانفي 2012 بداية تداول جواز البيومتري الإلكتروني[2].

ويهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر، حيث تكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما بشكل أكثر مرونة تضمن للمواطن القيام بكافة الإجراءات اليومية وفيما يتعلق بجواز السفر البيومتري فهو وثيقة هوية وسفر قابلة للقراءة ألياً، ومطابقا للمعايير المعتمدة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني[3].

---

[1] – قرار مؤرخ في 17 أكتوبر 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، المعدل والمتمم، ج.رج.ج، العدد 69، الصادرة في 14 نوفمبر 2010.

[2] – قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، ج.ر.ج.ج، العدد الأول، الصادرة في 14 جانفي 2012.

[3] – سارة أوجحيح، (نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر – قطاعي التعليم العالي والجماعات المحلية أنموذجا –)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2020، ص900.

وتعد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة وطبقا لأخر التطورات التكنولوجية في العالم، حيث تحتوي على شريحة إلكترونية وصورة رقمية، تضمن للمواطنين الإتمام السريع لمختلف الإجراءات اليومية بسبب ثقتها التي تمنحها للمستخدمين، واستخداماتها المتنوعة في إطار الربط البيني مع القطاعات الأخرى[1].

وهي بطاقة تسمح للمواطن بتحديد مؤمن يرتكز على التحقق من شخصية حامل البطاقة من خلال البصمات والتعرف البيومتري اللذان يقترنان مع قاعدة بيانات مديرية السندات والوثائق المؤمنة، تحتوي على خصائص أمنية رقمية بفضل التصديق الإلكتروني والإمضاء الرقمي وكذا جملة من التطبيقات التي تسهل مباشرة مختلف الإجراءات الإدارية الإلكترونية.

تتضمن هذه البطاقة الرقم التعريفي الوطني وهو رقم وحيد يوافق بيانات الحالة المدنية، يمنح للأشخاص الطبيعيين ويسجل على الوثائق الرسمية للهوية والتنقل، وقد تم إستحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 210/10[2].

تسلم بطاقة التعريف الإلكترونية مرفقة برمز سري يستخدم للولوج إلى كافة الخدمات الإدارية والإلكترونية ويقتضي ذلك توفير الخدمات الإلكترونية في كافة المرافق العمومية لتمكين المواطن من الإستفادة منها وهو الأمر الذي تأخر تجسيده منذ إستحداث هذا الرقم في سنة 2010[3].

أما جواز السفر الجزائري هو واحد من أهم الوثائق التي تسلمها السلطات الجزائرية للمواطنين الجزائريين للتمكن من السفر إلى الخارج بسهولة، وفي أواخر عام 2010، تم إصدار

---

[1] – سهام بوفلفل. سمية سريدي، (مداخلة حول: دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر – وزارة الداخلية والجماعات المحلية–)، د.س.ن، ص12.

[2] – أنظر المرسوم التنفيذي رقم 210/10، المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، المتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج.ر.ج.ج، العدد 54، الصادرة في 19 سبتمبر 2010.

[3] – عباوي نجاة. بن نقي سفيان، (مساعي التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر)، مجلة الحقوق والعلوما الإنسانية، المجلد 16، العدد 01، 2023، ص858.

جواز السفر البيومتري الجزائري الجديد ليتماشى مع المعايير العالمية الجديدة، حيث توفر تلك الجوازات المزيد من الأمان ومكافحة التنزوير[1].

بغية التحسيد الفعلي للتحول نحو إدارة إلكترونية، أعلنت الجزائر عن إطلاق المرحلة الأولى لإصدار جواز السفر البيومتري بداية من جانفي 2012 على مستوى 47 دائرة بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة، والتي عممت فيما بعد على جميع المقاطعات والدوائر، أما عن مراحل تنفيذ هذا المشروع تتمثل في أربعة مراحل: بداية بمرحلة البيانات المدنية، التي يتم أخذها من المواطن بناء على الوثائق التي يتم الحصول عليها من الحالة المدنية، مرورا بالمرحلة الثانية والمخصصة لأخذ البصمات، وفي النهاية تنطلق عملية الإنجاز[2].

ومن أجل تسهيل عملية الحصول على جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين وضعت وزارة الداخلية في موقعها الإلكتروني إمكانية طلب الوثائق البيومترية إلكترونيا[3].

وبصفة إجمالية، فإن الإجراءات التي إتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لتطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على الوثائق الإدارية في الوقت المناسب تشمل إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، تمديد مدة صلاحية جواز السفر البيومتري من

---

[1] – بوسليماني صليحة، (مداخلة حول: واقع ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة في الجزائر: دراسة نموذجية لمصالح الحالة المدنية)، المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني "واقع – تحديات – آفاق"، جامعة محمد بوضياف المسيلة، أيام 26 و27 نوفمبر 2018، ص7.

[2] – بن عياش أسية، المرجع السابق، ص101

[3] – سي ناصر الياس، أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–، 2023/2022، ص192.

05 إلى 10 سنوات، وكذلك تقليص عدد الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من 29 إلى 14 وثيقة[1].

ولهذا المشروع أهداف إستراتيجية تتمثل في مكافحة الإرهاب والجريمة والإنحراف وكذا الفساد الإداري والبيرقراطية بأكثر نجاعة، بفضل الجهاز المدني للتأكد الأوتوماتيكي من البصمات، التقليل من تزوير وثائق الهوية والسفر ووضع حد لتعدد الهويات بفضل التأمين المادي للوسائل المستخدمة واللجوء إلى إجراءات أكثر فعالية في إصدار والتأكد من هوية أصحاب طلبات الحصول على الوثائق، تزويد المواطنين بوثائق محصنة لحمايتهم ضد محاولات انتحال هويتهم، إدماج وتسهيل إجراءات طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

يكفي للحصول على بطاقة العريف البيومترية، أن يكون للشخص جواز سفر بيومتري حتى يتمكن من طلب بطاقة تعريف بيومترية عن طريق الموقع الإلكتروني لترسل إليه رسالة نصية عبر هاتفه النقال تعلمه بتاريخ ومكان إستلامه لبطاقة التعريف[2].

ثانيا: رخصة السياقة البيومترية

أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية يوم الأربعاء 03 جويلية 2019 عن تعميم عملية تحويل رخص السياقة الورقية برخص سياقة بيومترية عبر كافة بلدية الوطن ابتداءً من شهر أوت من نفس السنة، وهذا مواصلة لتطبيق الإستراتيجية الرامية إلى تسهيل عملية الإجراءات وعصرنة الوثائق الإدارية، وقد بدأت العملية على مستوى بلديات الجزائر العاصمة منذ تاريخ 26 جواز 2019.

[1] – بن عياش أسية، المرجع السابق، ص102.

[2] – حنان بن زغبي، (الاستقبال والتوجيه في الجماعات المحلية الخطوة الأولى في تحسين الخدمة العمومية)، مجلة أفاق العلوم، العدد 08، الجزء 01، جوان 2017، ص333.

وفيما يخص المترشحين الجدد للحصول على رخصة السياقة والمعنيين بالأصناف الجديدة فقد تم تعميم عملية إصدار رخص السياقة البيومترية بالتنقيط عبر كامل بلديات الوطن إنطلاقا من تاريخ 31 ماي 2019، على أن تعمم العملية على الحاملين لرخص السياقة القديمة بعد ذلك[1].

تسمح هذه الرخصة بتجسيد الإستراتيجية الوطنية للوقاية والأمن في الطرق باستغلال رخصة سياقة إلكترونية مؤمنة تسمح بالتسيير الآلي للمخالفات عن طريق سحب النقاط من بطاقة المخالف بحسب درجة المخالفة دون الحاجة لسحب رخصة السائق، كما تسمح هذه الآلية بتجنب أي تزوير لهذه الوثيقة أو تسهيل استغلالها لإحتواءها على شريحة مؤمنة بتقنية التشفير وبمفاتيح إلكترونية سرية وشريط ضوئي مؤمن بما يتوافق مع متطلبات العصرنة[2].

ثالثا: الشباك الإلكتروني الموحد

أعلن معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، خلال زيارة العمل والتفقد التي قادته إلى بلدية براقي بولاية الجزائر صبيحة اليوم الأربعاء 17 جانفي 2018، عن تعميم الشباك الالكتروني للوثائق البيومترية على كل بلديات الوطن.

ويندرج هذا الإنجاز ضمن التزام وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالعمل على الوصول للإدارة الالكترونية تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية.

وتعتمد طريقة عمل الشباك الالكتروني للوثائق البيومترية على استقبال طلبات مختلف الوثائق البيومترية على مستوى البلديات، وتسجيلها بصفة آنية في قاعدة معطيات مركزية وهذا باستغلال الربط المباشر مع قواعد معطيات مركزية مثل قاعدة معطيات الوثائق البيومترية، السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ومستقبلا قاعدة المعطيات لرخص السياقة وهو الأمر الذي

[1] – نوال بلحربي، المرجع السابق، ص257.

[2] – عباوي نجاة. بن نقي سفيان، المرجع السابق، ص859.

سيسهم في تقديم خدمات ذات جودة من حيث الاستقبال والسرعة في معالجة الملفات وبالتالي تحقيق خدمة عمومية عصرية تشكل مرحلة مهمة في مسار تحقيق الإدارة الإلكترونية[1].

يسمح الشباك الإلكتروني بتسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية للمواطن عن طريق دراسة سريعة ومؤمنة لطلبات الوثائق البيومترية، تخفيف الملفات الإدارية وتقليص أوقات دراسة الملفات وتحسين شروط الاستقبال بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، وهذا في إطار إستراتيجية ترشيد المصاريف وتقليص تكاليف طباعة مختلف الوثائق والاستمارات من خلال حذف بعض وثائق الحالة المدنية[2].

تم تفعيل خدمة الشباك الإلكتروني الموحد في بلدية المزرعة "نموذج الدراسة"، سنة 2019 والتي ساهمت كثيرا في تسهيل العمل الإداري للموظفين وكذلك تقليص الوثائق وتسهيل الإجراءات بالنسبة للمواطنين، ويتمثل الشباك الإلكتروني الموحد في تطبيقة يقوم من خلالها الموظف التابع لمصلحة الوثائق البيومترية بإدراج معلومات طالب إحدى البطاقات البيومترية (بطاقة التعريف الوطني، جواز السفر، رخصة السياقة)، وتم تفعيل هذه الخدمة في كل بلديات الوطن بنفس الطريقة وبنفس الإجراءات التي قمنا بالتطرق إليها أعلاه في طلب كل الوثائق البيومترية وتعتبر هذه الخدمة دفعة قوية للرقي بالخدمات الإلكترونية على مستوى القاعدة الإقليمية التي تمثل نواة الدولة.

---

[1] – تعميم الشباك الالكتروني للوثائق البيومترية على كل بلديات الوطن، موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: https://interieur.gov.dz/index.php/ar/

تم الإطلاع عليه في: 19 ماي 2024 على الساعة 01:06.

[2] – مديرية السندات والوثائق المؤمنة في قلب مسار العصرنة، مقال منشور في مجلة الداخلية، العدد 02، 2018، منشورات وزارة الداخلية، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، ص36. منشور على موقع الوزارة على الرابط التالي: https://www.interieur.gov.dz/images/revue/REVUE2%20.pdf

تم الإطلاع على الرابط يوم: 19 ماي 2024 على الساعة 00:57.

رابعا: إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات

تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لسجلات المركبات التي يمكن للمواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل وذلك من خلال:

– إصدار البطاقات الرمادية للمركبات من خارج الولاية، حيث يتم ذلك في موقع صفحة التأكيد يمكن الوصول إليها من خلال جميع البلديات.

– إنشاء رابط بين الولايات ومحافظات الأمن الولائية للتشاور بخصوص ملف البطاقة الرمادية في الوقت الحقيقي.

– كما أنه هناك دراسة جارية لإنتاج البطاقة الرمادية الإلكترونية الأمر الذي سيتيح مراقبة أفضل للسيارات على الطريق.

ومن أجل ضمان التواصل المباشر مع المواطن دون معوقات، وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين الذين يهمهم الأمر نموذج عقد بيع المركبات موحد يمكن إستخراجه مباشرة من موقعها الإلكتروني، وللحد من الصعوبات التي يواجهها المواطنون في ترقيم مركباتهم في آجال معقولة يتوجب على ولاية الاستقبال طلب التأكد من صحة المركبة من ولاية المصدر بواسطة البريد الإلكتروني عن طريق مصالح المديرية الولائية للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية فور إيداع طلب الترقيم من قبل المواطن المعني، ويجب أن تقوم ولاية المصدر بإرسال رسالة التأكيد بنفس الطريقة بدلا من البريد العادي المعمول به.

تم تفعيل هذه الخدمة على مستوى بلدية المزرعة سنة 2015 وتحتوي على تطبيقتين يتم العمل بهم والمتمثلين في:

- التطبيقة الأول: الشبكة المحلية للطباقة الرمادية

حيث يتم من خلال هذه التطبيقة إستخراج البطاقة الرمادية وإستخراج بطاقة المراقبة، ويتم إستخراج البطاقة الرمادية للشخص المعني عن طريق إدراج معلومات الشخص المعني ومعلومات مركبته التي تم شراءها سواء كانت هذه المركبة خارج إقليم الولاية أو من داخلها، وذلك لإستخراج البطاقة الرمادية بحسب ترقيم الولاية المعنية، وكذلك في حالة تم بيع مركبة من طرف شخص داخل الولاية يتم إستخراج ما تسمى ببطاقة المراقبة للشخص الذي قام بشراء المركبة حتى يتمكن من تغيير البطاقة الرمادية باسمه وتصبح تابعة لبلدية إقامته.

ويوجد أيضا على مستوى تطبيقة الشبكة المحلية للبطاقة الرمادية الإعتراضات وتتمثل في أن الجهة الوصية ألا وهي الولاية أو الأمن يقوم بإرسال مراسلة لمصلحة البطاقات الرمادية بشأن مركبة معينة كي لا يتم إدراجها على مستوى الشبكة المحلية أو الوطنية وذلك في حالة ما تمت سرقة وثائق مركبة معينة أو ضياعها أو بسبب إكتشاف تزوير في بطاقة معينة.

- التطبيقة الثاني: الشبكة الوطنية للبطاقة الرمادية

وفي هذه التطبيقة توجد عمليتين مهمتين يقوم بهم الموظف التابع لمصلحة البطاقة الرمادية، وتتمثل في مراقبة صحة معلومات المركبة على مستوى الشبكة الوطنية قبل إدراجها في الشبكة المحلية وذلك لتفادي عمليات التزوير والتلاعب في البطاقات، وتتمثل العملية الثانية في إدراج معلومات المركبة على مستوى الشبكة الوطنية للبطاقة الرمادية بعد إدراجها في الشبكة المحلية وذلك حتى تكون هناك معلومات حول بطاقة المركبة وطنيا.

وتساهم هذه التطبيقات في الحد من التزوير وكذلك تسهل على المواطن عملية ترقيم مراكبهم وكذلك الحد من تلاعب الموظفين بالبطاقة الرمادية وتفعيل الرقابة الوطنية على هذه البطاقة.

إن الخدمة العمومية الإلكترونية بكل مظاهرها لها أهمية بالغة على مستوى البلدية وذلك لأنها تخص الشؤون العامة للمواطنين وهذا ما جعل وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحاول تطويرها وجعلها تتماشى مع التطورات التكنولوجية لأنها تساهم بشكل كبير في تسهيل العمل الإداري على الموظفين وتوفر الجهد والوقت وكذلك النفقات، وأيضا توفر للمواطنين خدمات بعيدة عن كل أشكال ومظاهر الفساد الإداري.

وأهم ما يميز الخدمات العمومية الإلكترونية أنها تطبق مبادئ المرفق العام بشكل أكثر كفاءة، فمبدأ المساواة أمام المرفق العام يكون مجسدا بشكل أفضل في الخدمة العمومية الإلكترونية لأن الأفراد يجدون أنفسهم أمام الأجهزة الإلكترونية التي لا تقوم بتمييز الأشخاص عن بعضها البعض، وكذلك تساهم في القضاء على البيروقراطية والمحسوبية واللتان تعتبران من مظاهر المساس بمبدأ المساواة أمام المرفق العام، وكذلك تساهم في تعزيز مبدأ سير المرفق العام بإنتظام وإطراد وتسهل عملية إستمراريته وتقرب الإدارة من المواطن.

المطلب الثاني: أساليب الخدمة العمومية على مستوى البلدية

إن إستخدام التقنيات الحديثة في هذه الأساليب هو ما جعل الإدارات تستخدمها في تقديم خدماتها العمومية ولعلى أبرز ما يميز هذه الأساليب هو التقليل من مواهة الإنحرافات والتعقيدات الإدارية، مما يعني أن تطبيقها في المرافق العامة سيساعد في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها بسرعة ودقة وبأقل تكلفة، كأسلوب الرقابة الإلكترونية الذي يلعب دورا كبيرا في مراقبة أداء الإدارة وتصحيح أخطاءها، وأيضا أسلوب الرقابة الإلكتروني الذي يخفف أعباء الإدارة وكذلك الحماية من التزوير وبعض صور الفساد الإداري، لذلك قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ما يلي:

- الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية
- الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني

الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية

مع تزايد التفاعل البشري مع التكنولوجيا أصبح للرقابة الإلكترونية دورا لابد منه، في حماية البيانات الحساسة ومنع التسريبات والإختراقات والسهر على ضمان السير الحسن للعمليات الإدارية خاصة ولتوضيح مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة الإلكترونية وجب التطرق لما يلي:

أولا: مفهوم الرقابة الإلكترونية

1- تعريف الرقابة الإلكترونية:

بظهور تقنية المعلومات الحديثة تطور مفهوم الرقابة ليتجاوز الصيغة التي تعتمدها الإدارة الكلاسيكية إلى الرقابة المستمرة المحفزة للعلاقات القائمة المساعدة على إنخراط الجميع في معرفة كل ما يوجد في إدارتهم إنها الرقابة الإلكترونية أو الرقابة بالحاسوب التي تعني اعتماد النظام الرقابة على إستخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية، وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض، مما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر[1].

[1] – خلاف وردة، (دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 06، العدد 03، 2021، ص4.

2- تقدير الرقابة الإلكترونية:

أ-مزايا الرقابة الإلكترونية:

إن استخدام الرقابة الإلكترونية في المنظمات يوفر عدة مزايا منها:

السرعة في الحصول على نتائج الأداء والتنفيذ وإيصالها لمن يلزم ودقة النتائج لإعتمادها على التقنية وشعور العاملين بأن ما يقومون به هو تحت الرقابة الآنية المستمرة، ما قد يعوض نقص الرقابة الذاتية، ويجعلهم أشد حرصا على تفادي الأخطاء[1].

نطاق الرقابة الإلكترونية أكثر إتساعا من الرقابة التقليدية، كما أن هناك مزايا أخرى نشير لها مثل إنخفاط الفجوة الزمنية بين التنفيذ والرقابة عليه، أصبحت الرقابة قائمة على الثقة عوضا عن الصلاحيات، تمكنت الرقابة من التركيز على الحاضر أكثر من كونها رقابة على ما مضى، الشفافية وسرعة الوصول إلى نتائج الرقابة توفر الرقابة الإلكترونية مستوى عال من السيطرة نظرا لسرعة إكتشاف الخلل وتصحيحه، التوجه نحو رقابة النتائج بدلا من الرقابة على المدخلات والأنشطة[2].

ب-معوقات وعيوب الرقابة الإلكترونية:

يمكن تلخصيها بما يلي[3]:

- إفتقارها أحيانا إلى التفاعل الإنساني الذي هو الأساس في كل تطوير حقيقي في المؤسسة سواء تطوير العاملية أم الأنظمة أو المعايير وغيرها.
- يقترن أحيانا أن الإدارة تراقب نشاطاتهم أولا بأول من دون علمهم.

---

[1] - أحمد حسين سعد آل طلحان، (الرقابة الإلكترونية وعوامل نجاحها من وجهة نظر العاملين في جوازات محافظة جدة)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 36، العدد 01، 2020، ص62.

[2] - أحمد حسين سعد آل طلحان، المرجع نفسه، ص62.

[3] - صبا الحسن، (الرقابة الإدارية ولمحة عن الرقابة الإدارية الإلكترونية)، مجلة جامعة البعث، الملجد 43، العدد 15، 2021، ص133.

– إنعدام التخطيط والتنسيق للرقابة الإلكترونية نتيجة عدم وجود سياسة فنية موحدة.

– ضعف الوقي بأهمية الرقابة الإلكترونية وبطء إستجابة الإدارة العليا للتغيرات المتسارعة.

– وبالحديث عن معوقات وعيوب الرقبة الإلكترونية سالفة الذكر فإن ذلك لا ينقص من دورها وفعاليتها في شتى المجالات للحصول على الدقة والتماثل.

ثانيا: دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري

إن المشكلة في العمل الرقابة التقليدي هو مدى قدرته على توفير المعلومات للجهات التي تعمل على ممارسة النشاط الرقابي، وعلى سبيل المثال يتطلب العمل الرقابي توفير الآلاف من الوثائق ومراعاتها لتحديد الوثائق ذات العلاقة التي يمكن من خلالها تحديد الإنحراف أو الخلل في العمل التنفيذي وإجراء العديد من أعمال التحري وإجراء المقابلات مع مختلف العاملين بالمستويات التنظيمية المختلفة وبالتالي يعني ذلك الحاجة إلى الكثير من الاستخدام المختلف للموارد البشرية والمادية فضلا عن الوقت المطلوب إلى استخدام تقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة في عملية الإطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي ومن أهمها شبكات الحاسوب الآلي لربط الوحدات التنظيمية التنفيذية مع الإجهزة الرقابية في التشكيلات التي تعمل على رقابتها لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات بجودة ودقة عالية وبأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة وتوفيرها للجهات التي تتطلبها وتطوير وتبسيط الأداء وسرعة الإنجاز بما يخدم الأجهزة الرقابية[1].

حيث يساهم إعتماد الإدارة في نشاطها الرقابي على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في حماية البيانات والمعلومات الإدارية من التلاعب بها، وتغييرها من طرف الموظفين وإستعمالها في أغراض شخصية تتنافي مع وظائفهم، وبالتالي فإن الرقابة الإلكترونية وكما تعمل باستخدام التكنولوجيات الحديثة على حماية البيانات والمعلومات الإدارية، فإنها تساعد أيضا على

[1] – فانز عبد الحسن جاسم، (استخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية "نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية")، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، 2017، ص1114.

إكتشاف مواطن الفساد ومعاقبة المتسببين فيه، حيث يتلازم وجود نظام الرقابة الإلكترونية الفعال في الإدارات العمومية، مع سرعة إنجاز المعاملات وزيادة دقة الأعمال المنجزة ورفع مستوى جودتها، وفي إستغلال ساعات العمل في إنجاز المعاملات وبالتالي في زيادة مستوى إنضباط العاملين، وفي سهولة إكتشاف الأخطاء والتجاوزات فور حدوثها وفي سرعة تصحيحها وفي سرعة صنع القرارات، كما تقلل من وقت إنتظار طالبي الخدمة، وعمليات التلاعب وهدر المال العام والمحافظة على الموجودات والموارد المتاحة والاستفادة منها بشكل أفضل، وتقلل أيضا من فرص الفساد وزيادة الشفافية والوضوح في العمل، وتوفير الوقت والجهد والتكلفة[1].

ومن خلال هذا يمكن إستخلاص أهم إنعكاسات الرقابة الإلكترونية على الفساد الإداري في مجموعة من النقاط كالآتي:

- تفعيل الرقابة الآنية وكذلك إكتساب التجاوزت والمشاكل ومحاولة حلها في أقل وقت.
- خوف الموظفين من هذا الأسلوب الرقابي لأنه يتصف بالغموض والسرعة، وهذا ما يجعلهم أكثر حذرا في أداء أعمالهم الإدارية، وكذلك تصعب عليهم هذه الأعمال غير القانونية التي تتمثل في مظاهر الفساد.
- إستخدام الرقابة الإلكترونية لتقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة في عمليات الإطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي، الأمر الذي يسهل العمل الرقابي ويكشف التجاوزات في أقل وقت ممكن وكذلك دون تكلفة عكس الرقابة التقليدية التي تعتمد على الكثير من الوثائق حتى يتم إكتشاف التجاوزات.

[1] – خلاف وردة، (دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري)، المرجع السابق، ص65.

الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني

يعد التوقيع الإلكتروني من ضمن أهم التقنيات القانونية المعترف بها دوليا لما له من دور جد فعال في تسهيل عمليات التوقيع والموافقة على المستندات بسرعة وكفاءة عالية، ومن خلال هذا الفرع سيتم التعرف على مفهوم التوقيع الإلكتروني من الجانبين التشريعي والفقهي وكذا صوره المعتمدة.

أولا: مفهوم التوقيع الإلكتروني

للتعرف على التوقيع الإلكتروني بطريقة أكاديمية وعلمية وجب الوقوف على مفهومه وكذلك معرفة صوره وهذا ما تناولناه في هذا العنصر والمتمثل في:

1- تعريف التوقيع الإلكتروني:

أ- التعريف التشريعي:

لم يضع المشرع الجزائري تعريفا للتوقيع الإلكتروني، حيث سبّل اعتراف بحجية هذا الأخير رابطا بذلك هذا الأخير بتوفر نفس الشروط المتطلبة في الكتابة العادية، ليدخل بعد ذلك في 2007 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 162/07 يميز بين التوقيع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني المؤمن، ثم في 2015 ليصدر القانون رقم 04/15 المتعلق بالتوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني[1]، الذي جاء بتعريف التوقيع الإلكتروني في مادته 06 حيث قضت بـ: "**يستعمل التوقيع الإلكتروني لتوثيق هوية الموقع وإثبات قبوله مضمون الكتابة في الشكل الإلكتروني**"[2]، كما أورد أيضا ذكر أنواع التوقيع الإلكتروني وهما التوقيع البسيط والتوقيع الإلكتروني الموصوف ووضع لكل نوع تعريفا محددا.

[1] – رشيدة بوكر، (التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري "دراسة مقارنة")، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، ديسمبر 2016، ص67.

[2] – المادة 06 من القانون رقم 04/15، سالف الذكر

فالتوقيع الإلكتروني البسيط عرفه بموجب الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه: "بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى كوسيلة توثيق، أم التوقيع الإلكتروني الموصوف عرفه بموجب المادة 07 من نفس القانون على أنه ذلك التي تتوفر فيه المتطلبات التالية[1]:

- أن ينشأ على أساس شهادة تصديق إلكترونية موصوفة.
- أن يرتبط بالموقع دون سواه.
- أن يتمكن من تحديد هوية الموقع.
- أن يكون مصمما بواسطة آلية مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الإلكتروني.
- أن يكون منشأ بواسطة وسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقع.
- أن يكون مرتبط بالبيانات الخاصة به حيث يمكن الكشف عن التغيرات اللاحقة بهذه البيانات.

ب- التعريف الفقهي:

لقد تعددت التعريفات الفقهية التي قيلت لتحديد المقصود بالتوقيع الإلكتروني ورغم تعددها فإنها تدور في محور واحد وهو عدم الخروج من تحديد وضيفتي التوقيع، فقد عرفة البعض بأنه: "بيان مكتوب في شكل إلكتروني يمثل في حرف أو رقم أو رمز أو إشارة أو صوت أو شفرة خاصة ومميزة ينتج من إتباع وسيلة آمنة وهذا البيان يلحق أو يرتبط منطقيا ببيانات المحرر الإلكتروني "رسالة بيانات" للدلالة على هوية الموقع على المحرر والرضا بمضمونه"، حيث تم التركيز في هذا التعريف على كيفية إنشاء التوقيع الإلكتروني باعتباره مجموعة من الإجراءات لكن دون تحديد هذه الإجراءات. أما فريق آخر من الفقهاء ركزوا في تعريفهم على الكيفية أو الطريقة التي ينشأ من خلالها أو بها التوقيع الإلكتروني وعرف على أنه: "التوقيع الناتج عن إتباع إجراءات محددة تؤدي في النهاية إلى نتيجة معينة معروفة مقدما فيكون

[1] – رشيدة بوكر، المرجع السابق، ص67.

مجموع هذه الإجراءات هو البديل الحديث للتوقيع الإلكتروني[1]، كما عرفه البعض الآخر بأنه: "عبارة عن بيانات مجزأة من الرسالة يجري تشفيرها وإرسالها مع الرسالة بحيث يتم التثبيت من صحة الرسالة عند فك الشفرة وإنطباق محتوى التوقيع على الرسالة"[2].

لقد حاول البعض من الفقهاء الجمع بين التعريف التقني للإمضاء الإلكتروني الذي بدوره يرتكز على الوسائل التقنية التي يقوم عليها الإمضاء والتعريف الوظيفي الذي يرتكز على الوظائف التي يقوم عليها الإمضاء، حيث يعرف البعض على أنه: "عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب الإمضاء وتمييزه عن غيره، وهو الوسيلة الضرورية للمعاملات الإلكترونية في إبرامها وتنفيذها والمحافظة على سرية المعلومات والرسائل، إجراء معين يقوم به الشخص المراد توقيعه على المحدد بغض النظر عن شكله، ومن جهتنا نميل إلى تفضيل التعريف الذي يرتكز على الجانب الوظيفي دون الجانب التقني، فالتعريف الوظيفي يقوم على أساس وظائف الإمساك وهي ثابتة، على عكس التعريف التقني الذي يعاب عليه أنه لا يمكن من خلاله حصر صور الإمضاء التي تكون قابلة للتطور[3].

2- صور التوقيع الإلكتروني

أ- التوقيع باستخدام البصمة الإلكترونية:

ويقصد به البصمة الرقمية المشتقة وفقا لمعادلات معينة وحسب معادلات رياضية بحيث تمثل هذه البيانات الناتجة ما يعرف بالصفة الإلكترونية، وهي تتكون من بيانات لها طول ثابت

[1] – سعدي الربيع، حجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوما السياسية، جامعة باتنة 01، 2016/2015، ص36.

[2] – سعدي الربيع، المرجع نفسه، ص35.

[3] – فضال جمال عبد الناصر، الإمضاء في القانون المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع قانون الإدارة العامة، مدرسة الدكتوره، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس، 2017/2016، ص23، 24.

"يتراوح بين 128 بت و160 بت"، وتستطيع هذه البصمة تمييز الرسالة والتعرف عليها بدقة، وإذا حدث أي تغيير مهما كان بسيطا في الرسالة يفضي إلى بصمة جديدة مختلفة تمام، ومن أهم مميزات هذه البصمة أنه يستحيل إشتقاق البصمة الإلكترونية ذاتها من خلال رسالتين مختلفتين، كما لا يمكن فك شفرتها إلا باستخدام المفتاح العام العائد إليها[1].

ب- التوقيع الرقمي الكودي:

تتم هذه الصورة عن طريق تحويل التوقيع المكتوب بخط اليد إلى بيانات إلكترونية تمثله تقنيا، ويستخدم في عملية التحويل جهاز الماسح الضوئي (Scanner)، ويتم حفظ هذه الصورة بطريقة إلكترونية لدى صاحب التوقيع، وعند إجراء عملية التوقيع يتم نقل هذه الصورة ووصفها على السند المطلوب توقيعه، ويمكن لصحاب التوقيع في أي وقت الحصول على نسخة مكتوبة من هذا التوقيع عن طريق طباعة هذه الصورة، كما يمكن تناقل هذه الصورة عبر شبكات الإتصال بما فيها شبكة الانترنت، أو تناقلها على أسطوانة ممغنطة أو أي وسيلة أخرى مشابهة تمتاز هذه الصورة بسهولة إعداد التوقيع الإلكتروني ومرونة إستعماله حيث أنها عملية سريعة وليست معقدة إلا أن سهولة التوقيع بهذا الشكل تدل على أنه عملية غير آمنة ومن السهل القيام بتزوير التوقيع وتقليده، فقيام صاحب التوقيع بإرسال السند الممهور بتوقيعه لجهة أخرى يؤدي إلى حصول هذه الجهة على هذا التوقيع وقد يتم استعماله بطريقة غير مشروعة، وهذه الصورة غير مستخدمة على نطاق واسع وغير معترف بها كتوقيع إلكتروني موثق، إلا أنه يمكن إضفاء بعض الموثوقية على هذه الصورة من التوقيع باستخدام تقنيات التشفير[2].

---

[1] – فالح جلال عبد الرضا الحسيني، أثر شكلية التوقيع الإلكتروني في القرار الإداري، دراسة قدمت لإستكمال الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص45، 46.

[2] – حنان عبده علي أبو سام، (التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات)، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 18، 2020، ص492.

ت- التوقيع البيومتري:

يعتمد على صفات ذاتية وفيزيائية وسلوكية للإنسان عن طريق إدخال المعلومات بطريقة بيومترية الذاكرة الحاسب الآلي وعند فك التشفير يتم التحقق من مدى مطابقتها للعميل المستخدم للتوقيع وقد يعتمد على تسجيل حركات اليد أثناء التوقيع بتوصيل قلم إلكتروني بجهاز الكمبيوتر، يتم تسجيل التوقيع البيومتري أيضا عند جهات خدمة المصادقة إلا أن بعض الفقه يرى أن تخزين المعلومات في ذاكرة الحاسوب الآلي لا تتمتع بالحماية اللازمة فتتعرض للقرصنة[1]، وإن التوقيع البيومتري لا يعبر بشكل صحيح عن الرضى الحقيقي للموقع للالتزام بمضمون المحرر فقد يجبر الشخص على الوقوف أمام الجهاز الخاص لعمل مسح الخواص البيومترية لكن هذا لا ينال من حجيته في الإثبات حيث يمكن أن تطال التوقيع اليدوي، وقد تم إعتماد هذا التوقيع من طرف المشرع الجزائري بغية الإستفادة من التقنية وذلك من خلال القرار الصادر بتاريخ 19 جويلية 2010[2]، وطبقا لما احتوته المادة الأولى منه فإنه يحدد الوثائق المكونة لملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين وكيفيات معالجته[3].

ث- التوقيع الرقمي:

يعتبر هذا النوع من أهم صور التوقيع الإلكتروني وأكثرها إنتشارا، مَرَدُّ ذلك ما يتمتع به من قدرة على تحديد شخص الموقع وتمييزه عن غيره بصورة دقيقة، كما يسمح هذا النوع بتحديد الوثيقة التي تم توقيعها بصورة لا تحتمل أي تغيير وهذا ما جعله يوفر درجة عالية من الدقة

[1] – لمياء ابيدار، (حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات)، مجلة الباحث والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 55، جوان 2023، ص71.

[2] – باطلي غنية، (فعالية التوقيع الإلكتروني في توثيق البيانات والكتابة الإلكترونية)، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 02، مارس 2020، ص98.

[3] – المادة الأولى من القرار المؤرخ في 19 جوان 2010، يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين وكيفيات معالجته، ج.ر.ج.ج، العدد 45، الصادرة في 08 أوت 2010.

والأمان في استعماله، وهذا التوقيع من ناحية الشكل ليس توقيع بالمعنى التقليدي بل هو مجموعة من الخطوات المتتالية تتضمن إنشاء رسالة إلكترونية وتشفيرها وإختزالها إلى مجموعة أرقام أو خانات رقمية لتشكل في نهاية المطاف بصمة إلكترونية مميزة ويتم إرسالها إلى المستخدم الذي يستعين ببرامج حاسوبية من مضمون الرسالة وسلامتها من أي تعديل أو تزوير من وقت إرسالها لغاية إستلامها من المستقبل لها[1].

ج- التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني:

وهذه الطريقة يمكن أن تتم بواسطة قلم إلكتروني Pen Computer Signatures يمكنه الكتابة على شاشة الكمبيوتر عن طريق برنامج هو المسيطر والمحرك لكل هذه العملية، ويقوم هذا البرنامج بوظيفتين أساسيتين لهذا النوع من التوقيعات، الأولى وهي خدمة إلتقاط التوقيع والثانية خدمة التحقق من صحة التوقيع كما يمكن أن تتم بواسطة نقل التوقيع المحرر بخط اليد عن طريق التصوير بالماسح الضوئي Scanner ثم نقل هذه الصورة إلى الملف الذي يراد إضافة هذا التوقيع إليه لإعطاء الحجية اللازمة، وبهذه الطريقة يتم نقل توقيع الشخص مضمنا المحرر عبر شبكة الإتصال الإلكتروني[2].

ح- التوقيع بواسطة البطاقة الممغنطة والرقم السري:

تعتبر هذه الصورة من صور التوقيع الإلكتروني شيوعا في مجال المعاملات البنيكة إذ تتطلب أن يكون لدى الشخص حساب آلي أو أن يتصل جهازه بشبكة الانترنت، لذا فإنها تستخدم بهدف قيام العميل بسحب المبالغ النقدية التي تحدد بمبلغ معين عن طريق أجهزة

[1] – زروق يوسف، حجية وسائل الإثبات الحديثة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –، 2013/2012، ص245.

[2] – دهليس عادل، (مداخلة حول: دور وأهمية التوقيع الإلكتروني في تسهيل العمامات التجارية والمالية)، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر – الواقع والمأمول–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، ص5.

الصرف الآلي أو بهدف سداد ثمن المبلغ والخدمات للمحلات التجارية بإدخال البطاقة في جهاز مخصص لهذا الغرض، فهذه البطاقة يصدرها البنك أو المؤسسة الإئتمانية لمعلائها لغرض تحقيق الضغط عليها إذ بدلا من ذهاب العميل إلى البنك لسحب المبالغ النقدية، فإنه يقوم بهذه العملية عن طريق الصراف الآلي بإتباع إجراءات معينة يتم الاتفاق عليها، بينه وبين الجهة المصدرة للبطاقة[1].

ثانيا: دور التوقيع الإلكتروني في الحد من الفساد الإداري

بعدما كانت الأعمال والتصرفات التي تقوم بها الإدارة تكسب الحجية والرسمية عن طريق التوقيع التقليدي عليها من طرف المدير أو الموظف الدخول لو ذلك قانونا، بحيث تكون الأعمال والتصرفات الإدارية قابلة للتلاعب فيها وتغييرها من قبل الموظفين داخل الإدارة بسهولة كبيرة فيصعب على المسؤولين اكتشاف ذلك وبالتالي هذا الأمر ساعد على إنتشار الرشوة وتزوير الوثائق الإدارية.

فبخروج الإدارة من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية المعتمدة على تقنيات المعلومات والاتصالات وبهذا أعطى التوقيع الإلكتروني للمتعاملين مع الإدارة ثقة وأمان وضمان، وبذلك يقلل الفساد الإداري.

كما يمكن الحفاظ على سرية المعلومات بما فيها معلومات الحكومة الإلكترونية وسرية الرسائل المرسلة والمعلومات الصادرة من الإدارة وحمايتها من التزوير والتلاعب بها وإفشائها من قبل الموظفين، كما لا يمكن لأي شخص مهما كانت قدرته المعرفية الإطلاع على الرسائل أو التعديل أو التحريف فيها سواء تعلقت بالمعلومات الإدارية أو الأعمال الإلكترونية الأخرى،

[1] – بالة رشيدة. أعمارة صوالح محمد، (مداخلة حول: التوقيع الإلكتروني آلية لتعزيز التنمية في إطار التجارة الإلكترونية)، الملتقى الدولي حول: الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية للدولة النامية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يوم 02 و03 ديسمبر 2019، ص115، 116.

ويمكن عن طريق التوقيع الإلكتروني تحديد هوية المرسل والمستقبل إلكترونيا، وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات وعدم تداولها[1].

ويعتبر العمل بالتوقيع الإلكتروني أكثر شيوعا في الخدمات المقدمة على مستوى البلدية وذلك لكثرة تعاملها مع المواطنين خاصة في مجال الوثائق البيومترية لذلك يعد تجسيد التوقيع الإلكتروني على مستوى البلدية لابد منها وهذا ما إنتهجه المشرع الجزائري في القوانين والتنظيمات المنظمة للتوقيع الإلكتروني، كان له دور كبير في الحد من مظاهر الفساد الإداري وكذلك في تسهيل العمل الإداري بالنسبة للموظفين وكذلك بالنسبة للمواطنين.

[1] – شريفة يوسف الزين. إشراق مناد، (دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري)، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 03، العدد 03، 2021، ص156.

المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية كألية رقابية

تمثل الإدارة العمومية الإلكترونية تحولا نوعيا في مفهوم الإدارة العامة وذلك بالنظر لما جاءت به من آليات حديثة وغير مألوفة في الإدارة العمومية التقليدية، كونها تكتسي طابع المرونة بفضل التقنيات الحديثة التي تعتمدها من خلال تميزها بالسرعة والدقة في آن واحد للإستجابة للأحداث وتوقع الخلل والسعي للتخلص منه في أقل زمن ممكن وبدون أي عتاد أو جهد بشري، بالإضافة إلى ما تشتمله من عمليات أخرى من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وأيضا التحفيز، ويتحمور هذا المبحث حول أهم دور من الأدوار التي تلعبها الإدارة الإلكترونية في تطبيق عملياتها ألا وهو دورها كأداة رقابية، وتم في ذلك الإعتماد على مطلبين هما:

- المطلب الأول: دور الإدارة الإلكترونية كآلية رقابية في المجال المالي
- المطلب الثاني: دور الإدارة الإلكترونية كآلية رقابية في المجال الوظيفي

المطلب الأول: دور الإدارة الإلكترونية كآلية رقابية في المجال المالي

يعد المال العام ذو أهمية بالغة للدولة في الرفع من التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، لذلك تعمل الدولة على فرض رقابة محكمة عليه بغرض حمايته وترشيده، وذلك عن طريق تفعيل آليات رقابية حديثة متطورة ومواكبة للتطورات التكنولوجية التي مست كل الجوانب، ولعل من أهم هذه الآليات ما يسمى بالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية التي تعد آلية إلكترونية للرقابة على الصفقات العمومية، في كل القطاعات سواء منها المركزية أو المحلية مثل البلدية بالإضافة للأنظمة المتعددة التي تعمل بدورها على ترشيد الأموال العمومية وكذا متابعة العمليات المالية بشكل مستمر لعل أهمها النظام المعلوماتي الخاص بالمتابعة المتعلقة بالحالة المالية لكل بلدية، ومن خلال هذا قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى:

- الفرع الأول: البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية
- الفرع الثاني: النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية

الفرع الأول: البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

بإعتبار الصفقات العمومية أهم المجالات التي تسعى الدولة لتطويرها وحمايتها وكذلك تجسيد مبادئها بأفضل وأحدث الطرق، ومن هنا تم إدخال الإدارة الإلكترونية في هذا المجال وتم النص على إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية والعمل على تجسيدها وذلك لتعزيز مبادئ الصفقات العمومية بطرق تكنولوجية حديثة، ومن هنا قمنا بدراسة جوانبها المهمة فيما يلي:

أولا: مفهوم البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

سنعرج في هذا العنصر إلى تعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، وكذلك التعرف على المرجعية القانونية لها لأنه تناولها المشرع في مجموعة من التشريعات والتنظيمات، حيث فصلنا فيما ذكرناه فيما يلي:

1- تعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

لم يعرف المشرع الجزائري البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في كل القوانين والتنظيمات التي نصت عليها، غير أن الباحثين في هذا المجال قاموا بإعطاء عدة تعريفات لهذه البوابة.

حيث يعرفها الدكتور عباس بدران بأنها: "مدخل موحد لمجموعة كبيرة من الخدمات الإلكترونية، أو التطبيقات التي تشترك في نطاق قطاعي محدد، يساعد على إيجاد الخدمات والمعلومات المتعلقة بالقطاع فمن أهم خصائصها أنها تعتبر مدخلا موحدا يسهل الوصول إلى المعلومات وإضفاء صفة الديناميكية على العالم الخارجي"[1].

[1] – هشام مسعودي، (قراءة في القوانين المنظمة لمضامين عمل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية)، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2021، ص279، 280.

ويعرفها بوغازي سماعين بأنها: "الموقع المتخصص لتبادل المعلومات في مجال الصفقات العمومية، فهي فضاء واسع لجميع المتعاملين العموميين في مجال الصفقات العمومية ولكل المهتمين بها، وتهدف إلى السماح بنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، وإبرامها بالطريقة الإلكترونية، كما تستحدث قاعدة بيانات تسمح بجمع عن طريق البوابة المعلوماتية المتعلقة بما يأتي: المصالح المتعاقدة، المتعاملين الاقتصاديين وملفاتهم الإدارية، الصفقات العمومية، بطاقات الإحصاء الاقتصادي للطلب العمومي، تبادل الوثائق والمعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، منشوراب البوابة"[1].

وعرفتها أيضا الأستاذة بن عودة بأنها: "موقع متخصص للصفقات العمومية وفضاء يربط بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بأنها "موقع متخصص في مجال الصفقات العمومية يسمح فيه بنشر معلومات الصفقة والإطلاع عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين، وإبرامها بالطرق الإلكترونية لتسهيل عملية الإبرام وتجسيد مبادئ الصفقة بفعالية أكبر".

2- المرجعية القانونية للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

يعتبر المرسوم الرئاسي رقم 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية الملغى أول نص تم ذكر فيه البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية ونص على إنشائها في المادة 173 منه حيث جاء فيها ما يلي: **"تؤسس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية لدى الوزير المكلف بالمالية.**

[1] – سماعين بوغازي، (البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر بين متغيرات الواقع وآفاق المستقبل)، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021، ص170.

[2] – أقوجيل نبيلة، (دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد)، مجلة الفقر القانون والسياسي، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص1091.

يحدد محتوى البوابة وكيفيات تسييرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية"[1].

وكذلك نصت المادة 174 من ذات المرسوم الرئاسي على الإطار العام لعمل البوابة الإلكترونية وجاء في نص المادة ما يلي: "**يمكن المصالح المتعاقدة أن تضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية، بالطريقة الإلكترونية.**

يمكن أن يرد المتعهدون أو المرشحون للصفقات العمومية على الدعوة إلى المنافسة بالطريقة الإلكترونية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالمالية"[2].

وحسب المادتين 173 و174 من المرسوم الرئاسي رقم 236/10 فإن تطبيق هذه المواد يحتاج إلى قرار من الوزير المكلف بالمالية يحدد كيفيات تطبيقهم، وهذا ما جاء في القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، حيث نصت المادة 02 من هذا القرار على محتوى البوابة وما تقديمه وكذلك طريقة الإبرام الإلكترونية للصفقة ونصت على الآتي: "**تهدف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، التي تدعى في ما يأتي "البوابة" إلى السماح بنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية وكذلك إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية"[3].**

[1] – المادة 173 من المرسوم الرئاسي رقم 236/10، المؤرخ في 07 أكتوبر 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، العدد 58، الصادرة في 07 أكتوبر 2010.

[2] – المادة 174 من المرسوم الرئاسي رقم 236/10، سالف الذكر.

[3] – المادة 02 من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج.رج.ج، العدد 21، الصادرة في 19 أفريل 2014.

وبعدها جاء المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وأكد هو كذلك على تجسيد البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية حيث نصت المادة 203 منه على ما يلي: "**تؤسس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية، تسير من طرف الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، كل فيما يخصه، ويحدد في هذا المجال، قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والاتصال صلاحيات كل دائرة وزارية.**

يحدد محتوى البوابة وكيفيات تسييرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية"[1].

رغم كل النصوص التي نصت على ضرورة تأسيس البوابة الإلكترونية إلى أن تطبيقها على أرض الواقع تأخر إلى غاية نهاية سنة 2021.

وهذا ما يؤكده القانون رقم 12/23 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية حيث نص في العديد من مواده على النشر في البوابة الإلكترونية وما يؤكد تجسيدها على أرض الواقع هي الفقرة 02 من المادة 46 حيث نصت على الآتي: "... **يكون اللجوء إلى الإشهار إلزاميا أيضا عن طريق البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، وفق الشروط التي تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية بالنسبة لأشكال الإبرام المذكورة أعلاه، بما في ذلك إجراء الإستشارة المنصوص عليه في المادة 18 من هذا القانون...**"[2].

ومن خلال نص القانون على إلزامية النشر في هذه البوابة يؤكد لنا تجسيدها الفعلي وبدأ العمل بها على أرض الواقع، لأنه من غير المعقول النص على إلزاميتها دون تجسيدها والعمل بها.

---

[1] – المادة 203 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر.ج.ج، العدد 50، الصادرة في 20 سبتمبر 2015.

[2] – المادة 46 من القانون رقم 12/23 المؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، العدد 51، الصادرة في 06 أوت 2023.

ثانيا: وظائف البوابة الإلكترونية

بإعتبار البوابة الإلكترونية منصة جديدة على وسط الصفقات العمومية وجب التعرف على وظائفها حتى نتمكن من معرفة إستخدامها بشكل أفضل، وفصلنا في هذه الوظائف على النحو الآتي:

1- النشر الإلكتروني:

وهو عملية الاختزان الرقمي للمعلومات مع تطويرها وبثها وتوصيلها وعرضها إلكترونيا أو رقميا عبر شبكات الاتصال، هذه المعلومات قد تكون في شكل نصوص، صور، رسومات يتم معالجتها آليا، فمن خلال التعريف فهو يحصر عملية النشر في الاختزان الرقمي للمعلومات من الناحية الإلكترونية مع عرضها في أشكال مختلفة من خلال تصورها وعرضها في شكل رسومات أو نصوص أو صور بطريقة آلية، فيما يعرفها البعض بأنها "استخدام الأجهزة الإلكترونية في مختلف مجالات الإنتا الإدارية وتوزيع المعلومات على المستخدم وهذا يماثل النشر بالأساليب التقليدية"، وعليه من خلال التعريف هذا نرى أن ما يميز هذا النشر هو استخدام الوسائل الإلكترونية.

فالنشر في البوابة الإلكترونية الخاصة بالصفقات العمومية من خلال تقديم الوسائك المطبوعة كالنصوص التشريعية والتنظيمات المتعلقة بالصفقات العمومية وقوائم المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين والمقصيين في الصفقات العمومية وكل وثيقة متعلقة بالبوابة بصيغة يمكن استقبالها وقراءتها عبر شبكة الانترنت تطبيقا لنص المادة 13 من قرار الوزير المكلف بالمالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتجلى أهمية النشر في البوابة الإلكترونية على أنه يساعد في تلبية حاجيات المهتمين بالتعامل أو التعاقد مع الإدارة في الإطلاع على مختلف المعلومات التي تخص الإدارة من جهة وسهولة الوصول إليها بكل ثقة وأمان[1].

[1] – هشام مسعود، المرجع السابق، ص281.

إن النشر الإلكتروني طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 235/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية في المادة 174 فقرة 01، يتضح جليا أن النشر الإلكتروني لا يعفي صاحب المشروع المصلحة المتعاقدة من نشر طلب العروض في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي كما أن المادة 49 من ذات المرسوم تنص على النشر في جريدتين يوميتين وطنيتين بقولها "ينشر إجباريا"، وعليه فإن النشر الإلكتروني هو وسيلة إضافية ومكملة لوسائل النشر الأخرى ذات الصفة المادية على ضوء هذا القانون الذي تم إلغاءه.

كما نجد المرسوم الرئاسي رقم 247/15 جاء في فصله السادس بنصوص جديدة تعزز آلية النشر الإلكتروني وتبادل المعلومات حيث نجد أنه في المادة 204، انتقل من حالة جواز التبادل الإلكتروني التي كانت في نص المادة 174 فقرة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 236/10 يستعمل عبارة "يمكن"، وأصبح في ظل نص المادة 204 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 يتعمل عبارة "تضع"، وعليه نستنتج إجبارية أنه على المصالح المتعاقدة على وضع وثائق الدعوة للمنافسة تحت تصرف المتعهدين[1].

وقد جاء القانون رقم 12/23 الذي يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية يؤكد على إلزامية النشر الإلكتروني في الفقرة الأولى من المادة 107 حيث نصت على ما يلي: "**يجب على المصالح المتعاقدة أن تضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية، حسب جدول زمني يحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية**"[2]، ومن خلال إستعمالها لعبارة يجب في المادة 107 سالفة الذكر يؤكد لنا المشرع الجزائري على إلزامية النشر الإلكتروني في الصفقات العمومية.

وتكمن أهمية النشر في البوابة الإلكترونية على أنها تساعد المهتمين في متابعة المستجدات المتعلقة بالصفقات العمومية باعتباره يجسد وسط اتصال فعال لا يمكن توفيره عند

[1] – هشام مسعود، المرجع السابق، ص282.

[2] – المادة 107 من القانون رقم 12/23، سالف الذكر

استخدام التقنيات التقليدية التي تعتمد على الورق مثل النشر في النشرة الرسمية في صفقات المتعامل العمومي أو الصحافة المكتوبة، وبالرغم من أن النشر الإلكتروني قد يلغي النموذج التقليدي ولكنه بوابة مهمة لتلبية احتياجات المستخدمين، كون النشر عبر شبكة الانترنت يختصر الوقت لكل المستفيدين من هذه الوظيفة وسهولة الوصول إلى المعلومات بكل ثقة وأمان[1].

2- التسجيل الإلكتروني:

يقوم مختلف المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة بالتزود بحساب إلكتروني من طرف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، حيث يمكنهم هذا الحساب الإلكتروني من تنفيذ معاملاتهم إلكترونيا، ويتم التسجيل في البوابة بعد ملء وإمضاء وإرسال الاستمارة إلى مسير البوابة عن طريق البريد الإلكتروني ويمكن إيداع الإستمارة مباشرة لدى مسير البوابة، وفي هذا الإطار يلزم على المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين المعيين تعيين شخص طبيعي مرخص له الدخول للوظائف المذكورة ومزود بعنوان إلكتروني[2].

وهذا ما أكدته المادة 04 من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 "**تضمن البوابة الوظائف التالية:**

- **تسجيل المصالح المتعاقدة عن طريق البوابة.**
- **تسجيل المتعاملين الاقتصاديين عن طريق البوابة**
- **بحث متعدد المعايير...**"[3].

[1] – هشام مسعود، المرجع السابق، ص282.

[2] – ياسين قوتال، (التعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص351.

[3] – المادة 04 من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، سالف الذكر

بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة 10 من نفس القرار وجاء فيها ما يلي: "**يكون دخول المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين للوظائف المخصصة لهم، متوقف على تسجيلهم في البوابة.**

ويتم التسجيل في البوابة بعد ملء وإمضاء وإرسال الإستمارة المرفقة نماذجها بهذا القرار إلى مسير البوابة عن طريق البريد الإلكتروني، ويمكن إيداع الاستمارات مباشرة لدى مسير البوابة.

ويجب على المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين تعيين شخص طبيعي مرخص له بالدخول للوظائف المذكورة أعلاة، يكون مزود بعنوان إلكتروني"[1].

ومن خلال ما جاء في نص المادة 10 المذكورة أعلاه يتبين لنا رجوع المتعامل الاقتصادي في تسجيله للمنصة إلى مسير البوابة حتى يقوم بتسجيله الغرض منه هو إقصاء التسجيلات غير الجادة في المنصة لذلك لم يترك التسجيل متاح للجميع.

3- البحث الإلكتروني:

تعد البوابة الإلكترونية الآلية المثالية والفعالة في تلبية الحاجات وتقديم الخدمات للمهتمين بالصفقات العمومية فيما يخص الحصول على المعلومات وذلك عن طريق وظيفة البحث التي تقوم بها البوابة، فهذه الوظيفة توفر للمستخدمين وسيلة العثور على المحتوى من خلال تحديد كلمات ومصطلحات معينة، فتسرع وتسهل العثور على المحتوى دون عناء بالبحث في مواقع الويب، ومنه يمكن القول أن البوابة الإلكترونية تمنح حرية الوصول إلى المنشورات الخاصة باه.

[1] – المادة 10 من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، سالف الذكر.

وللعلم أن وظيفة البحث تتم بالمطابقة بين البيانات المراد العثور عليها والتي تم إدخالها من قبل الشخص الباحث عن المعلومة، والبيانات الموجود داخل قواعد البيانات الي توجد ضمن أنظمة البحث في البوابة الإلكترونية، فتتم العملية بشكل سريع وآلي، فتختار المعلومة المتطابقة وتتاح وتعرض للمستخدم[1].

4- توفير نظام معلوماتي آمن:

إن نظام المعلومات الخاص بالبوابة الإلكترونية المتعلقة بالصفقات العمومية يسمح بدخول المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين إليها، والقيام بالوظائف المتاحة لهم من خلال نظام يضمن إرسال المعلومات وتخزينها عن طريق نظام المعلومات الذي يتكون أساسا من:

قاعدة بيانات تعمل على تبادل الوثائق والمعلومات بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي وبسرعة وأمان.

نظام تسيير البوابة الإلكترونية الذي يتيح نشر الوثائق المنصوص عليها في المادة 03 من قرار وزير المالي المتعلقة بالبوابة الإلكترونية سالف الذكر، كما تضمن البوابة ديمومة الدخول للخدمات المقدمة من قبلها ومستوى أمن ضد التهيديات الإلكترونية.

نظام أمني للبوابة الإلكترونية يحمي البنية التحتية لقواعد البيانات من خلال ضمان سلامة الوثائق المتبادلة إلكترونيا وسريتها، التعرف على هوية المتعاملين الاقتصاديين والتأكد منها، وإنشاء صحيفة للأحداث تسمح بتعقب تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية وتأمين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الإلكترونية.

[1] – حرفوش مداني. كريبش نبيل، (المنصات الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذجا)، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 37، العدد 03، سبتمبر 2023، ص 124، 125.

بالإضافة على العديد من المهام المنوطة بها والتي نذكر منها التنبيه على المستجدت، ترميز الوثائق، التمرن على التعهد الإلكتروني، صحيفة الأحداث وكل وضيفة أخرى ضرورية للسير الحسن للبوابة[1].

ثالثا: دور البوابة الإلكترونية في تعزيز مبادئ الصفقات العمومية

تعتبر مبادئ الصفقات العمومية ذات أهمية بالغة في إجراءات إبرام الصفقة العمومية، والتي تكرس الفعالية والكفاءة في حالة تكريس هذه المبادئ بطريقة فعالة وصحيحة لذلك نص المشرع الجزائري في كل التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصفقات العمومية على هذه المبادئ، حيث تنص المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15[2] على مبادئ الصفقة العمومية، وكذلك نص المادة 05 من القانون رقم 12/23 المحدد للقواعد العامة للصفقات العمومية على مبادئ الصفقة وجاء في المادة ما يلي: "**لضمان نجاعة الصفقات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يخضع إبرام الصفقات العمومية للمبادئ الآتية:**

- **حرية الوصول إلى الطلبات العمومية،**
- **المساواة في معاملة المرشحين،**
- **شفافية الإجراءات**"[3].

ونظرا لأهمية هذه المبادئ سعى المشرع إلى إدخال التكنولوجية في مجال الصفقات العمومية حتى يتسنى له تفعيل هذه المبادئ بشكل أفضل لذلك تم إحداث البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، ومن خلال هذا حاولنا معرفة دور هذه البوابة في تعزيز مبادئ الصفقة العمومية.

---

[1] – جبايلي صبرينة، (عن دور البوابة الإلكترونية في تفعيل مبادئ الصفقة العمومية)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص1236.

[2] – أنظر المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15، سالف الذكر.

[3] – المادة 05 من القانون رقم 12/23، سالف الذكر

1- تعزيز مبدأ حرية الوصول إلى الطلبات العمومية إلكترونيا:

حرية التقدم إلى الطلبات العمومية والدخول إلى المنافسة يعني فتح المجال للأشخاص الطبيعية والمعنوية، الوطنية والأجنبية لتقديم عروضهم بشرط إستيفائهم للشروط المطلوبة، ولتحقيق مبدأ المنافسة لابد أن تقوم المصلحة المتعاقدة بالإعلان عن الصفقة وفق شروط قانونية محددة.

الإدارة لا تستيطع أن تمنع أحد الأفراد أو الشركات من التقدم إلى المنافسة التي أعلنت عنها وتقديم عرضها طالما المتقدم قد إستوفى الشروط التي يتطلبها القانون أو التي وضعتها الإدارة، والشروط التمييزية قد تكون تقنية أو إجرائية، وتعتبر ماسة بمبدأ حرية الوصول إلى الطلبات العمومية متى كان لها أثر تمييزي وتمنع المتعامل من الوصول إلى الطلب العمومي أو تكون لصالح متعامل واحد على حساب الآخرين[1].

إن إبرام الصفقة العمومية عن طريق البوابة الإلكترونية المتعلقة بها وخاصة مع إدخال الأنترنت في هذه المعاملة، حيث أن هذه الأخيرة تتصف بالبعد الدولي، يؤثر إيجابا على حرية المنافسة حيث تكون أكبر وتتيح للإدارة فرصة إختيار أفضل العروض فنيا وماليا، ذلك أن الإعلان على شبكة الأنترنت ومنه عبر البوابة الإلكترونية يوسع المنافسة ويجعلها لا تقتصر على المستوى الداخلي فقط بل كذلك على المستوى الدولي (طلب العروض المفتوح) حيث تشارك فيها المؤسسات الصغيرة والكبيرة، الدولية منها أو الداخلية، مما يعطي فرصا أكثر للمصلحة المتعاقدة للاختيار بين العروض وإنتقاء أفضلها[2].

[1] – إيمان دمبري، (دور المعاملات الإلكترونية في حوكمة إبرام الصفقات العمومية)، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 65، أفريل 2018، ص265

[2] – مخاشف مصطفى، (مدى تأثير الوسائط الإلكترونية على تبادل المعلومات في مجال الصفقات العمومية)، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07، العدد 02، نوفمبر 2021، ص100.

ومما لا شك فيه أيضا، أن البوابة الإلكترونية تعمل على تقليص المسافات بين المصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، مما يتيح التواجد الإلكتروني القريب بينهما، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى نوعية المنتجات من السلع والخدمات عن طريق توفير ضمانة خدمة ما بعد البيع، وتوفير المعلومات عن طبيعة هذه المنتجات وضمان سلامتها، كما أن الاستجابة السريعة لطلبات المصلحة المتعاقدة، يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين درجة التنافسية في الأسواق الإلكترونية، ويحقق ما يسمى بالمنافسة الكاملة للسوق.

كما أن هذه البوابة الإلكترونية المتعلقة بالصفقات العمومية، تساهم بدرجة كبيرة في كبح انتشار جرائم الفساد وسوء استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية نتيجة نقص الوازع الديني والأخلاقي، كما تحافظ على المنافسة الشريفة بين المتعاملين الاقتصاديين التي بلغت درجة من الشراسة والتي وصلت أحيانا إلى مخالفة القانون، في ظل تواطؤ بعض المسؤولين والموظفين العموميين، ما أضعف قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقلل الاتصال المباشر بين الموظف العمومي والمتعامل الاقتصادي عند الوهلة الأولى، لتجنب الابتزاز والإغراءات التي قد يتعرض لها كلا الطرفين على حد سواء[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البوابة الإلكترونية، تعد حلقة جديدة ضمن أساليب التطور الإداري داخل أجهزة الإدارة المحلية، التي أصبحت تأخذ على عاتقها مهمة تقديم الخدمات بطرق ملائمة وحديثة بصفة عامة، وتعزيز حرية المنافشة، وترشيد النفقات وتقديمها بجودة عالية بغية زيادة مردوديتها واستمراريتها في تديم الخدمة العامة بصفة خاصة.

[1] – مخاشف مصطفى، المرجع السابق، ص101.

2- تعزيز مبدأ المساواة في معاملة المرشحين إلكترونيا:

هناك علاقة وطيدة بين مبدأ المساوة ومبدأ المنافسة حيث إن مبدأ المساواة يتحقق عن طريق تطبيق مبدأ المنافسة، كما أنه يعد أساسا للمنافسة ووسيلة لخدمتها، إضافة إلى أن مبدأ المساواة مرتبط أيضا بمبدأ العلنية الذي يحقق تطبيقه مبدأ المساواة[1].

ويقضي مبدأ المساواة بمعاملة جميع المتنافسين على قدم المساواة دون تمييز في جميع مراحل الصفقة التي تعرف منافسة بين أكبر عدد من المترشحين، الأمر الذي يجبر المصالح المتعاقدة على عدم تفضيل مرشح على آخر فلا يجوز لها أن تمنح إمتيازات أو تضع عقبات عملية أمام المتنافسين فعلى الإدارة الوقوف موقفا حياديا إزاء المتنافسين وذلك ما نلمسه من خلال تمكين تبادل الوثائق بالطريقة الإلكترونية بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين في ظل نظام ملائم يضمن أمن البيانات وحمايتها نظرا لتعرض الأنظمة الإلكترونية للقرصنة ومن باب الحماية والسرية كذلك فقد نص على ضرورة تسيجل المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين بالبوابة من أجل تمكينهم من ممارسة وظائفهم المنصوص عليها مع إلزام المصالح المتعاقدة على تحديد عنوان تحميل الوثائق في الإعلان الصحفي من أجل تمكين جميع المرشحين أو المتعهدين من وثائق الإعلان عن المنافسة[2].

وما يلاحظ على هذا المبدأ أنه عملي يتجسد من خلال ممارسات المصلحة المتعاقدة، وهو يتحقق في ظل الصفقات العمومية الإلكترونية من خلال المساواة بين المترشحين في الحصول على المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقة والمتاحة على الموقع الإلكتروني دون

[1] – مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص251.

[2] – بلحاج نور الدين، (تكريس مبادئ المنافسة من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد01، 2023، ص839، 840.

أدنى تمييز بينهم، كما أنهم يستفيدون من الإستشارات الإلكترونية المتاحة على الموقع دون تمييز بينهم أيضا[1].

3- تعزيز مبدأ شفافية الإجراءات إلكترونيا:

في إطار البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية فإن هذه المبادئ قد تأكدت أكثر من خلال النص عليها وتوفير البنى القانونية والتقنية لتحقيقها، حيث أن دعما للشفافية في الإجراءات وضمان الاستعمال الحسن للمال العام فقد جاء في المادة 03 من القرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 على انه تضمن البوابة نشر المعلومات والوثائق والنصوص التشريعية والتنظيمة المتعلقة بالصفقات العمومية كما تضمن البوابة نشر الاستشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية، ونشر الوثائق والمعلومات المتعلقة بالبرامج التقديرية لمشاريع المصالح المتعاقدة وكذا قوائم الصفقات العمومية المبرمة أثناء السنة المالية السابقة[2].

وأما عن تجربة البوابة الإلكترونية في مجال تكريس مبدأ الشفافية المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المتعلق بالصفقات العمومية، فإنه يجب على المصلحة أن تضع، في بداية كل سنة مالية، برنامج تقديري لمشاريع الصفقات العمومية التي سيتم الانطلاق فيها خلال السنة المالية المعنية، مشيرا إلى: موضوع مشروع الصفقة، أجال التنفيذ، طبيعة الخدمات، طريقة الابرام... إلخ، هذه المعلومات بعض النظر عن المعلومات التي تكسي طابعا خاصا لا يمكن نشرها، ستساعد في تحسين ظروف إعداد العروض، وبروز الشركات الصغيرة، وإفساح المجال للمنافسة.

[1] – مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص251.

[2] – عمراني مراد. قرانة عادي، (النظام القانوني للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية)، مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسة، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص669.

حيث يعد هذا المبدأ حتمية أساسية يجب على الإدارة المتعاقدة أن تكرسه عبر مختلف المراحل التي تمر بها الصفقة العمومية، كما يعد هذا المبدأ آلية من آليات الحكم الراشد[1].

يعتبر مبدأ الشفافية من أهم المبادئ العامة لإبرام الصفقات العمومية، فهو الذي يحقق المساواة بين المتعاقدين، ويوفر تكافؤ الفرص بينهم، وذلك عن طريق معاملة المترشحين على قدم المساواة فيما يخص الإجراءات والمواعيد من ناحية، ومن ناحية أخرى عن طريق تقديم المتعاقدين في أظرفة مغلقة يظل محتواها مجهولا إلى غاية موعد فتح الأظرفة عن طريق اللجنة المختصة، وهذا كله يمثل ضمانة هامة لمنع أي تحايل أو اتفاق جانبي لرفع الأسعار أو إبعاد أحد المرشحين من المنافسة بدون سند قانوني، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

وتحقيق لمبدأ الشفافية والسرية في إجراءات إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية، على السلطات المتعاقدة توفير الحماية للمعلومات والبيانات، وذلك عن طريق التوقيع الإلكتروني، هذا ما تم تدعيمه من خلال أحكام التوجيه الأروبي رقم 1999 الخاص بالتوقيع الإلكتروني وفي فرنسا من خلال قانون العقود الإدارية ونصوصه التطبيقية وقانون التوقيع الإلكتروني[2].

ومن خلال هذا يمكن القول أن البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بتعزيزها لمبدأ الشفافية في إجراءات الصفقة العمومية ستعزز باقي مبادئ الصفقة سواء ما تعلق بمبدأ المنافسة أو المساواة لأن أهم مبدأ في مجال الصفقات العمومية هو مبدأ الشفافية، وكذلك تعزيز هذا المبدأ من خلال البوابة الإلكترونية سيدعم النزاهة في الصفقات العمومية من خلال التقليل من تدخل العامل البشري قدر الإمكان في إبرامها وكذلك ستحد من مظاهر الفساد التي

[1] – حبايلي صبرينة، المرجع السابق، ص1240، 1241.

[2] – بن عودة صليحة، (أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية)، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصادي، العدد 02، 2016، ص66، 67.

تمس بالصفقات التي تعتبر من أهم المعاملات الي تستعملها الدولة لتغطية الخدمات العامة وكذلك تعتبر الصفقات من أكبر المجالات عرضة للفساد بكل أشكاله.

وكذلك إن مبادئ الصفقة العمومية مرتبطة إرتباط وثيق بمحاربة الفساد بصفة عامة والفساد الإداري بصفة خاصة، لأن تطبيق مبدأ المساواة ينتج عنه تجنب كل مظاهر البيروقراطية والمحسوبية، وأيضا التعسف في إستعمال السلطة وأي شكل من أشكال الفساد الذي يخل بهذا المبدأ، وكذلك مبدأ المنافسة ومبدأ الشفافية الذي ينجر عنهما الحد من الرشوة وإستغلال النفوذ والإختلاس وغيرها من مظاهر الفساد، وهذا ما يجعل هذه المبادئ ذات أهمية كبيرة في محاربة الفساد الإداري.

ومن خلال زيارتنا لمكتب الصفقات العمومية ببلدية المزرعة "نموذج الدراسة" وجدنا أن البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية غير مفعلة لحد الآن، وهذا مخالف لنصوص القانون التي أكدت على إلزامية النشر الإلكترونية بالنسبة للإعلانات المتعلقة بالصفقات العمومية وكذلك كل المعلومات والوثائق التي ألزم المشرع المصلحة المتعاقدة بنشرها في البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، وهذا ما تؤكده المواد 45، 95، و107، من القانون رقم 12/23 سالف الذكر[1].

ويعود سبب عدم تفعيل البوابة الإلكترونية على مستوى البلدية إلى عدم إتصال السلطات الوصية بالبلدية حتى تمكنهم من حساب للدخول إلى هذه المنصة وهذا يدل على تقصير السلطات الوصية سواء الولاية أو وزارة الداخلية والجماعات المحلية، رغم تأكيد القانون على ذلك، وهذه التجاوزات بالنسبة للقوانين قد تؤدي إلى تفشي الفساد الإداري في مجال الصفقات العمومية بطريقة أكثر في ظل عدم وجود الحس بالمسؤولية الذي يساهم في تجسيد وتطبيق

[1] – أنظر المواد 45، 95، 107 من القانون رقم 12/23، سالف الذكر.

هذه القوانين المتعلقة بالجوانب الإلكترونية في هذا المجال، والتي تساعد على حماية المال العام وكذلك تساهم في مكافحة الفساد بشتى مظاهره.

الفرع الثاني: النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية

في إطار المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في مجال عصرنة التسيير المحلي، ومن أجل ترسيخ مبدأ الشفافية في تسيير الأموال العمومية وتحقيق النجاعة والفاعلية في تنفيذ الميزانية، تم وضع حيز الخدمة ابتداء من تاريخ 11 ديسمبر 2022، لنظام معلوماتي خاصة بالمتابعة المستمرة للحالة المالية لكل بلدية عند نهاية كل شهر.

يهدف هذا النظام المعلوماتي الجديد الذي يشمل أربع مستويات ابتداءا من مصالح البلدية، ثم الدائرة، والولاية وأخيرا الإدارة المركزية إلى تزويد الفاعلين المحليين بالوضعية الحقيقية والدقيقة للسيولة المالية على مستوى خزائن البلديات ومن ثم ترتيب الأولويات في تنفيذ النفقات العمومية.

كما سيمكن جميع المسؤولين على المستوى المحلي والمركزي من مراقبة استعمال المخصصات المالية، ومعرفة مستوى الانفاق الإجمالي، ومستوى تحصيل الإيرادات والمتاحات المالية عند نهاية كل شهر وعند نهاية كل سنة مالية واستشراف الصعوبات المالية الممكن مواجهتها على مستوى كل بلدية ومن ثم إتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة من أجل تجنبها[1].

وفي إطار زيارتنا لبلدية المزرعة والإطلاع على هذا النظام الذي تم إستحداثه من قبل وزارة الداخلية وجدنا أنه نظام يمكن أن يكون فعال في حماية المال العام وكذلك ترشيد النفقات

[1] – وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية تطلق نظام معلوماتي خاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية، موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/
تم الإطلاع عليه في: 20 ماي 2024 على الساعة 16:10

ومعرفة مستوى الإنفاق، ومستوى تحصيل الإيرادات وكذلك يعمل هذا النظام على فرض الرقابة المالية على البلدية بطريقة إلكترونية معاصرة، حيث يحتوى هذا النظام على خانة الملحق 22، وكذلك خانة الحساب الإداري وسنقوم بالتفصيل فيهم فيما يلي:

الملحق 22: هو عبارة عن وثيقة كشف تتضمن وضعية أموال البلدية لكل شهر يقوم بإعدادها أمين خزينة البلدية ويرسلها إلى الآمر بالصرف (رئيس البلدية).

ويقوم الآمر بالصرف بتكليف موظفي مكتب المحاسبة على مستوى البلدية بأن يقوموا بإدراج معلومات وثيقة الملحق 22 في نظام النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية في خانة الملحق 22 الذي هو نفس إسم الوثيقة المدرجة فيه، يتم إرسالها كل شهر وذلك تطبيقا لما جاءت به وزارة الداخلية حول هذا النظام.

الحساب الإداري: تعد هذه الوثيقة من طرف الآمر بالصرف وتترجم نتائج السنة المالية، وهي أساسية لتقييم مدى جودة تسيير الآمر بالصرف لاسيما من خلال أهمية الفوارق بين التقديرات والإنجازات[1].

وكذلك يقوم الآمر بالصرف بتكليف مكتب المحاسبة على مستوى البلدية بإدراج معلومات وثيقة الحساب الإداري لكل سنة مالية على منصة النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية، ويتم إدراج معلومات الوثيقة في خانة تحت إسم الحساب الإداري هي كذلك تحمل نفس إسم الوثيقة المدرجة.

حيث تتصل هذه المنصة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية وكذلك تتصل بمجلس المحاسبة فيما يخص الحساب الإداري، ومن خلال هذا يتبين لنا الرقابة على المال العام في هذه الحالة ستكون أكثر فعالية بالنسبة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وكذلك بالنسبة

[1] – بن الشيخ عبد الباسط، (النظام القانوني لمالية البلدية في التشريع الجزائري "ميزانية البلدية – ممتلكات البلدية")، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص171.

لمجلس المحاسبة، فيمكن مقارنة وثائق الملحق 22 التي ترسل كل شهر، مع وثيقة الحساب الإداري التي ترسل كل سنة، ويمكن من خلال هذه المقارنة إيجاد التجاوزات المالية أو المشاكل التي تعاني منها كل بلدية سواء كانت هذه المشاكل تتعلق بالتسيير أو تتعلق بالفساد في الجوانب المالية، ويمكن من خلال هذا أن تباشر الجهات المعنية بإيجاد حلول لما يتعلق بهذه المشاكل ومحاولة تحسينها والحد منها.

ونرى من خلال هذا أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية قد أحسنت في تفعيل هذا النظام الإلكتروني الذي يعد وسيلة رقابة على المال العام وكذلك وسيلة لمعرفة مستوى السيولة لكل بلدية.

المطلب الثاني: دور الإدارة الإلكترونية كآلية رقابية في المجال الوظيفي

التوظيف هو عملية يتم من خلالها تنصيب شخص ما توافرت فيه الشروط لشغل منصب عام محل مسابقة التوظيف في وظيفة عمومية، وتعتبر عملية التوظيف ميدانا خصبا لظاهرة الفساد الإداري حيث تنتشر فيه جرائم الرشوة، المحاباة، الوساطة، إستغلال النفوذ وغيرها من مظاهر الفساد الإداري، وكذلك هذه المظاهر تتجلى فيما بعد التوظيف وتصل إلى إستغلالها في عمليات الترقية والتقييم وفي كل مراحل المسار المهني للموظف، إلا أن التوظيف الإلكتروني تم تفعيله في عدة قطاعات غير أنه لم يفعل في الإدارات المحلية وخصوصا البلدية التي هي محل الدراسة، إلا أنه وجب المرور على مفهوم التوظيف الإلكتروني وأهم عناصره حتى نتمكن من معرفة المسار المهني للموظف وكيفية تسييره إلكترونيا خاصة في الإدارات المحلية والبلدية خصوصا، ومن خلال هذا تم تقسيم هذا المطلب إلى ما يلي:

- الفرع الأول: مفهوم التوظيف الإلكتروني
- الفرع الثاني: تسيير المسار المهني للموظف إلكترونيا

الفرع الأول: مفهوم التوظيف الإلكتروني

يعتبر التوظيف من أهم المجالات التي تسعى الدولة لتطويرها، وذلك لأهمية الجانب البشري لكل المؤسسات الإدارية في الدولة خاصة منها الإدارات المحلية، وهذا ما أدى إلى إدخال التكنولوجيا في مجال التوظيف بغرض تدعيمه والحصول على أكبر قدر ممكن من الكوادر البشرية ذوي الكفاءة، ومن خلال هذا تطرقنا إلى تعريف التوظيف الإلكتروني وكذا تبين أنواعه ومراحل تجسيده.

أولا: تعريف التوظيف الإلكتروني

هو عبارة عن إنشاء صفحات إلكترونية تابعة للموقع الرسمي للمنظمة المتخصصة في التوظيف، يتم من خلالها إستعراض كل ما يتعلق بالوظائف الشاغرة والمؤهلات المطلوبة فيها، ويكون على المستخدمين أن يقوموا بزيارة الموقع كل فترة للحصول على آخر التحديثات، كما أن بعض المواقع تتيح خاصية التسجيل في الموقع وتفعيل العضوية فيه وهي تتكفل بإعلام المستخدم بكل جديد باستخدام إشعارات أو رسائل قصيرة تصله في البريد الإلكتروني الخاص بالمستخدم عند التسجيل.

كما يذهب كل من "Rubb and Smith" إلى القول بأنه عبارة عن قيام المستخدمين باستخدام الانترنت من أجل دعم عمليات التوظيف التقليدي وهو يتميز عن هذا الأخير في أنه يقوم بتقصير الوقت اللازم لعملية التوظيف بسبب سرعة تدفق المعلومات، كذلك تكاليفه المنخفظة، إضافة إلى تمكين المنظمات من إختيار العمال محليا أو على صعيد عالمي كل بحسب مؤهلاته وقدراته[1].

[1] – حلام كريمة. عدالة العجال، (مداخلة حول: التوظيف عبر شبكات التواص الاجتماعي بين الضرورة والحتمية)، الملتقى الوطني حول: واقع الموارد البشرية في ظل التحديات الراهنة 'المؤسسة الجزائرية نموذجا'، جامعة تيارت، ماي 2015، ص4.

أيضا يقصد بالتوظيف الإلكتروني عملية البحث عن أفضل المرشحين، وفحص المتقدمين من الداخل أو الخارج لفتح وظيفة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة[1].

ثانيا: أنواع التوظيف الإلكتروني

من بين أهم أنواع التوظيف الإلكتروني نجد:

- **التوظيف الإلكتروني المباشر:** والذي يتم بواسطة الموقع الإلكتروني للمؤسسة "موقع واب "Site Web".

- **التوظيف الإلكتروني غير المباشر:** والذي يتم بواسطة وكالة التوظيف الإلكترونية "العامة أو الخاصة" أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمهني[2].

ثالثا: مراحل التوظيف الإلكتروني

من أهم مراحل التوظيف الإلكتروني نذكر:

- الإستقطاب الإلكتروني: وهو عملية جذب طالبي العمل عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والمهني.

- الإختيار الإلكتروني E-Sélection: وهو عملية تصفية السير الذاتية للمترشحين، حيث أنه يمكن للجهات المستقطبة "المشغلين" من زيادة فرصة الحصول على طالبي العمل ذوي الكفاءات والمؤهلين للوظائف الشاغرة[3].

---

[1] – ساولي تاسعديت، سياسة التوظيف الإلكتروني للموارد البشرية وأثرها على تحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة شركة SARL SOUMMAM COMPUTER SYSTEM، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2023/2022، ص86.

[2] – جنان حياة، (التوظيف عبر الشبكات الإلكترونية في الجزائر "دراسة ميدانية على عينة من شباب ولاية وهران")، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص86

[3] – جنان حياة، المرجع نفسه، ص86.

- التعيين الإلكتروني E-Appointement: وهو المرحلة الأخيرة من عملية التوظيف الإلكتروني بإتخاذ قرار التعيين الإلكتروني لتعيين الموظف المناسب.

يعد التوظيف الإلكتروني آلية مهمة في عملية تقليل نسب البطالة في كل الدول، وكذلك له أهمية بالغة في الحد من التلاعبات والتجاوزات في مجال التوظيف، وتحقيق مبدأ المساواة في الوظيفة العامة الذي يعد من مبادئ المرافق العامة ككل، وأيضا لمواقع التوظيف الإلكتروني أهمية بالغة نظرا لإتساع نطاق الجانب الإلكتروني في كل المجالات مما يتيح لكل الباحثين عن الوظائف فرصة معرفة كل ما يتعلق بإعلانات التوظيف الأمر الذي يعد أصعب في التوظيف بالأسلوب التقليدي، لذلك الجزائر سعت لتجسيد التوظيف الإلكتروني خاصة في مجال التربية والتعليم، إلا أن التوظيف الإلكتروني في الإدارات المحلية غير موجود إلى حد الآن، إلا أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية سعت في مجال إدخال الوسائل الإلكترونية في مجال الوظيفة من جانب تسيير المسار المهني للموظفين التابعين لها خاصة فيما يخص الموظفين التابعين للبلديات، وهذا ما سنقوم بالتحدث عنه ونحاول التفصيل في دوره في هذا الجانب وكذلك معرفة التطبيقات المستعملة لتحسين تسيير مسار الموظف التابع للبلدية.

الفرع الثاني: تسيير المسار المهني للموظف إلكترونيا

يعد الاهتمام بالمسار المهني للموظف له دور كبير في الوصول إلى أهداف الإدارات والمؤسسات العمومية، خاصة البلدية التي يعد العامل البشري من أهم العوامل لنجاح مخططاتها الإدارية، لذلك وجب إستعمال الطرق والآليات الفعالة في تسيير المسار المهني للموظف بغرض الحفاظ على حقوق الموظفين، وكذا تفعيل الرقابة عليهم، عن طريق الآليات والتطبيقات الإلكترونية الحديثة، ومن خلال هذا سنقوم بالتطرق إلى دور الإدارة الإلكترونية في تسيير المسار المهني للموظفين، وأيضا أهم التطبيقات الإلكترونية التي تساعد في تسيير المسار المهني للموظف على مستوى البلديات.

أولا: دور الإدارة الإلكترونية في تسيير المسار المهني للموظف

يتأثر تسيير المسار المهني للموظف بتطبيق النظام الإلكتروني بحيث أصبح أكثر فعالية من ذي قبل بفعل إدراج كل المعلومات والبيانات الخاصة بالموظفين لدى كل مؤسسة في نظام الحاسوب وفقا لبرامج مخصصة تسمح باسترجاع هذه البيانات، تعديلها والإطلاع عليها متى أراد الموظف المسؤول ذلك ومتى اقتضت الضرورة ذلك أيضا، وتساهم حوسبة ملفات الموظفين في تسهيل تقييم هذه الملفات من أجل ترقية الموظفين المطلوب ترقيتهم والاطلاع على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بهم سواء ما تعلق منها بالجزاءات أو تقارير الكفاية وذلك في وقت قصير جدا حيث تصبح الترقية على أساس الكفاءة والجدارة والأداء لا على الأقدمية، وحتى في تفعيل نظام الحوافز حين يتم البحث بسهولة في هذه الملفات عن الموظفين الذين لم يتم معاقبتهم تأديبيا من قبل والإطلاع على تقارير أدائهم وبالتالي ربط نظام الحوافز بالأداء[1].

فضلا عن هذا فإن تكنولوجيا المعلومات تستخدم أيضا في تنظيم حضور وإنصراف الموظفين وفقا لنظام يضمن ذلك عبر برامج معلوماتية مختلفة تحقق هذا الغرض، هذه البرامج رغم إختلاف تصميمها إلا أنها تشترك في وجود العناصر الآتي ذكرها:

- قاعدة بيانات نظام الحضور والإنصراف.
- الإتصال مع القارئات وسحب البيانات آليا.
- نظام إدارة الحضور والإنصراف.

فإذن من إيجابيات تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية خاصة في مجال تسيير المسار المهني للموظف أنها تمكن من إيجاد قواعد ومعايير جادة ومتخصصة لقياس الأداء ورصده ومتابعته من خلال رصد تحركات الموظفين وغياباتهم وتأخراتهم ومردوديتهم عن طريق برامج معلوماتية تضمن ذلك.

[1] – مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص275.

ومن فوائد إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تسيير الموارد البشرية أيضا الحد من العديد من مظاهر الفساد الإداري التي تبرز خاصة عند الترقية كالرشوة والمحسوبية والمحاباة والإبتزاز وغيرها من مظاهر الفساد الإداري[1].

ثانيا: تطبيقات تسيير المسار المهني للموظفين على مستوى البلدية

في إطار تسيير المسار المهني للموظفين على مستوى البلدية سعت الدولة ككل إلى إنشاء مواقع إلكترونية لضمان السير الحسن لهذا المسار، وكذلك لضمان تطبيق الإدارة الإلكترونية في كل جوانب البلدية، ومن خلال تفقدنا لمصلحة تسيير المستخدمين على مستوى بلدية المزرعة، بدراسة هذا المواقع التي فيها ما هو مرتبط بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتي تعمل بالشبكة المحلية، وما هو مرتبط بالمديرية العامة للوظيفة العمومي، والتي تعمل بشكبة الانترنت، ومن خلال هذا سنقوم بتبيان دور هذه المواقع في عملية التسيير الحسن للمسار المهني للموظف العمومي بالبلدية وكذلك دورها في الحد من التجاوزات ومكافحة الفساد الإداري بكل مظاهره.

1-نظام المعلومات الشامل ومندمج لتسيير الموارد البشرية:

هو موقع إلكتروني مرتبط بالشبكة المحلية تابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، يعمل على تسيير وتتبع المسار المهني للموظفين التابعين للبلدية، وله عدة إستخدمات مهمة في هذا المجال ويمكن أن نستخلصها فيما يلي:

توضيح الهيكل التنظيمي للبلدية، وما فيها من مصالح ومكاتب وكذلك تبيان مهمة كل مصلحة ودورها، وهذا يسهل على المستخدمين معرفة مهاهم كلُ حسب المصلحة أو المكتب التابع له في البلدية.

[1] – مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص276.

يعمل هذا البرنامج على تعداد المستخدمين التابعين للبلدية، وكذلك تبيان وضعيتهم في تقاضي رواتبهم، وكذلك إحصاء العطل مدفوعة الأجر وغير المدفوعة بالنسبة للموظفين، والغيابات، وكذلك رفع كل معلومات تتعلق بغياب أي موظف سواء كان غياب مبرر أو غير مبرر.

وكذلك له دور هام في عملية تقييم الموظفين في البلدية بشكل دوري ويعد هذا التقييم ذو أهمية بالغة في ترقية الموظفين، وأيضا يعمل هذا الموقع على عمليات الترقية للموظفين.

ومن خلال هذا يتبين لنا دور هذا الموقع التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية في فرض الرقبة على تسيير المسار المهني للموظف من خلال معرفة كل ما يتعلق بالموظفين التابعين لكل بلدية، وتسهيل عملية التقييم والترقية، وكذلك يعمل هذا الموقع على معرفة التجاوزات التي تتعلق بهذا الجانب عن طريق الرقابة المفروضة تجاه هذا الموقع من الوزارة المعنية، أي مثلا في جانب الترقيات يمكن للوزارة عن طريق هذا الموقع معرفة من له الحق في الترقية ومن ليس له الحق في الترقية لذلك يمكن إكتشاف أي تجاوزات تحدث عن طريق ترقية من ليس له الحق وترك من له الحق في ذلك، وكذلك يعد هذا الموقع آمن بشكل جيد لأنه يعمل بإستخدام الشبكة المحلية، وتعد هذه خطوة تحسب في إنجازات وزارة الداخلية في عملية فرض الرقابة على الموارد البشرية في كل القطاعات التابعة لها.

2-الأرضية الرقمية لتسسير الموراد البشرية:

هو موقع إلكتروني تابع للمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري تسخدمها كل الإدارات العمومية على مستوى الوطن بما فيهم البلدية، وذلك لفرض رقابة المديرية العامة للوظيفة العمومية على كل الإدارات العمومية في الجزائر، ولها عدة إستخدمات تتمثل في:

بطاقية الموظفين أي معرفة سجل كل الموظفين ومهامها ومناصبهم سواء كانت مناصب عليا أو وظائف عليا وغيرها، وإدراج كل معلومات تتعلق بالموظفين التابعين للبلدية.

وكذلك يعمل هذا الموقع على معرفة حصيلة الشغل للبلدية ككل، حيث يعمل رئيس مصلحة المستخدمين على إدراج كل ما تم عمله في هذه الأرضية وذلك لمعرفة المديرية العامة للوظيفة العمومية كل ما يتعلق بالشغل على مستوى البلدية، وتعد هذه من آليات الرقابة على الموظفين التابعين للبلدية، حيث يمكن معرفة مستوى فاعلية العمل الإداري على مستوى البلدية بشكل دوري وسريع وكذلك بطريقة آنية، ومن خلال هذا يمكن الكشف على التجاوزات التي يقوم بها الموظفين في مجال الخدمات التي تقدمها البلدية.

ومن خلال معرفة تأثير الإدارة الإلكترونية على المسار المهني للموظف وكذلك معرفة التطبيقات التي تعمل بخصوص هذا المجال على مستوى البلدية، يمكن القول أن تسيير المسار المهني للموظف بطريقة إلكترونية له أهمية كبيرة في تحسين أدائهم وكذلك تبسيط وتخفيف الأعباء عليهم، وكذلك بفرض التقييم والترقيات عن طريق هذه المواقع الإلكترونية يصبح الموظفين ملزمون بتقديم جهد أكثر في أعمالهم الإدارية حتى ينالو تقييم بحسب فعالية أداءهم لأعمالهم، وكذلك تلعب هذه المواقع دورا مهما في فرض رقابة السلطات الوصية على الموظفين وكشف التلاعبات وتزوير وثائق مثل قرارات الترقية وكذلك الحد من مظاهر الفساد كالمحسوبية والرشوة وغيرها من المظاهر التي تسخدم لإكتساب مناصب ليست من حقهم وكذلك الحد من الغيابات التي تؤثر سلبا على إستمرارية مرفق البلدية.

خلاصة الفصل الثاني:

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول، إن تقديم الخدمات العمومية الإلكترونية لها دور كبير في الحد من الفساد الإداري، سواء من ناحية مظاهر تقديم الخدمة العمومية الإلكترونية التي تساهم في الحد من المحسوبية والبيرقراطية والوساطة وغيرها، أو من ناحية أساليب تقديم الخدمة العمويمة كالرقابة الإلكترونية التي تلعب دورا كبيرا في فرض رقابة آنية وسريعة وتعمل على الحد من التجاوزات التي تضر بالخدمات العمومية وكذلك التوقيع الإلكتروني الذي له أهمية بالغة في محاربة الفساد الإداري عامة والتزوير خاصة وأيضا يعمل على التخفيف من أعباء الإدارة، ومن ناحية أخرى فالإدارة الإلكترونية تلعب دورا كبيرا كآلية رقابية في مكافحة الفساد الإداري سواء في الجانب المالي أو الوظيفي، فآليات المتعلقة بالجانب المالي والمتمثلة في البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، والنظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية، لهم أهمية بالغة في ترشيد النفقات العمومية وحماية الأموال العمومية من الإختلاسات وكل ما يمس بالمال العام، وأيضا للآليات المتعلقة بالجانب الوظيفي المتمثلة في تسيير المسار المهني للموظف إلكترونيا فهي تجسد الرقابة المحكمة على الموظف العمومي وتفرض عليه العمل بكل جدية وكفاءة، وكذلك تحرص على محاربة الرشوة والمحسوبية وكل مظاهر الفساد الإداري المتجسدة في الجانب الوظيفي.

لذا فإن هذه الأساليب والآليات الإلكترونية تظهر في نتائج مكافحتها للفساد عن طريق كفاءة الخدمات المقدمة من طرف المرافق العمومية، وكذلك تظهر في تجسيدها لمبادئ المرفق العام في كل الإدارات العمومية سواء المركزية أو المحلية وخاصة البلدية التي تمثل أهمية كبيرة في النظام الإداري الجزائري.


الخاتمة

الخاتمة

ختاما نصل إلى أن الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية بطريقة سليمة ووفق منهجية وتخطيط مسبق لها وتوفير ما يحتاجه هذا التحول من متطلبات ومواجهة كل العوائق يؤدي إلى قيام نظام إداري إلكتروني فعال خاصة مع إستخدام التكنولوجيات الحديثة في هذا النظام، فهذا يؤدي بالتأكيد إلى تطوير كافة جوانب الدولة خاصة الإدارية منها والتي تلعب دورا كبيرا في تطوير كل الجوانب الأخرى.

ومن خلال تطوير الجوانب الإدارية إلكترونيا نجدها قد لعبت دورا كبيرا في محاربة الفساد الإداري وتحقيق الشفافية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز كل مبادئ المرافق العمومية خاصة والتي تصبح أكثر كفاءة إذا ما جنبناها كل مظاهر الفساد الإداري.

النتائج:

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى العديد من النتائج والمتمثلة في:

- عدم الاتفاق على تعريف جامع ومانع لمصطلح الإدارة الإلكترونية وذلك بسبب حداثته وإرتباطه بجوانب تقنية وإدارية في نفس الوقت.
- قيام الإدارة الإلكترونية على أربعة خصائص متميزة وهي: إدارة بلا أوراق، إدارة بلا مكان، إدارة بلا زمان، وتقوم بالاعتماد على النظم المتطورة.
- أول إطلاق لمشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر كان عام 2008 وتم تسميته بـ"الجزائر الإلكترونية 2013"، وتقد تم تجديد هذا المشروع بحلول جوان 2022 وتمت تسميته بالإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.
- أن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة حتمية وليس خيار نضرا للتطورات التكنولوجية في كل المجالات.
- لا يمكن نجاح التحول نحو الإدارة الإلكترونية بشكل صحيح دون إصلاح النظام الإداري التقليدي أولا.

الخاتمة

- عدم الوصول إلى تفرقة واضحة بين مصلطح الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية نظرا لتشابههما في معظم النقاط.
- أهم دواعي التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية هو محدودية الإدارة التقليدية وبيروقراطيتها، حيت تعتبر الإدارة الإلكترونية أهم دعامة وأساس للفكر الإداري الحديث.
- أن التحول نحو الإدارة الإلكترونية يجب توفر العديد من المطلبات (التقنية، الإدارية، التشريعية...)، حيث تكمل هذه المتطلبات بعضها البعض ونقصان أحدها يؤدي إلى تحول غير سليم.
- المتطلبات التشريعية لها أهمية بالغة في التحول نحو الإدارة الإلكترونية عن طريق إصدار قوانين وتنظيمات تحمي هذا الأسلوب وتعزز مكانته في الدولة.
- أن العنصر البشري له أهمية بالغة في تجسيد الإدارة الإلكترونية.
- أن توفر الإرادة السياسية هي أهم نقطة في قيام نظام الإدارة الإلكترونية لأنها تعتبر هي التي تعطي شعلة البداية لتجسيد هذا الأسلوب.
- أهم عوائق تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية هو ضعف البنية التحتية، وكذلك عدم وجود تشريعات كاملة تنظم حماية هذا الأسلوب.
- عدم القدرة على التغلب على مواجهة العوائق قد يؤدي إلى عدم نجاح أسلوب الإدارة الإلكترونية.
- أن الفساد الإداري لا يقتصر تأثيره على المؤسسات الإدارية فقط بل قد يتعدى إلى كامل الجوانب الأخرى.
- أن الفساد الإداري يؤثر على المستوى المعيشي لكل أفراد المجتمع ويعتبر أداة تحريض للجرائم والآفات الاجتماعية بطريقة غير مباشرة.
- أن أهم أسباب تفشي الفساد الإداري ناتجة عن غياب الوازع الديني والأخلاقي.

الخاتمة

- قيام الفساد الإداري نتيجة عدم وجود آليات ذات فاعلية كبيرة، وكذلك عدم وجود جزاءات صارمة للحد منه.
- قيام المسؤولين الكبار بإركتاب جرائم الفساد الإداري الأمر الذي ينجر عنه عدم الاهتمام الكبير بمكافحته.
- الفساد الإداري يؤثر سلبا على كل جوانب ومجالات الدولة.
- سقوط أهم الحقوق التي تقرها كل دساتير العالم مثل حق المساواة والحق في العدالة وغيرها من الحقوق الأخرى نتيجة كثرة مظاهر الفساد الإداري.
- ظهور الطبقية، وكذلك عدم التقدم والنمو في الدول التي تنتشر فيها مظاهر الفساد الإداري بكثرة.
- فشل الأساليب التقليدية للإدارة في مكافحة الفساد الإداري.
- مساهمة الخدمات العمومية الإلكترونية بالبلدية في تخفيف العبء على المواطنين والموظفين على حد سواء، وكذلك ساهمة بشكل كبير في ترشيد النفقات العامة للبلدية.
- ضمان الشفافية والمصداقية في تقديم الخدمات العمومية بالطريق الإلكتروني في البلدية، والحد بشكل كبير من مظاهر الفساد الإداري خاصة البيروقراطية والمحسوبية والرشوة.
- إعتماد الوثائق البيومترية من قبل وزارة الداخلية أدت إلى الحد من تزوير الوثائق.
- تجسيد وتعزيز مبادئ المرافق العمومية عن طريق الخدمات العمومية الإلكترونية بشكل أكثر فاعلية وكفاءة.
- إنتهاج أسلوب الرقابة الإلكترونية أدى إلى تفعيل الرقابة الآنية، وقلل من التجاوزات ومظاهر الفساد الإداري.
- التوقيع الإلكتروني ساهم بشكل كبير في سرعة إنجاز المعاملات وكذلك أدى إلى مكافحة التزوير والحد منه.

- تعزيز مبادئ الصفقات العمومية عن طريق تفعيل البوابة الإلكترونية، وأيضا محاربة الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية وغيرها، وبالتالي حماية أكثر فاعلية للمال العام.
- ترسيخ مبدأ الشفافية في تسيير الأموال العمومية وتحقيق النجاعة والفاعلية في تنفيذ الميزانية من خلال تفعيل النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية، وكذلك معرفة مستوى السيولة لكل بلدية.
- تفعيل رقابة الجهات الوصية على المال العام من خلال تفعيل النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية.
- حماية حقوق الموظفين بالبلدية وكذلك رقابتهم عن طريق المواقع والبرامج الخاصة بمتابعة المسار المهني للموظفين التابعين للبلدية.
- تفعيل آليات رقابية إلكترونية على المسار المهني للموظف أدت إلى الحد من مظاهر الفساد الإداري خاصة الرشوة والمحسوبية من أجل الترقيات وتقلد المناصب.

التوصيات:

ومن خلال عرضنا لهذه النتائج نقترح مجموعة من التوصيات:

- ✓ العمل على دسترة أسلوب الإدارة الإلكترونية.
- ✓ العمل على تقوية البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل سليم.
- ✓ سن ترسانة من القوانين تعمل على تفعيل وحماية كل الجوانب الإلكترونية في الدولة.
- ✓ تأطير أكبر قدر ممكن من الكوادر البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ محاولة ربط جميع القطاعات والمؤسسات الإدارية إلكترونيا.
- ✓ توسيع من صلاحيات هيئات مكافحة الفساد لتشمل كل ما يتعلق بالفساد الإداري الإلكتروني.

الخاتمة

- ✓ إنشاء جهاز أمني معلوماتي متخصص في متابعة مرتكبي جرائم الفساد الإداري إلكترونيا.
- ✓ محاولة التضييق من السلطة التقديرية للإدارة لأنها هي المهرب بعد إرتكاب جرائم الفساد الإداري.
- ✓ أهم التوصيات التي توصلنا إليها في هذه الدراسة هي العمل على إصلاح الجانب الأخلاقي والديني للأفراد لأنه مهما فعالنا من أساليب وآليات يبقى الضمير هو الكابح الوحيد للإنسان.

وفي الأخير نجيب على ما تم طرحه في إشكالية الدراسة، حيث توصلنا إلى أن الإدارة الإلكترونية لها دور فعال في مكافحة الفساد الإداري في كل الدولة، ونظرا لأن دراستنا ركزت على البلدية بشكل أفضل نرى أنها لها تأثير كبير على مكافحة الفساد الإداري في الهيئة، إلا أن هذا التأثير يظهر إذا تم تطبيق الإدارة الإلكترونية بطريقة سليمة وتوفير كل ما تحتاجه، وأيضا تحتاج إلا كوادر بشرية لها كفاءة وتعمل من أجل تطوير مرفق البلدية وليس لأجل مصالحها الشخصية، لأنه مهما قمنا بتطوير الفكر الإداري تكنولوجيا يبقى الإنسان هو المسير للعملية الإدارية، لذلك يجب أن يكون هذا المسير ذو مبادئ وأخلاق تمنعه من إرتكاب هذه التجاوزات المتمثلة في الفساد الإداري.



قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادر:

أولا: التشريع الأساسي

1- التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

أولا: التشريع العادي (القوانين والأوامر)

1- القانون رقم 03/2000، المؤرخ في 5 أوت 2000، المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر.ج.ج، العدد 48، الصادرة في 6 أوت 2000.

2- الأمر رقم 11/03، المؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

3- القانون رقم 10/05، المؤرخ في 20 جوان 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، العدد 44، الصادرة في 26 جوان 2005.

4- القانون رقم 01/06، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، العدد 14، الصادرة في 08 مارس 2006.

5- القانون رقم 04/09، المؤرخ في 05 أوت 2009، المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر.ج.ج، العدد 47، الصادرة في 16 أوت 2009.

6- القانون رقم 08/14 المؤرخ في 09 أوت 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 19 فيفري 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، ج.ر.ج.ج، العدد 49، الصادرة في 20 أوت 2014.

7- القانون رقم 04/15، المؤرخ في 1 فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج.ج، العدد 06، الصادرة في 10 فيفري 2015.

8- القانون رقم 12/23 المؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، العدد 51، الصادرة في 06 أوت 2023.

ثانيا: التشريع الفرعي (التنظيمات)

1- المرسوم الرئاسي رقم 236/10، المؤرخ في 07 أكتوبر 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، العدد 58، الصادرة في 07 أكتوبر 2010.

2- المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر.ج.ج، العدد 50، الصادرة في 20 سبتمبر 2015.

3- المرسوم الرئاسي رقم 03/16، المؤرخ في 7 جانفي 2016، المتعلق بإنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، ج.ر.ج.ج، العدد 02، الصادرة في 13 جانفي 2016.

4- المرسوم الرئاسي رقم 314/23، المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، يتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، العدد 59، الصادرة في 10 سبتمبر 2023.

5- المرسوم التنفيذي رقم 210/10، المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، المتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج.ر.ج.ج، العدد 54، الصادرة في 19 سبتمبر 2010.

6- المرسوم التنفيذي رقم 75/14، المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج.ر.ج.ج، العدد 11، الصادرة في 26 فيفري 2014.

7- المرسوم التنفيذي رقم 204/15، المؤرخ في 27 جويلية 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ج.ر.ج.ج، العدد 41، الصادرة في 29 جويلية 2015.

8- المرسوم التنفيذي رقم 315/15، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج.ر.ج.ج، العدد 68، الصادرة في 27 ديسمبر 2015.

9- المرسوم التنفيذي رقم 190/16، المؤرخ في 30 جويلية 2016، الذي يحدد كيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدية وقرارات البلدية، ج.ر.ج.ج، العدد 41، الصادرة في 12 جويلية 2016.

ثالثا: القرارات

1- القرار المؤرخ في 19 جوان 2010، يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين وكيفيات معالجته، ج.ر.ج.ج، العدد 45، الصادرة في

2- قرار مؤرخ في 17 أكتوبر 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، المعدل والمتمم، ج.رج.ج، العدد 69، الصادرة في 14 نوفمبر 2010.

3- قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، ج.ر.ج.ج، العدد الأول، الصادرة في 14 جانفي 2012.

4- القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج.رج.ج، العدد 21، الصادرة في 19 أفريل 2014.

II-المراجع:

أولا: المؤلفات

1- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، جرائم الموظفين جرائم الأعمال جرائم التزوير، ج2، د.ط، دار هومة، الجزائر، د.س.ن.

2- الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأرد، 2017.

3- جلال فاروق أحمد الأسناوي. إبراهيم جابر السيد، الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق، مصر، سنة 2020.

4- جمعه إسماعيل العياط، الإدارة الإلكترونية E-management، د.ط، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

5- حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013.

6- حمزة حسن خضر الطائي. مازن ليلو راضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

7- خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2010.

8- راكز الزعارير. غسان الطالب، الإدارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة، الطبعة العربية، سمير منصور للطباعة، عمان، الأردن، 2019.

9- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د.س.ن.

10- سلوب بنت عبد الله الحمودي. سرى بنت إبراهيم العايد، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإلكترونية ودورها في الحد من ممارسات الفساد الإداري في الأجهزة

الحكومية في منطقة الرياض (بحث ميداني)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، السعودية، 2018.

11- صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الفكر الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2014.

12- صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، د.ط، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1994.

13- طارق عبد الرؤف عامر. إيهاب عيسى المصري، الإدارة الإلكترونية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.

14- عصام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الإداري دراسة قانونية تحليلية مقارنة في ضوء الإتفاقيات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد في الدول العربية والأجنبية، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطية، الإسكندرية، 2015.

15- علاء فرحان طالب. علي الحسين حميدي الغامدي، إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي، مدخل تكاملي، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأرد، 2014.

16- عمر أحمد أبو هاشم الشريف. أسامة محمد عبد العليم. هشام محمد بيومي، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

17- فداء حامد، الإدارة الإلكترونية (الأسس النظرية والتطبيقية)، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2015.

18- كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي مفهوم آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، ط، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

19- مصطفى يوسف كافي. الإدارة الإلكترونية، د.ط، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011.

20- محمد بن فوزي الغامدي، الإدارة الإلكترونية، د.ط، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الدمام، السعودية، 2022.

21- محمد جمعه عبدو، الفساد أسبابه ... ظواهره ... آثاره الوقاية منه، د.ط، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2019.

22- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

23- محمد محمود المكاوي، الإدارة الإلكترونية، د.ط، د.د.ن، مصر، 2011.

24- محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، سنة 2012.

25- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، ط1، دار الشفافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

26- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية (الإستراتيجية – الوظائف – المجالات)، د.ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمار، الأردن، 2017.

27- هاشم الشمري. إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والإجتماعية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

28- هنان مليكة، جرائم الفساد الرشوة والإختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقة الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنة ببعض التشريعات العربية، د.ط، دار الجامعة الجديدة د.ب.ن، الأزاريطية، 2010.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه

1- بن عياش أسية، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2023.

2- حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

3- رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية – قطاع العدالة نموذجا –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018.

4- رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوقو والعلوم السياسية جامعة باتنة -01-، 2018/2017.

5- زروق يوسف، حجية وسائل الإثبات الحديثة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –، 2013/2012.

6- سعدي الربيع، حجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوما السياسية، جامعة باتنة 01، 2016/2015.

7- ساولي تاسعديت، سياسة التوظيف الإلكتروني للموارد البشرية وأثرها على تحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة شركة SARL SOUMMAM COMPUTER SYSTEM، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2023/2022.

8- سي ناصر الياس، أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1-، 2023/2022.

9- شهرزاد بولحية، الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية، رسالة لنيل شهادة الدتوراه في العلوم تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2018/2017.

10- صليحة بوجادي، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2018/2017.

11- فضال جمال عبد الناصر، الإمضاء في القانون المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع قانون الإدارة العامة، مدرسة الدكتوره، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس، 2017/2016.

12- قادة دليلة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر 3، 2018/2017.

13- قوقة وداد، الحكومات الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها الاستراتيجية، أطروحة لنيل شهادة كتوراه علوم في القانون العام قسم المسسات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية جامعة قسنطينة -1- الأخوة منتوري، 2018/2017.

14- كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في شعبة الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، سنة 2023.

15- مسعود راضية، الفساد المالي في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي – تبسة-، 2022/2021.

16- مليكة قرباتي، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام إقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2018/2017.

ثالثا: رسائل ماجيستر

1- زينب قريوة، الإدارة الإلكترونية والفعالية التنظيمية "دراسة ميدانية بمديرية الضمان الاجتماعي لولاية سكيكدة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاحتماع تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–، 2016/2015.

2- سمر أحمد محمد الدمنهوري، جرائم الفساد وسبل مكافحتها وآثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائي للدولة، أطروحة تستكمل متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017.

3- خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، 2012/2011.

4- فالح جلال عبد الرضا الحسيني، أثر شكلية التوقيع الإلكتروني في القرار الإداري، دراسة قدمت لإستكمال الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

رابعا: مقالات علمية

1- إبتهال محمد رضا داود، (الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد)، مجلة دراسات دولية، العدد 48، أفريل 2021.

2- أحمد حسين سعد آل طلحان، (الرقابة الإلكترونية وعوامل نجاحها من وجهة نظر العاملين في جوازات محافظة جدة)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 36، العدد 01، 2020.

3- أقوجيل نبيلة، دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد، مجلة الفقر القانون والسياسي، المجلد 06، العدد 01، 2022.

4- الصديق مفتاح محمد البكوش. سافيناز صالح، (الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناتجة عنه – دراسة تطبيقية على دولة ليبيا –)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 02، العدد 10، جويلية 2018.

5- آمال حفناوي، (العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسة عالميا)، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2019.

6- إيمان دمبري، (دور المعاملات الإلكترونية في حوكمة إبرام الصفقات العمومية)، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 65، أفريل 2018.

7- إيناس عباس يونس الفتلاوي، (مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته – دراسة نظرية–)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 10، 2017.

8- باطلي غنية، (فعالية التوقيع الإلكتروني في توثيق البيانات والكتابة الإلكترونية)، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 02، مارس 2020.

9- بركنو قوسا، (الفساد الإداري في الجماعات المحلية وتداعياته السلبية على تحقيق التنمية المحلية)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جانفي 2012.

10- بلحاج نور الدين، (تكريس مبادئ المنافسة من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد01، 2023.

11- بوزكري جيلالي. مكيد علي، (معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية – دراسة حالة المركز الجامعي بتيسمسيلت –)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، العدد 02/19، أوت 2014.

12- بوزورين فيروز، (متطلبات ومعوقات التحول إلى الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في الجزائر)، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات –، المجلد 09، العدد 01، 2022.

13- بوعنينية وهيبة. سعد قرمش زهرة. سلامة وفاء، (متطلبات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها)، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2021.

14- بوقصة إيمان، (الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي)، الجملة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 03، مارس 2018.

15- بن الشيخ عبد الباسط، (النظام القانوني لمالية البلدية في التشريع الجزائري "ميزانية البلدية – ممتلكات البلدية")، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021.

16- بن عزوز محمد، (الفساد الإداري والاقتصادي: آثاره وآليات مكافحته – حالة الجزائر)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.

17- بن عودة صليحة، (أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية)، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، العدد 02، 2016.

18- تبون عبد الكريم، (التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية: المبررات والمعوقات)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجل 04، العدد 03، 2021.

19- تبينة حكيم، (تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر – قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية –)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 03، سبتمبر 2020.

20- جبايلي صبرينة، (عن دور البوابة الإلكترونية في تفعيل مبادئ الصفقة العمومية)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

21- جرمولي مليكة، (دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري)، مجلة الحوار الفكري، العدد 15، جوان 2018.

22- جنان حياة، (التوظيف عبر الشبكات الإلكترونية في الجزائر "دراسة ميدانية على عينة من شباب ولاية وهران")، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 01، 2021.

23- حرفوش مداني. كريبش نبيل، (المنصات الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذجا)، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 37، العدد 03، سبتمبر 2023.

24- حنان بن زغبي، (الاستقبال والتوجيه في الجماعات المحلية الخطوة الأولى في تحسين الخدمة العمومية)، مجلة أفاق العلوم، العدد 08، الجزء 01، جوان 2017.

25- حنان عبده علي أبو سام، (التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات)، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 18، 2020.

26- خذيري حنان. ياسين قوتال، (آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، جانفي 2016.

27- خلاف وردة، (دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 06، العدد 03، 2021.

28- دوداح رضوان، (الفساد الإداري: مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية-، العدد 01/19، جانفي، 2017.

29- رزيقة مخناش، (الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر)، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020.

30- رشيدة بوكر، (التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري "دراسة مقارنة")، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، ديسمبر 2016.

31- سارة أوجحيح، (نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر – قطاعي التعليم العالي والجماعات المحلية أنموذجا –)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2020.

32- سامية حمريش، (الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره، وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته)، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 15، العدد 15، 2018.

33- سماعين بوغازي، (البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر بين متغيرات الواقع وآفاق المستقبل)، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021.

34- شريفة يوسف الزين. إشراق مناد، (دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري)، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 03، العدد 03، 2021.

35- شعيب محمد توفيق، (واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، نوفمبر 2022.

36- صبا الحسن، (الرقابة الإدارية ولمحة عن الرقابة الإدارية الإلكترونية)، مجلة جامعة البعث، الملجد 43، العدد 15، 2021.

37- عباوي نجاة. بن نقي سفيان، (مساعي التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر)، مجلة الحقوق والعلوما الإنسانية، المجلد 16، العدد 01، 2023.

38- عبد الله حسين محمد الأصدل، (الفساد السياسي "نظرة تحليلية")، مجلة الجامعة الوطنية، العدد 09، سبتمبر 2019.

39- عزوز سعيدة. نسيمة مقبل، (عصرنة المرافق العمومية في الجزائر... الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، ديسمبر 2018.

40- عمراني مراد. قرانة عادي، (النظام القانوني للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية)، مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسة، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.

41- عواطف علي خرسيان، (الفساد السياسي والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية)، مجلة آداب المستنصرية، العدد 47، المجلد 47، سبتمبر 2023.

42- فانز عبد الحسن جاسم، (استخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية "نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية")، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، 2017.

43- قاسم علوان سعيد. سهاد عادل أحمد، (الفساد الإداري والمالي – المفقوم – الأسباب- الآثار – وسائل المكافحة)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 18، المجلد 06، كانون الثاني 2014.

44- قايدي سامية، (جريمة الرشوة في الوظيفة العامة ومكافحتها في القانون الجزائري)، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، جامعة تيزي وزو، العدد 03، جوان 2015.

45- قويجيل رزقي، (الإدارة الإلكترونية بين تحديد المفهوم ومتطلبات التطبيق)، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2023.

46- لمعاري وليد، (أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية)، المجلد 07، العدد 02، 2020.

47- لمياء ابيدار، (حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات)، مجلة الباحث والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 55، جوان 2023.

48- ليلى علي أحمد الشهري، (الفساد مكافحته والوقاية منه "رؤية شرعية")، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد 08، العدد 33، ديسمبر 2017.

49- مازن عودة مطرود. علياء حسين عبد على وآخر، (الفساد الإداري والمالي – مفهومه، أشكاله، أسبابه وسبل مكافحته – دراسة تحليلية في جماعة كربلاء)، مجلة الباحث، العدد 39، د.س.ن.

50- مجدوب عبد الرحمان، (ظاهرة إستغلال النفوذ الوظيفي في الجزار وسبل مكافحتها)، مجلة الفقه القانوني والسياسي، المجلد 03، العدد 02، أكتوبر 2022.

51- مخاشف مصطفى، (مدى تأثير الوسائط الإلكترونية على تبادل المعلومات في مجال الصفقات العمومية)، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07، العدد 02، نوفمبر 2021.

52- منصف شرفي، (تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري)، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 49، جوان 2018.

53- ندى جواد كاطع. عراس عبد المنعم عبد الله، (جرائم الفساد الإداري، الأسباب والإنعكاسات)، مجلة جامعة الإمام جعفر الصادر لدراسات القانونية، العدد 05، جوان 2023.

54- نسيمة بومعراف، (مظاهر الفساد الإداري)، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 22، مارس 2017.

55- نوال بلحربي، (دور البلدية الإلكتروني في ترقية الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر (2022/2010): بلدية ترعي باينان بولاية ميلة أنموذجا)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 01، 2022.

56- هشام مسعودي، (قراءة في القوانين المنظمة لمضامين عمل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية)، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2021.

57- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، (الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، الجزء الثاني، العدد 30، 2014.

58- ياسمينة بغريش، (الإدارة الإلكترونية بين الدوافع والأهداف)، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017.

59- ياسين قوتال، (التعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، 2022.

خامسا: المداخلات

1- أقران سهام، (مداخلة حول: متطلبات ومعوقات وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2024.

2- بشير عبد الحميد. صورية بوطرفة، (مداخلة حول: الحكومة الإلكترونية في الجزائر – الواقع والمأمول والتحديات – في ظل التحول الرقمي)، الملتقى الوطني الافتراضي حول: الإدارة الإلكترونية في الجزائر الواقع وإشكالية التطبيق، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، يومي 22 و23 مارس 2021.

3- بالة رشيدة. أعمارة صوالح محمد، (مداخلة حول: التوقيع الإلكتروني آلية لتعزيز التنمية في إطار التجارة الإلكترونية)، الملتقى الدولي حول: الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية للدولة النامية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يوم 02 و03 ديسمبر 2019.

4- بوسليماني صليحة، (مداخلة حول: واقع ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة في الجزائر: دراسة نموذجية لمصالح الحالة المدنية)، المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني "واقع – تحديات – آفاق"، جامعة محمد بوضياف المسيلة، أيام 26 و27 نوفمبر 2018.

5- حلام كريمة. عدالة العجال، (مداخلة حول: التوظيف عبر شبكات التواص الاجتماعي بين الضرورة والحتمية)، الملتقى الوطني حول: واقع الموارد البشرية في ظل التحديات الراهنة 'المؤسسة الجزائرية نموذجا'، جامعة تيارت، ماي 2015.

6- دهليس عادل، (مداخلة حول: دور وأهمية التوقيع الإلكتروني في تسهيل العماملات التجارية والمالية)، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر – الواقع

والمأمول–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد.

7– سهام بوفلفل. سمية سريدي، (مداخلة حول: دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر – وزارة الداخلية والجماعات المحلية–). د.س.ن.

8– عز الدين بن تركي، (مداخلة حول: منصف شرقي، الفساد الإداري، آثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول–)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر – بسكرة–، المتلقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06–07 ماي 2012.

سادسا: المؤتمرات

1– ويلماد يليسين فان تونجرلو، {محاربة المحسوبية لدى السلطات المحلية والإقليمية}، مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا، مجلس أوروبا، يوليو 2019، ص14.

سابعا: المحاضرات

1– خرشي إلهام، محاضرات في مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، ألقيت على طلبة السنة ثالثة ليسانس شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة إلكترونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف –2–، 2021/2020.

2– خلاف وردة، مطبوعة في مقياس قانون الإدارة الإلكترونية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2022/2021.

ثامنا: المواقع اللإلكترونية

1– موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

https://interieur.gov.dz/index.php/ar/



الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار العام للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري	08
المبحث الأول: الإطار العام للإدارة الإلكترونية	09
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	09
الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية	10
الفرع الثاني: نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية	13
أولا: مرحلة الظهور	13
ثانيا: مرحلة التصعيد	14
ثالثا: مرحلة الذروة والتكامل	15
الفرع الثالث: تمييز مصطلح الإدارة الإلكترونية عن غيرها من المصطلحات	16
أولا: الفرق بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية	16
ثانيا: الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية	19
الفرع الرابع: أهداف الإدارة الإلكترونية	22
المطلب الثاني: منهيجة التحول إلى الإدارة الإلكترونية	23
الفرع الأول: دواعي التحول نحو الإدارة الإلكترونية	24
الفرع الثاني: متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية	29

الفهرس

أولا: المتطلبات التقنية	29
ثانيا: المتطلبات الإدارية	31
ثالثا: المتطلبات المالية (الاقتصادية)	33
رابعا: المتطلبات التشريعية	34
خامسا: المتطلبات البشرية	38
سادسا: المتطلبات الأمنية	39
سابعا: المتطلبات الأساسية	39
الفرع الثالث: مراحل التحول نحو الإدارة الإلكترونية	40
المرحلة التمهيدية (الإصلاح الإداري)	40
المرحلة الأولى (نشر المعلومات)	40
المرحلة الثانية (التفاعل)	41
المرحلة الثالثة (التعامل "التنفيذ")	41
المرحلة الرابعة (التكامل)	41
الفرع الرابع: عوائق التحول نحو الإدارة الإلكترونية	41
أولا: المعوقات التقنية	42
ثانيا: المعوقات الإدارية	43
ثالثا: المعوقات المالية	44
رابعا: المعوقات التشريعية	45
خامسا: المعوقات البشرية	46
سادسا: المعوقات الأمنية	47
سابعا: المعوقات السياسية	47

الفهرس

المبحث الثاني: ظاهرة الفساد الإداري	48
المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري	48
الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري وأنواعه	49
أولا: تعريف الفساد الإداري	49
ثانيا: أنواع الفساد الإداري	53
الفرع الثاني: مظاهر الفساد الإداري	58
أولا: الرشوة	58
ثانيا: إستغلال المنصب العام	60
ثانيا: الإختلاس	61
رابعا: المحسوبية	62
المطلب الثاني: أسباب وآثار الفساد الإداري	63
الفرع الأول: أسباب الفساد الإداري	63
أولا: الأسباب السياسية	64
ثانيا: الأسباب الاجتماعية والثقافية	65
ثالثا: الأسباب الاقتصادية	66
الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري	68
أولا: الآثار السياسية	68
ثانيا: الآثار الاقتصادية	69
ثالثا: الآثار الاجتماعية	70
رابعا: الآثار الإدارية	70
خلاصة الفصل الأول	72

الفهرس

الفصل الثاني: أثر تفعيل الإدارة الإلكترونية على الفساد الإداري	74
المبحث الأول: الخدمة العمومية الإلكترونية كآلية وقائية	75
المطلب الأول: مظاهر تقديم الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية	75
الفرع الأول: في مجال الحالة المدنية	76
الفرع الثاني: في مجال الشؤون الاجتماعية	80
أولا: التسجيل الإلكتروني للحج	80
ثانيا: التسجيل بعملية التضامن الخاصة بشهر رمضان	81
ثالثا: خدمة تسجيل العقود	82
الفرع الثاني: في مجال الوثائق البيومترية	83
أولا: بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين	83
ثانيا: رخصة السياقة البيومترية	86
ثالثا: الشباك الإلكتروني الموحد	87
رابعا: إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات	89
المطلب الثاني: أساليب تقديم الخدمة العمومية على مستوى البلدية	91
الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية	92
أولا: مفهوم الرقابة الإلكترونية	92
ثانيا: دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري	94
الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني	96
أولا: مفهوم التوقيع الإلكتروني	96
ثانيا: دور التوقيع الإلكتروني في الحد من الفساد الإداري	102
المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية كآلية رقابية	104

الفهرس

المطلب الأول: دور الإدارة الإلكترونية كآلية رقابية في المجال المالي	104
الفرع الأول: البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية	105
أولا: مفهوم البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية	105
ثانيا: وظائف البوابة الإلكترونية	109
ثالثا: دور البوابة الإلكترونية في تعزيز مبادئ الصفقات العمومية	114
الفرع الثاني: النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة الحالة المالية لكل بلدية	121
المطلب الثاني: دور الإدارة الإلكترونية كآلية رقابية في المجال الوظيفي	123
الفرع الأول: مفهوم التوظيف الإلكتروني	124
أولا: تعريف التوظيف الإلكتروني	124
ثانيا: أنواع التوظيف الإلكتروني	125
ثالثا: مراحل التوظيف الإلكتروني	125
الفرع الثاني: تسيير المسار المهني للموظف إلكترونيا	126
أولا: دور الإدارة الإلكترونية في تسيير المسار المهني للموظف	127
ثانيا: تطبيقات تسيير المسار المهني للموظفين على مستوى البلدية	128
خلاصة الفصل الثاني	131
الخاتمة	133
قائمة المصادر والمراجع	139
الفهرس	157
ملخص الموضوع	

خلاصة:

"من يمتلك المعلومة يمتلك القوة ومن يستطيع حماية المعلومة يملك السلطة"، لذلك في هذا العصر الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تقوية كل جوانب المجتمعات والدول، وهذا ما جعل كل دول العالم تعتمد على هذه التكنولوجيا لإمتلاك القوة، وأيضا حمايتها بنفس الوسائل التكنولوجية حتى تتمكن من السيطرة وفرض سلطتها خارجيا وداخليا. وهذا ما ينطبق على تفعيل الإدارة الإلكترونية في كل الإدارات.

لذلك الإدارة الإلكترونية لها دورا كبير في عصرنة الإدارات وتحسينها، والأهم من ذلك حمايتها من كل مظاهر الفساد الإداري، وهذا ما تم دراسته في موضوعنا من أساليب وآليات إلكترونية لحماية الإدارة من كل مظاهر الفساد عام والفساد الإداري خاصة، ومكافحة الفساد الإداري بالطرق الإلكترونية تساهم في ترقية العمل الإداري في كل جوانبه، وتجسد كل مبادئ القانون وسيادته في الدولة.

Abdstrct:

'He who has the information has power, and he who can protect the information has power". Therefore, in this era that depends on information technology to strengthen all aspects of societies and countries, this is what made all countries of the world depend on this technology to possess power, and also protect them with the same technological means so that they can To control and impose its authority externally and internally. This applies to activating electronic management in all departments.

Therefore, electronic administration has a major role in modernizing and improving administrations, and most importantly, protecting them from all manifestations of administrative corruption. This is what has been studied in our topic of electronic methods and mechanisms to protect administration from all manifestations of corruption in general and administrative corruption in particular, and combating administrative corruption by electronic means contributes to the promotion of Administrative work in all its aspects, embodying all the principles of law and its sovereignty in the state.